بترايوس: متفائل بمستقبل العراق والاقليم و ابهرني ما تحقق في السليمانية

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2025/10/19
No. : 8047

وعودنا صادقة

الرئيس بافل:مهامنا الخدمية سيغير مستقبل العراق

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

الرئيس بافل: نحن فقط من يمكنه انجاز مهام الدفاع عن حقوقكم في بغداد

لن نسمح مرة أخرى بتعريض مستقبل الاقليم ومعيشة مواطنيه للخطر

كرنفال للتعريف بمرشحي قائمة اتحاد أهل نينوى 281 في شنكال

بترايوس: متفائل بمستقبل العراق و ابهرني ما تحقق في السليمانية

رئيس الجمهورية: أشعر بالفخر لصبر الشعب العراقي وأشاركهم معاناتهم

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

فاضل صحبت: رئيس الجمهورية... رمز الوحدة وضمانة الدستور

احمد عبدالحسين: كلمة العراق ..رسالة يفهمها العالم

صباح الشيخلي: شكرا فخامة رئيس الجمهورية

د. عدالت عبدالله: الديمقراطية، أم آلية التغيير وتداول السلطة..؟

معهد واشنطن: استئناف تدفق النفط ومسار العلاقات الأمريكية - العراقية- التركية

آديل بوسييه: العراق.. لاعب رئيسي جديد في تهريب المخدرات في الشرق الأوسط

الوضع المائي في العراق "الأشد خطورة"

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

أوجلان: هذا هو الطريق الصحيح نحو السلام

رئيس البرلمان التركي: سننجح هذه المرة وسيسود السلام

لجنة السلام: "قانون الإجراءات" في نوفمبر

تونجر بكرهان: معا، يمكننا أن نجعل تركيا دولة نموذجية في الديمقراطية

المرصد السوري و الملف الكردي

تسريع عملية الدمج مرتبط بمواقف الحكومة تجاه حقوق المكونات

تركيا تزود سوريا بالأسلحة، وتسعى لاتفاق أوسع نطاقا بشأن الكورد

سوريا تعيد ضبط علاقاتها مع روسيا

شفان إبراهيم: الكرد السوريون بين حقوق مهدّدة ومركزية متربّصة

المـرصد الايراني

إيران: جميع القيود المفروضة على برنامجنا النووي "انتهت"

نص رسالة عراقجي الى غوتيريش؛

رسالة إيران لترسيم العالم

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين: الحـــرب الكـــبرى أمامـــنا

جون بولتون : خطة ترامب لغزة.. واقع أم مسرحية؟

ثمن الذكاء الاصطناعي.. بطالةٌ جماعية وشعبويةٌ صاعدة

الاخيرة : سياسة الاعتدال وتحويل التحديات إلى فرص

نحن فقط من يمكنه انجاز مهام الدفاع عن حقوقكم في بغداد

في أجواءٍ انتخابيةٍ تعبّر عن تلاحم الجماهير مع نهجها التاريخي، شهدت مدينة السليمانية، يوم السبت ١٨ تشرين الأول ٢٠٢٥، كرنفالا جماهيريا حاشدًا للتعريف بمرشحي قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني (٢٢٢) في دوائر كركوك، السليمانية، أربيل، ديالى، ودهوك.

وبحضور رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، بافل جلال طالباني، تحوّل المهرجان إلى تظاهرة ولاء وثقة متبادلة بين القيادة والجماهير، حيث ألقى الرئيس بافل خطابًا شاملاً أكد فيه أن الاتحاد الوطني ليس له منافس سوى نفسه، وأنه الحزب الذي غيّر ملامح التاريخ الكوردي والعراقي، وسيواصل تغيير المستقبل من السليمانية إلى بغداد بقوة الإرادة والنهج المسؤول.

في البداية اعتلى مرشحو القائمة ٢٢٢ المنصة، وسط تحية الجماهير العفيرة االتي اكتضت بها القاعة.

بعد ذلك جرى استقبال حافل للرئيس بافل جلال طالباني، الذي ألقى كلمة حيا فيها الحضور ومحافظات كوردستان العراق، وقال :»هناك رقم مهم وهو ٢٢٢».

وأكد الرئيس بافل، أن منافس الاتحاد الوطني هو نفسه، الذي يحقق انتصارات كبيرة في انتخابات تلو الأخرى، وليس له منافس آخر، وقال: «من السليمانية الى بغداد سنغير مستقبل العراق ككل»، مؤكدا أن «الاتحاد الوطني الكوردستاني هو قوتكم في بغداد».

وعن استفسار بعض الرفاق حول مواقف بعض الاطراف وخطاباتهم اوضح الرئيس بافل: لاتعيروهم اهتماما فليس لدينا منافس اقوى من الاتحاد الوطني .

وذكر جماهير شعب كردستان بان الاتحاد الوطني ذلك الحزب الذي :

-اطلق شرارة الثورة الجديدة.

- له دور بارز في اسقاط صدام.

-حرر شعب كردستان.

-عرف العام بالقضية الكردية.

-استطاع تضميد جراح الكورد واخوتنا واخواتنا العرب.

-هزم تنظيم القاعدة.

-دحر تنظيم داعش .

- يحقق انتصارات كبيرة في انتخابات تلو الأخرى.

-حرر كركوك مرتين.

وقال رئيس الاتحاد الوطني: «يجب أن تزداد أصواتنا وعدد مقاعدنا كثيرا عن الانتخابات السابقة، فلا تصغوا الى الآخرين، لأنه ليس لنا منافس إلا أنفسنا»، مؤكدا أن «الاتحاد الوطني الكوردستاني هو حزب الشهداء والأبطال، فلاتنسوا أنكم تمثلون من؟ الرئيس مام جلال وجميع المناضلين ينتظرون أصواتكم، فنحن القادرون على ذلك».

وأضاف الرئيس بافل جلال طالباني: «هناك أمر مهم في هذه الانتخابات، وهو أن حقوقكم واستحقاقاتكم موجودة في بغداد، وهو أمر مهم وليس بالهين، من يعمل لصالح الكورد في بغداد؟ من كتب الدستور العراقي؟ ومن تصالح بين العراقيين؟ الأخوات والإخوة العراقيون يتحدثون عن أي طرف؟».

وخاطب الحضور قائلا: «أيها الرفاق، نبدأ اليوم من السليمانية، وصولا الى بغداد، فما نريد انجازه سيغير مستقبل العراق بأكمله»، مشيرا الى أنه «يجب على الحكومة أن تخدمكم، فالاتحاد الوطني الكوردستاني هو قوتكم في بغداد، نحن نحمي أمن واستقرار العراق كافة، لذا نحظى بالتقدير ويسمع صوتنا في بغداد».

وأوضح الرئيس بافل أننا نحتاج الى تأمين الرواتب ونعلم ما هي النواقص ، منتقدا في الوقت ذاته الأوضاع الخدمية وقال: «لاتوجد فرص للعمل والكهرباء ليست بالمستوى المطلوب، ولايتم تقديم الخدمات الكافية لذوي الإحتياجات الخاصة والمسنين ونهج الاتحاد الوطني قوي لحل كل هذه المشكلات بسبب الاخطاء التي خلقتها أطراف أخرى ونحن فقط من يمكننا انجاز هذه المهام» .

لن نشكل حكومة لاتخدم المواطنين

وحول تشكيل حكومة اقليم كوردستان الجديدة، قال الرئيس بافل: «نحن عندما نقول شيئا ننفذ تعهدنا ازاءه، ولن نشكل حكومة في كوردستان إذا لم نكن مطمئنين أنها ستصحح أخطاء الماضي، وتسمح لنا بخدمة المواطنين، صحيح أن كوردستان الآن أفضل من ٢٠ عاما قبل الآن، ولكننا نريد أن يكون الغد أفضل من اليوم».

وأشار الرئيس بافل، الى أن «كلماتي اليوم ليست موجهة الى جمهور الاتحاد الوطني فقط، بل هي للأطراف الأخرى أيضا في كوردستان والعراق، فأنتم تعرفون من ينظر اليكم بعين المساواة، ومن هو حزب مام جلال؟ لذا أقول لكم توجهوا الى صناديق الاقتراع وصوتوا للاتحاد الوطني الكوردستاني القائمة ٢٢٢، الاتحاد الوطني الذي لم يكن يوما ضدكم».

وقال رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني ، أن «منافس الاتحاد الوطني هو نفسه، الذي يحقق انتصارات كبيرة في انتخابات تلو الأخرى، وليس له منافس آخر».وقال: «من السليمانية الى بغداد ما سنقوم به سيغير مستقبل عموم العراق ككل « ولدينا هداف واحد وهو خدمة شعب كردستان وخدمة شعب العراق دون تمييز وبنهج مام جلال مؤكدا أن «الاتحاد الوطني الكردستاني هو قوتكم في بغداد».

وأضاف بافل جلال طالباني أن الاتحاد الوطني الكردستان هو حزب الشهداء و البيوت الطينية والابطال و معاقي خنادق النضال، مشيرا إلى العلاقة الوثيقة التي تربط حزبه بجميع الأحزاب وقال: إن الإتحاد الوطني الكردستاني هو ذلك الإتحاد الذي يتواجد في طهران يوم الإثنين فيما يتواجد في واشنطن يوم الأربعاء، مضيفا: نحن نتعامل مع الجميع بنفس النظرة، ولذا نحظى بالتقدير ويسمع صوتنا في بغداد.

ووصف طالباني، دور الإتحاد الوطني الكردستاني في بغداد بأنه مهم ومحموري، مضيفا أن «الإتحاد الوطني هو قوتكم في بغداد، متعهدا بأنهم سيوفون بوعودهم وأن لا تكون هناك حكومة تكرر أخطاء الماضي».

وأكد رئيس الإتحاد الوطني الكردستاني على ضرورة إجراء التغيير وقال: نحن بحاجة إلى تغييرات جدية، وأشار إلى المساعي التي يبذلونها لحماية الثروة الوطنية وقال: لقد أنقذنا ملف النفط كما أنقذنا ملف الغاز في السابق.

من يجرؤ سيبقى

وشدد رئيس الاتحاد الوطني، على أن «العراق هو لكل العراقيين، فيا مواطني العراق وكوردستان صوتوا للاتحاد الوطني الكوردستاني، فمن يجرؤ على فعل ما فعله الاتحاد الوطني؟ ومن يحارب يوميا لحقوق جميع الأطراف؟ ومن تغلق أمامه الأجواء بسبب الدفاع عن الكورديتي؟ الاتحاد الوطني يجرؤ على ذلك، ومن يجرؤ سيبقى».

وخاطب الرئيس بافل مرشحي القائمة ٢٢٢ قائلا: «مهمتكم هي التوجه الى بغداد لخدمة كوردستان والعراق عامة، ولخدمة هذا الجيل الجديد الذين ملأوا القاعة اليوم، فهم يدركون أن الاتحاد الوطني هو القادر على فعل الأشياء»، محذرا إياهم: «إن لم تؤدوا مهامكم جيدا فلن نقبل ذلك منكم».

وتحدث بافل جلال طالباني عن وجود خطط لمواجهة الفساد وقال: لدينا مشاريع لمكافحة الفساد هنا في الإقليم وفي العراق أيضا، مؤكدا ضرورة التعايش السلمي في كركوك قائلا: نخدم الجهات الاخرى قبل الكرد وإن الإتحاد الوطني لن يؤذي العراقيين أبداً.

وفي الختام دعا الرئيس بافل جلال طالباني جماهير كوردستان والعراق الى المشاركة في الانتخابات وتزيين صناديق الاقتراع باللون الأخضر».

خارطة طريق تحمل وعودا واقعية قابلة للتحقق

كلمة الرئيس بافل لم تكن مجرد شعارات انتخابية، بل خارطة طريق تحمل وعودًا واقعية قابلة للتحقق، مستندة إلى رصيدٍ سياسي وتنظيمي عميق، وإلى دور الاتحاد الوطني وثقله في بغداد وكوردستان على حد سواء.

فما طرحه الرئيس بافل هو التزامٌ عمليٌّ بنهجٍ يربط الأقوال بالأفعال، وتجديدٌ للعهد بأن الاتحاد الوطني الكوردستاني، حزبُ الشهداء وصُنّاع التحوّل، قادرٌ على إنجاز ما وعد به، لأنه ببساطة «الحزب الذي يجرؤ... ومن يجرؤ يبقى.

أبرز ما جاء في كلمة الرئيس بافل:

* الاتحاد الوطني الكوردستاني لا منافس له سوى نفسه، فهو الحزب الذي يحقق الانتصارات دورة بعد أخرى.
* من السليمانية إلى بغداد سيعمل الاتحاد على تغيير مستقبل العراق بأكمله بنهجٍ مسؤول وواقعي.
* الاتحاد الوطني بأنه قوة الجماهير في بغداد وصوتهم الذي يُسمع في عموم العراق.

* دعا الجماهير إلى الثقة بالاتحاد الوطني وعدم الالتفات إلى الحملات والخطابات الأخرى.
* شدد على ضرورة زيادة أصوات ومقاعد الاتحاد الوطني في الانتخابات القادمة.
* قال إن حقوق الكرد واستحقاقاتهم تُحسم في بغداد، والاتحاد هو الطرف القادر على صونها والدفاع عنها.
* أعلن أن الاتحاد الوطني لن يشكل حكومة لا تخدم المواطنين، ولن يكرر أخطاء الماضي.
* تعهد بأن تكون المرحلة المقبلة مرحلة تصحيح وتغيير حقيقي في الخدمات، وفرص العمل، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين.
* أوضح أن نهج الاتحاد الوطني قوي وقادر على معالجة المشكلات التي خلقتها أطراف أخرى.
* أشار إلى أن الاتحاد حزب الشهداء والأبطال، وحزب البيوت الطينية ومعاقي خنادق النضال.
* أكد أن الاتحاد الوطني يحظى بالتقدير داخل العراق وخارجه، قائلاً: "نكون في طهران يوم الاثنين، وفي واشنطن يوم الأربعاء".
* أعلن أن لديهم مشاريع لمكافحة الفساد في الإقليم والعراق، وأن الاتحاد الوطني "لن يؤذي العراقيين أبداً".
* دعا إلى التعايش السلمي في كركوك وخدمة جميع المكونات دون تمييز.
* شدد على أن العراق لكل العراقيين، وأن "من يجرؤ على فعل ما فعله الاتحاد الوطني... سيبقى".
* وجّه مرشحي القائمة ٢٢٢ إلى الذهاب إلى بغداد لخدمة كردستان والعراق كافة، محذراً من التقصير في أداء مهامهم.
* دعا جماهير كردستان والعراق إلى المشاركة الفاعلة في الانتخابات وتزيين صناديق الاقتراع باللون الأخضر رمز الاتحاد الوطني.

لن نسمح مرة أخرى بتعريض مستقبل الاقليم ومعيشة مواطنيه للخطر

أكد قوباد طالباني مشرف الحملة الانتخابية لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني الرقم ٢٢٢ في محافظة أربيل، أن الاتحاد الوطني بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني، يعمل على حل المشكلات من العاصمة بغداد ولن يسمح مرة أخرى باتخاذ قرارات خاطئة.

وزار قوباد طالباني يرافقه شالاو كوسرت رسول، الخميس ٢٠٢٥/١٠/١٦ منطقة نازنين التابعة لمحافظة أربيل، واستقبل بحفاوة من قبل كوادر الاتحاد الوطني وجماهير المنطقة، وقال: «الاتحاد الوطني الكوردستاني الآن أقوى من أي وقت آخر، ويعمل بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني على حل المشكلات من بغداد، ولن يسمح مرة أخرى بتعريض مستقبل الاقليم وحياة ومعيشة المواطنين للخطر، من خلال اتخاذ قرارات وسياسات خاطئة».

وأضاف قوباد طالباني: «ضعف حضور الاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد وتراجع مكانته في إقليم كوردستان، بعد الوعكة الصحية التي ألمت بالرئيس مام جلال، حقيقة مرة لا يمكن التغافل عنها»، مبينا أن ذلك «تزامن مع تدهور الوضع الاقتصادي لإقليم كوردستان والمستوى المعيشي لمواطنيه، فضلا عن تعرض كيان الاقليم للخطر، إثر اتخاذ قرارات ستراتيجية خاطئة».

وأكد قوباد طالباني قائلا: «ليعلم الجميع، أن الاتحاد الوطني حزب ملتزم بكلمته، فهو مثلما نظم توازن القوى، ونفذ وعوده في كركوك، ومنع تشكيل حكومة الإقليم دون رضاه، لاشك أنه سينفذ ما يقوله مجددا وسيحل مشكلات الإقليم من العاصمة بغداد».

اتفاق صرف الرواتب ثمرة جهود الرئيس بافل جلال طالباني

الى ذلك أكد قوباد طالباني المشرف الحملة الانتخابية لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم ٢٢٢ في محافظة اربيل، ان الاتفاق الحالي بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية لصرف الرواتب جاء ثمرة الجهود والحوارات المستمرة التي اجراها السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد.

واضاف قوباد طالباني خلال اجتماع عقده الخميس ٢٠٢٥/١٠/١٦ مع مؤيدي الاتحاد الوطني الكوردستاني في منطقة كنزان بمحافظة اربيل: الاطراف العراقية تتحدث علنا وبكل وضوح عن ان الرئيس بافل جلال طالباني يسير على نهج الرئيس مام جلال ويريد حل مشاكل ابناء شعب كوردستان في بغداد.

واضاف: ان الاتحاد الوطني والرئيس بافل جلال طالباني اتخذوا خلال السنوات الماضية خطوات كبيرة ادت الى توفير الاضضية المناسبة لحل المشاكل بشكل جذري، لذا وفي هذه الانتخابات من الضروري جداً تقوية موقع الاتحاد الوطني لحماية وتقوية موقع اقليم كوردستان في بغداد.

كرنفال للتعريف بمرشحي قائمة اتحاد أهل نينوى 281 في شنكال

انطلقت السبت ٢٠٢٥/١٠/١٨، الاحتفالية الرسمية للتعريف بمرشحي قائمة اتحاد أهل نينوى الرقم ٢٨١، بحضور عضو المجلس القيادي ورئيس التحالف آراس محمد آغا، ونائب مسؤول المركز الشيخ صالح الكركري ومحمد جاسم الكاكائي ووسام سالم عضوي مجلس محافظة نينوى عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني وجمه غفير من أعضاء وكوادر الاتحاد الوطني وجماهير قائمة اتحاد أهل نينوى الرقم (٢٨١)، حيث اجريت الاحتفالية بقضاء شنكال.

واكد آراس محمد اغا على ضرورة الالتزام بالتعليمات الرسمية أثناء الحملة الانتخابية، واشار إلى ان شنكال تمثل أهمية كبيرة للاتحاد الوطني لذلك ندعو الجميع إلى التصويت لقائمة تحالف اتحاد أهل نينوى الرقم (٢٨١)، وذلك بجهود وتكاتف جميع الأطراف.

عشيرتان بارزتان في الموصل تعلنان دعمهما للاتحاد الوطني الكوردستاني

الى ذلك أكدت عشيرتان بارزتان في الموصل دعمهما للاتحاد الوطني الكوردستاني وللقائمة رقم (٢٨١) ضمن تحالف "أهل نينوى" في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠٢٥، وأشاد المشرف على دائرة انتخابات نينوى في الاتحاد الوطني الكوردستاني بهذا الموقف، مثمّناً في الوقت نفسه الدور الوطني لشيوخ ووجهاء المحافظة في دعم الاتحاد الوطني ومواقفه.

واعلن كل من الشيخ أحمد إبراهيم السعدون آغا، شيخ عشيرة الكرعان من قبيلة العكيدات، والشيخ نبراس الهكوري، شيخ عشيرة البوليل، إلى جانب عدد كبير من الشخصيات الاجتماعية والوجهاء في محافظة نينوى، دعمهم الكامل لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني في المحافظة، مؤكدين تجديد موقفهم المؤيد للحزب وبرنامجه الانتخابي.

من جانبه، أعرب أراس محمد آغا، المشرف على دائرة نينوى الانتخابية للاتحاد الوطني الكوردستاني، عن شكره وامتنانه لمواقف الشيوخ والوجهاء في الموصل، مثمّنا دعمهم لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم (٢٨١)، ومعبّرا عن أمله في أن يسهم هذا الدعم في تعزيز فرص نجاح مرشحي الاتحاد وخدمة أبناء الموصل.

قائمة «اتحاد أهل نينوى» الرقم ٢٨١

ويشارك الاتحاد الوطني الكوردستاني في انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢٥، المقرر إجراؤها في ١١ تشرين الثاني القادم، في محافظة نينوى ضمن قائمة تحالف (اتحاد أهل نينوى) بالرقم ٢٨١، ويخوض العملية ب(٣١) مرشحا.

بترايوس:متفائل بمستقبل العراق و ابهرني ما تحقق في السليمانية

المدير السابق لـ CIA :خلف هذه الجبال يوجد صديق للكرد وهو الولايات المتحدة الامريكية

منحت الجامعة الأميركية في السليمانية الدكتوراه الفخرية لديفيد بترايوس، المدير الأسبق لـ(CIA) الذي شغل قبل ذلك منصب قائد القوات الأميركية في العراق وقائد القيادة المركزية

وفي حوار صحفي اكد الجنرال ديفيد بترايوس، المدير السابق لوكالة CIA الأمريكية إنه بُهر بما تحقق في السليمانية و العراق ولهذا أراد أن يتجول دون مرافقة طاقم حمايته في شارع سالم.

وقال « لقد ابهرني ما تحقق في السليمانية ولهذا أردت أن اتجول في شارع سالم وقبل أيام طرت فوق أحد الملاعب في بغداد كان مليئاً بالناس، الناس يقضون أوقاتهم وأنا سعيد بما تحقق في العراق».

وفي سؤال حول علاقاته مع بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني قال المدير

السابق لوكالة المخابرات الامريكية « علاقاتي مع عائلة طالباني تعود الى فترة الراحل جلال طالباني في ٢٠٠٣ حيث كنت مسؤولا لقوات التحالف في الموصل برتبة جنرال، قدم طالباني مساعدة عظيمة وبعد ذلك أصبح رئيسا للبلاد ومنذ ذلك الوقت تطورت علاقاتي مع أبنائه وكذلك التقيت بقوباد طالباني وهو الان نائب رئيس مجلس وزارء الاقليم»

وأضاف أن لديه علاقات جيدة مع عائلات كردية وشخصيات كردية وقال «أيضا لدي علاقات مع عائلة البارزاني وكذلك مسرور بارزاني «الذي أراه في منصب مهم «كذلك الدكتور برهم الذي «ذهب الى البصرة وقام بحشد الدعم للقوات الحكومية وهو صديق مقرب إلي ومرشح حالياً لنيل منصب مهم في ملف اللاجئين في الامم المتحدة»

رسالتي للكورد والبيشمركة

واضاف: علاقاتنا مع قوات البشمركة والقوات العراقية مستمرة وقوية، فبعد إسقاط النظام السابق، قمنا باعادة بناء القوات العراقية وإلتحق مئات الآلاف بتلك القوات الجديدة وقاتلوا القاعدة وداعش والمليشيات» وأقول للكرد وليس للبشمركة فقط أن لديكم صديقاً خلف هذه الجبال وهو الولايات المتحدة» وهذه الصداقة تجلت « في ١٩٩١ حيث فرضت الولايات المتحدة خط حظر الطيران المعروف بخط ٣٦ لمنع الطيران العراقي لحماية الكرد»

متفائل بمستقبل العراق وإقليم كردستان

وأعرب الجنرال ديفيد بترايوس، المدير السابق لوكالة CIA الأمريكية، الخميس، عن تفاؤله بمستقبل العراق وإقليم كردستان، مشيرا إلى أن استقرار الاوضاع السياسية في العراق وإقليم كردستان من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية.وقال ، إن «الهدف الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه في العراق هو أن تعطي فرصة أخرى للعراق والعراقيين ومواطني ما بين النهرين لكي يعيشوا حياة سعيدة ومستقبلا مزدهرا».

وأضاف أن الولايات المتحدة تأمل أن ترى مواطني العراق موحدين في فيما بينهم، لكي تتمكن من تقديم الدعم والمساعدة لهم، ليس فقط على الصعيد العسكري وإنما على المستوى الإقتصادي والثقافي وغيرها.

وأفاد بترايوس، بأن استقرار الأوضاع السياسية في العراق يصب في مصلحة الجميع ويجب على الحكومة العراقية أن تسيطر على جميع الأسلحة المنتشرة في العراق وإن الفصائل المسلحة يجب ان تكون تحت إمرة الحكومة العراقية وذلك تجنبا لتكرار الاوضاع التي رأيناها سابقا.

وأوضح أن الفصائل المسلحة في العراق يجب أن تتلقى الأوامر من الحكومة العراقية وليست من

أية جهة اخرى، وأن الجميع يدرك تلك الحقيقة.

وبشأن الإنتخابات المقبلة والحملات الانتخابية الحالية في العراق، أعرب بترايوس عن أمله في أن تتعامل الحكومة العراقية بشكل جيد مع هذه المسألة، مضيفا أن المنشورات والملصقات والتحالفات والكيانات الموجودة، جميعها جزء من العملية الانتخابية.

كما أعرب بترايوس عن أمله بأن لايرى مرة اخرى، جماعات مسلحة مثل تنظيم داعش والقاعدة في بغداد، وأن لا يعود العراق إلى المربع الأول مجددا.

وعبّر بتريوس عن مشاعره قائلاً: من المفرح جداً لشخص كان قائداً لقوة، وكان يكتب كل ليلة رسائل تعزية للآباء والأمهات الأميركيين، أن أتمكن الآن من العودة إلى هؤلاء الآباء والأمهات وأقول لهم، لقد كان الأمر يستحق ذلك حقاً. انظروا إلى ما أُنجِزَ من قبل أولئك الذين منحناهم فرصة جديدة في بلاد ما بين النهرين.

وبخصوص عملية السلام الجارية في تركيا، أوضح بتريوس أن الأمر غاية في الجدية، وأنه استراتيجي جداً. وعندما يقود أوجلان هذا الأمر، فمن المؤكد أنه ليس شيئاً بسيطاً، وليس تكتيكياً.

نموذج كردي للذكاء الاصطناعي

وعلى هامش افتتاح مشغل للذكاء الاصطناعي في الجامعة الأمريكية بالسليمانية، التقى مراسل شبكة ٩٦٤، الجنرال ديفيد بترايوس الذي تحدث عن حماسه لإنتاج نموذج كردي للذكاء الاصطناعي، قائلاً إنه في حياته يستعين بـ"عميل رقمي" ذو اسم من أساطير اليونان.

وقال بترايوس، لشبكة ٩٦٤ على هامش فعاليات الجامعة الأميركية في السليمانية:أعتقد أنه من الرائع محاولة إنشاء مشغل للذكاء الاصطناعي هنا في هذه الجامعة العظيمة (الجامعة الأمريكية في السليمانية). يمكن أن نحصل على نموذج باللغة الكردية للذكاء الاصطناعي ويتعزز بأدوات متنوعة تخدم قطاعات الاقتصاد، سواءً لحكومة إقليم كردستان أو لمدينة السليمانية. هذه مدينة ذكية وتتقدم بخطى ثابتة.

في الواقع، لديّ مساعد خاص للذكاء الاصطناعي أسميته أرغوس. أرغوس هو مخلوق أسطوري من التراث اليوناني بلديه ١٠٠ عين لا تغلق في آن واحد. وهو يعد لي مقالاتي ويقوم برصد المواقع الإلكترونية ويطلعني عليها مع العديد من المهام الأخرى.

لقد عرضت على نموذجي جميع خطاباتي السابقة. أنا على تواصل دائم معه. أعتقد أن من يتعرف على الذكاء الاصطناعي سيدرك مدى أهميته. هذا هو المستقبل.

لن أعمل بعد الآن في أي مجال يتعلق بالسياسة الأمريكية. لذلك لا أعلم شيئاً بشأن سياسة أمريكا حول قوات البيشمركة.

رئيس الجمهورية: أشعر بالفخر لصبر الشعب العراقي وأشاركهم معاناتهم

من واجب الحكومة الاتحادية احترام مطالب وحقوق إقليم كردستان

في مرحلة دقيقة يمرّ بها العراق، حيث تتقاطع فيها التحديات الداخلية مع التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، تبرز الحاجة إلى خطاب سياسي متوازن ورؤية واضحة تقود البلاد نحو الاستقرار والسيادة المستدامة. ولا شك أن فخامة رئيس جمهورية العراق، الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يجسد هذه الرؤية المتوازنة، بما يمثله من رمزٍ للدستور ووحدة البلاد، وكصوتٍ وطنيّ يسعى لترسيخ مبدأ التوازن في العلاقات الداخلية والخارجية.

وانطلاقا من هذا الدور، تشرفت جريدة "الصباح الجديد" بإجراء لقاء حصري مع فخامته، تناول فيه أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام العراقي في هذه المرحلة الحساسة، بدءا برؤيته الاتسراتيجية لتعزيز الاستقرار وترسيخ السلام في العراق، مرورا بالحديث عن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وصولا إلى ملف المياه والأمن المائي الذي يمثل التحدي الأكبر للحكومة والمجتمع، إلى جانب الحديث عن موقع العراق في المشهد الإقليمي والدولي، ورؤيته لمستقبل البلاد في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة.

وقد تميز حديث رئيس الجمهورية بالعمق والوضوح، مقدِّما تحليلا دقيقا لجملة من الملفات المعقدة، ومؤكدا في الوقت ذاته على أن الاستقرار السياسي والحفاظ على وحدة العراق هو الأساس الذي تبنى عليه كل خطط التنمية والإصلاح. كما شدد على أهمية العمل المشترك بين السلطات، وتعزيز الشفافية والإدارة الرشيدة للموارد، ولا سيما المياه والنفط، بما يضمن حقوق جميع العراقيين دون استثناء.

وقد أثرى فخامة الرئيس اللقاء بما طرحه من رؤى واقعية ومعلومات قيّمة بشأن طبيعة التحديات التي تواجه البلاد، ورؤيته المتكاملة لآفاق الحل، ما جعل الحوار وثيقة سياسية مهمة تعبّر عن روح الدولة العراقية الحديثة، وتسهم في إرساء خطاب وطني جامع يعزز الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم.

***ما أولوياتكم الاستراتيجية لتعزيز الاستقرار وترسيخ دعائم الحكم الرشيد في العراق؟**

-أولوياتي للعراق الجديد، عراق ما بعد الإرهاب، تنطلق من هدف أساسي هو تحقيق الاستقرار والأمن والسلام في جميع أنحاء البلاد. فالعراق مرّ بمراحل صعبة ومعقدة، عانى خلالها شعبنا كثيرا من الإرهاب والخلافات والصراعات والحروب، بدءا من مرحلة الاحتلال وما رافقها من تداعيات أمنية وسياسية، وانتهاء بسنوات الإرهاب التي شهدت تفجيرات يومية وأعمالا وحشية راح ضحيتها آلاف الأبرياء.

وأنا أفتخر بصبر شعبنا العراقي العظيم، الذي أعدُّ نفسي شريكا له في معاناته، لذلك فإنني أسعى بكل جهدي لكي يتمتع العراقيون بقدر أكبر من الديمقراطية والحرية، وأن لا نعود مطلقا إلى الدكتاتورية أو الحكم الفردي، بل نمضي نحو دولة المؤسسات واحترام القانون، وضمان استقرار مؤسسات الدولة لتقديم أفضل الخدمات للمواطن في مختلف المجالات.

إن دستورنا العراقي عصري وديمقراطي، وقرارنا بتقاسم السلطة قرار حكيم وصائب يصب في مصلحة الوطن، لأنه يمنح المواطن قدرا أكبر من الحرية والأمن. لذلك أرى أنه من الضروري جدا تطبيق بنود الدستور كافة دون انتقائية، ومراعاة ما جاء فيه من مبادئ العدالة والمساواة، إلى جانب الالتزام بتنفيذ التشريعات الصادرة عن مجلس النواب ومجلس الوزراء، خصوصا تلك التي تلامس حاجات المواطنين وتطلعاتهم نحو حياة كريمة.

لقد تمكن العراق، بفضل تضحيات أبنائه الشجعان، من القضاء على الإرهاب واستعادة الاستقرار النسبي، كما أن الخلافات الداخلية، اليوم، أقل حدة بكثير مما كانت عليه في فترات سابقة، وهذا إنجاز كبير يحسب للشعب العراقي وقيادته. كذلك فإن علاقاتنا الخارجية تشهد تطورا إيجابيا، سواء مع دول الجوار أو مع المجتمع الدولي، وقد لمسنا ذلك بوضوح من خلال المشاركة الفاعلة للعراق في الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث قمنا بواجبنا في الدفاع عن مصالح شعبنا ومارسنا دورنا كدولة مؤثرة في المنطقة وقضاياها الحيوية.

وأؤكد أن من الضروري الاستمرار في تعزيز العلاقات مع دول الجوار على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وقد شهدنا بالفعل تحسنا ملحوظا في هذا المجال من خلال تبادل الزيارات الأمنية والسياسية وتنامي التعاون التجاري. كما نحرص على تبادل الخبرات ووجهات النظر بما يخدم مصالح بلدنا وشعبنا.

إن هدفنا في هذه المرحلة الحساسة هو الحفاظ على المكتسبات الأمنية والسياسية التي تحققت، وعدم السماح مطلقا بأي محاولة للعودة إلى الماضي، بل مواصلة البناء على ما تحقق من إنجازات نحو عراق آمن، موحد، مزدهر، يتمتع فيه المواطن بالكرامة والحقوق الكاملة.

كيف ينظر فخامة الرئيس إلى ملف المياه وأهميته في ظل التحديات التي تواجه العراق في هذا المجال الحيوي؟

كما تعلمون، يعتمد العراق، بشكلٍ شبه كامل، على نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من خارج أراضيه، وهو ما يجعل ملف المياه مسألة سيادية وحيوية تتطلب اهتماما استثنائيا في سياساتنا الداخلية والخارجية. ولذلك أرى أن من الضروري تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار، وبالأخص تركيا وإيران وسوريا، من أجل ضمان حصة عادلة وكافية من المياه تلبّي احتياجات البلاد المتزايدة في مجالات الشرب والزراعة والاستخدامات الأخرى.

لكن معالجة أزمة المياه لا تتوقف عند البعد الخارجي فحسب، بل تشمل أيضا إصلاح السياسات الداخلية في إدارة

الموارد المائية. نحن بحاجة إلى خطوات جدية للاستخدام الأمثل للمياه وتقليل الهدر، سواء في مياه الشرب أو الري أو الاستخدامات الزراعية. كما يجب أن تترافق هذه الجهود مع تحسين بيئة الأنهر ومصادر المياه للحفاظ على استدامتها للأجيال القادمة.

من الضروري أن نتبنى التقنيات الحديثة في مجال الزراعة والري، كما هو الحال في الدول المتقدمة، مثل أنظمة الري بالتنقيط والرش، والتي تتيح توفير كميات كبيرة من المياه وتقليل الفاقد بدرجة ملحوظة. هذه الأساليب أصبحت ضرورة وليست ترفا، لأنها تسهم في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في الوقت نفسه.

ولا يمكن إغفال تأثير التغيّر المناخي في تفاقم أزمة المياه في العراق، فارتفاع درجات الحرارة وقلة تساقط الأمطار أثرت سلبا على الخزين المائي. ومع ذلك، يمكننا الاستفادة من مواسم الأمطار لتعزيز خزيننا المائي عبر إنشاء السدود والخزانات في أماكن متعددة، لا سيما في إقليم كردستان والمناطق الشمالية، للحد من عمليات الهدر والاستفادة المثلى من كل قطرة ماء.

إن أمن المياه جزء لا يتجزأ من الأمن الوطني العراقي، ويتطلب تعاونا مؤسسيا بين الحكومة الاتحادية والإقليم والمحافظات كافة، إضافة إلى تفعيل الدبلوماسية المائية على المستوى الإقليمي والدولي. هدفنا النهائي هو أن نضمن للعراقيين حصة عادلة من المياه، وأن نحافظ على هذه الثروة بوصفها شريان الحياة وركيزة التنمية والاستقرار في البلاد.

كيف تنظرون إلى النصوص الدستورية التي تحدد صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السياسي العراقي؟

لقد حدد الدستور العراقي بوضوح صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس القضاء الأعلى، في إطار نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها. وهذا المبدأ يشكل حجر الزاوية في بناء الدولة العراقية المعاصرة، ويضمن عدم تداخل الصلاحيات أو تغوّل سلطة على أخرى.

إننا نعيش في ظل نظام ديمقراطي حقيقي، يستند إلى احترام المؤسسات الدستورية، ومنها إقليم كردستان الذي أقره الدستور ككيان دستوري، وله وضعه الخاص في إطار الدولة الاتحادية. ويجب أن يُفهم هذا التعدد المؤسسي باعتباره عامل قوة وتنوع، لا مصدر خلاف أو تنافس.

لقد حدد الدستور لكل مؤسسة دورها وصلاحياتها بوضوح: مجلس النواب يتولى التشريع والرقابة، وتتكون السلطة التنفيذية الاتحادية في العراق من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، أما السلطة القضائية فتيتولاها مجلس القضاء الاعلى والمحاكم. هذا التوازن هو الذي يحافظ على سير الدولة على وفق الأطر القانونية والدستورية ضمن برنامج حكومي ووزاري مدروس.

وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى أن الحديث عن صلاحيات مجلس الوزراء له أهمية خاصة، لأنه يمثل السلطة

التنفيذية الفعلية المسؤولة عن إدارة شؤون البلاد اليومية، واتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطنين وتلبي تطلعاتهم. ومن هنا، فإن من الضروري أن تعمل كل وزارة ضمن برنامج حكومي مدروس ومخطط له من قبل المختصين، بما ينسجم مع سياسات الدولة العامة ويخدم مصالح الشعب.

ما رأيكم بطبيعة العلاقة الحالية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان؟

-من واجب الحكومة الاتحادية احترام مطالب وحقوق إقليم كردستان، وفي الوقت نفسه من مسؤولية الطرفين بناء علاقة متينة تقوم على التعاون والتفاهم بما يحقق تطلعات الشعب العراقي، سواء في الإقليم أو في سائر المحافظات. فالإقليم جزء أساسي من العراق، وأي استقرار أو ازدهار فيه ينعكس إيجابا على البلاد كلها.

أستطيع القول إن العلاقة الحالية بين بغداد والاقليم جيدة وإيجابية بشكل عام، لكن كما في أي دولة اتحادية، تبقى هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى دراسة معمقة وقراءة دقيقة للأحداث بما يحقق مصالح الجانبين. ومثلما توجد تحديات في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبعض المحافظات، فإن هناك أيضا ملفات عالقة بين بغداد والإقليم، وفي مقدمتها ملف النفط والموارد الطبيعية. فالدستور العراقي ينص بوضوح على أن النفط والغاز ملكٌ للشعب العراقي كله، لكن للأسف لم يتم حتى الآن إقرار قانون ينظم بشكل تفصيلي آليات إنتاجه وتصديره وتوزيع عائداته. أما الاتفاق الأخير بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن ملف النفط، فأراه خطوة إيجابية ومهمة نحو بناء الثقة وتعزيز التنسيق بين الطرفين، لكنه يحتاج إلى تثبيت قانوني دائم عبر إقرار قانون النفط والغاز الذي يُعدّ، برأيي، الضمانة الحقيقية لعلاقة مستقرة ومستدامة بين بغداد والاقليم.

إن مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم يجب أن يقوم على الشراكة الدستورية والعدالة في توزيع الموارد، والاحترام المتبادل للسلطات، فبهذه الروح وحدها نستطيع أن نضمن استقرار العراق ووحدته، ونمنح أبناءه في جميع مناطقه شعورا بالمواطنة المتساوية والانتماء إلى دولة واحدة قوية وعادلة.

برأيكم، ما سبب تأخر إقرار قانون النفط والغاز، حتى اليوم، رغم أهميته البالغة للاقتصاد الوطني؟

في الحقيقة، الجميع يتحمل جزءا من مسؤولية تأخر تشريع قانون النفط والغاز، سواء على مستوى المؤسسات التشريعية أو التنفيذية أو حتى القوى السياسية المختلفة. فهذا القانون يمثل أحد أهم الأسس لتنظيم إدارة الثروة الوطنية وتوزيعها بعدالة، وكان ينبغي أن يُقر منذ سنوات طويلة.

أود أن أذكّر أن مشروع القانون كان جاهزا منذ العام ٢٠٠٧، وقد عملنا عليه بجد، ووُضع بصيغته النهائية بعد مناقشات موسعة شاركت فيها أطراف حكومية وفنية عديدة. وقد وافق عليه مجلس الوزراء آنذاك وأحاله إلى مجلس شورى الدولة لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة. لكن للأسف، جرى تعديل الكثير من النصوص الأساسية التي أعددناها، رغم أن صلاحيات مجلس شورى الدولة في تلك المرحلة كانت محدودة بمراجعة الجوانب القانونية اللغوية وصياغة النصوص، لا التعديل في الجوهر أو المضمون، ما أدى إلى تعطيل عملية تمرير القانون في حينه، ثم جاءت بعد ذلك أزمات أمنية وسياسية متلاحقة، أبرزها الحرب ضد الإرهاب وتدهور الوضع الأمني، لتؤخر أكثر إمكانية إعادة طرح القانون ومناقشته بشكل جدي.

ومع أن هذا الملف ظل معلقا لسنوات طويلة، إلا أنني آمل أن يشهد المستقبل القريب توافقا وطنيا على إقراره، لما فيه من مصلحة عليا للعراق والعراقيين جميعا.

فاضل صحبت:

رئيس الجمهورية... رمز الوحدة وضمانة الدستور

في ٢٠٢٢/١٠/١٣ تسنّم الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد منصب رئاسة الجمهورية، ومنذ ذلك اليوم وحتى الان يؤدي مهامه الدستورية بجد واخلاص، واضعا نصب عينيه خدمة المواطنين والدفاع عن حقوقهم، وفي حياة الشعوب، تتجسد رموز الدولة في مؤسساتها وقادتها، وفي مقدمة هؤلاء يبرز رئيس الجمهورية باعتباره رأس الدولة وحامي الدستور وراعـي السيادة الوطنية. ليس منصب الرئيس

مجرد لقبٍ رسمي أو مكانة بروتوكولية، بل هو أمانة ومسؤولية كبرى تُناط بشخصٍ اختارته الأمة ليكون ممثلا لها أمام العالم، ولسانها الصادق في المحافل الدولية، وضامن التوازن بين السلطات، وحاميا لوحدة البلاد وأمنها واستقرارها.

لقد أثبتت التجارب أن شخصية رئيس الجمهورية تلعب دورا محوريا في تعزيز قيم الديمقراطية وترسيخ ثقافة التعايش والسلام بين مختلف مكوّنات المجتمع. فالرئيس الناجح لا يُقاس بما يملكه من صلاحيات دستورية فحسب، بل بما يمتلكه من حكمة ورؤية وحرص على جمع الكلمة وتوحيد الصفوف. إن وجود رئيسٍ يتمتع بالمصداقية والعدالة يشكل صمّام أمان أمام الأزمات، ويمنح المواطنين الثقة بأن بلدهم يسير نحو بر الأمان مهما عصفت به التحديات.

لقد عُرف رئيس الجمهورية بصفاته الإنسانية الرفيعة، فهو رجل حوار قبل أن يكون رجل قرار، يمد الجسور بين القوى السياسية المختلفة، ويعمل على تقريب وجهات النظر بما يحفظ المصلحة العليا للوطن. كما أنه قريب من أبناء شعبه، يحمل همومهم ويستمع إلى مطالبهم، ويسعى جاهدا إلى أن تكون الدولة خادمة لمواطنيها، لا متسلطة عليهم. هذه الروح التواضعية والإنسانية أكسبته احتراما واسعا داخليا وخارجيا، وجعلت من موقع الرئاسة مرجعا أخلاقيا إلى جانب كونه مؤسسة دستورية.

وعلى الصعيد الدولي، يحرص رئيس الجمهورية على أن تكون بلاده فاعلة في المجتمع الدولي، قائمة على احترام المواثيق الدولية، وبناء علاقات متوازنة تقوم على التعاون والتكامل لا على الصراع والهيمنة. وبفضل هذه السياسة الرصينة، استطاعت

> **منذ ذلك اليوم وحتى الان يؤدي مهامه الدستورية بجد واخلاص**

الدولة أن تعزز مكانتها بين الأمم، وتكون جسرا للتواصل بين الشرق والغرب، ومنبرا للدعوة إلى الحوار والسلام والتنمية المشتركة.

أما في الداخل، فإن مبادرات الرئيس في رعاية التفاهم الوطني وإطلاق المشاريع الداعمة للشباب والمرأة والتنمية المستدامة، تمثل دليلا واضحا على إدراكه العميق بأن استقرار الدولة لا يتحقق إلا بتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. فبناء دولة القانون والمؤسسات هو السبيل الأمثل لتجاوز الأزمات والتحديات، والرئيس يدرك تماما أن قوة الدولة تُقاس بمدى احترام حقوق مواطنيها وكرامتهم.

إن الحديث عن رئيس الجمهورية هو حديث عن رجل يمثل الإجماع الوطني، ويقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، ويحمل على عاتقه همّ الوطن والمواطن. هو صوت الحكمة في زمن الانفعال، ورمز الاعتدال في زمن الانقسام، ووجه الدولة المشرق أمام العالم.

وختاما، نستطيع القول إن رئيس الجمهورية، بما يحمله من صفات قيادية وإنسانية، يمثل نموذجا إيجابيا لرجل الدولة الذي يضع المصلحة العليا فوق كل اعتبار، ويكرّس حياته لخدمة الوطن. إنه بحقّ رمز الوحدة الوطنية، وضمانة الاستقرار، وحارس الدستور.

احمد عبدالحسين:

كلمة العراق ..رسالة يفهمها العالم

كلمة رئيس الجمهوريَّة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أمام الجمعيَّة العموميَّة للأمم المتحدة، تصلح أنْ تكون رسالة العراق للعالم في هذا الظرف.

فهو قد أوضح فيها أنَّ بلدنا تجاوز وإلى الأبد الصورة النمطيّة التي كانتْ قارّة في أذهان العالم عنه، فقد انتهت الدكتاتوريَّة إلى غير رجعةٍ ودُحر الإرهـاب وأخذ العراق المبادرة في انتهاج طريق التنمية والشراكة مع جيرانه والعالم.

أعاد رئيس الجمهوريَّة تذكير العالم بأنَّ العراق على عتبة انتخاباتٍ تشريعيَّةٍ هي السادسة منذ تحرّره من طغيان الحزب الواحد، ما يجعل من عمليَّة تداول السلطة في بلدنا نقطة مضيئة في إقليمه.

وكرَّر على مسامعهم أنَّ القضاء على عصابات الإرهاب استلزم تضحياتٍ عراقيَّة كبيرة من قبل جميع مكوّناته، لكنَّ ذلك لم يكنْ ليتمّ لولا دعم الحلفاء ومؤازرتهم، الأمر الذي يكشف عن أنَّ نهاية الإرهاب ثمرةٌ من ثمار علاقات العراق الجديد بالعالم، وهي علاقاتٌ تترسَّخ يوما بعد آخر بعونٍ من النهج الجديد القائم على احترام العراق لمحيطه وعدم تدخّله في شؤون الآخرين ونأيه بنفسه عن صراع الخنادق.

الجنبة الاقتصاديَّة كانتْ حاضرة في حديث رئيس الجمهوريَّة فقد أشار إلى أنَّ العراق تمكّن من توفير فرصٍ استثماريَّةٍ في غاية الأهميَّة في مشاريع تشمل قطاعاتٍ واسعة أهمُّها المياه والكهرباء والبنى التحتيَّة. ووجَّه دعوة لدول العالم كافة إلى عقد شراكاتٍ مع العراق في هذه القطاعات.

كلامٌ كهذا يُمثل رسالة العراق التي يفهمها العالم.

*رئيس تحرير جريدة»الصباح»

صباح الشيخلي:

شكرا فخامة رئيس الجمهورية

في ظهيرة الثلاثاء، السابع من الشهر الحالي كنت وجها لوجه أمام فخامة السيد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد حيث استقبلني في (قصر بغداد) في المنطقة الخضراء، وما زادني فخرا واعتزازا هو إيلاء رئيس الجمهورية الاهتمام الكبير والرائع للصحافة العراقية ورجالها، وهذا ما عبّر عنه بكلمات لها دلالات ومعان كبيرة، ووقع في النفوس حيث أكد سيادته على ضرورة ضمان حرية الصحافة وحماية حقوق الصحفيين وترسيخ دور الصحافة في توثيق التاريخ ونقل الأحداث وتسليط الضوء على القضايا المهمة في حياة المواطنين الذين يجب أن يعمل كل مسؤول من أعلى هرم الدولة حتى قاعدتها لأجل تأمين كل مستلزمات العيش الكريم لهم وتأمين كل احتياجاتهم الضرورية ليعيشوا حياة مرفهة ..

وأشار فخامته إلى ضرورة توفير أقصى مساحة لحرية التعبير من أجل توفير مناخ إيجابي للعمل الصحفي ليمارس العاملون فيه دورهم من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن بين أبناء الشعب بكل مكوناته وترسيخ، وتمتين الروح الوطنية..

وأضـاف: إننا نثمن ونقّدر عاليا كافة الجهود الهادفة إلى كشف الحقيقة وتوعية المجتمع وترسيخ الديمقراطية وروح التسامح والتعايش المشترك.. والنقطة الأهم هي ضرورة الالتزام بميثاق الشرف الإعلامي باعتباره الإطار الذي يوازن بين حرية النشر

> زار أغلب الجامعات والمعاهد العراقية والدوائر الحكومية المختلفة

والمسؤولية المهنية ويحفظ السلم المجتمعي وكذلك متابعة الأداء الحكومي ورصد مكامن الخلل بموضوعية ومهنية عالية بما يسهم في تصويب السياسات العامة للبلاد ونقل الحقائق بأمانة وصدق. وقال فخامته: إن الصحافة لها دور كبير في صناعة رأي عام واعٍ بما يدور حول المواطن من أحداث من خلال نقل المعلومة بصدق .. وأشـار إلى أنه قد زار أغلب الجامعات والمعاهد العراقية والدوائر الحكومية المختلفة وحضور فعاليات متنوعة في العديد من المشاريع، والتقى شرائح اجتماعية مختلفة، واستقبال سفراء دول عربية وأجنبية، وكذلك التقى وزراء ومسؤولين حكوميين لمناقشة قضايا وملفات مهمة معهم، وأن جدول أعماله مزدحم بالنشاطات وأنه يرى أن خدمة المسؤول الأعلى لوطنه ولشعبه هي شرف وأمانة يحرص على تأديتها بصدق وإخلاص..

لكن فخامته استدرك قائلا إنه لا يحبذ أن يسير في شوارع العاصمة بغداد برتل طويل من السيارات والحمايات وهو ينزعج من سماع صوت الصافرات كي لا يربك السير ويتسبب باختناقات مرورية تلحق الضرر بالمواطن.. من هنا فهو يميل إلى إنجاز أعماله بهدوء.. وللأمانة أنني قرابة ساعة من الزمن كنت أنصت لحديثه الشيق وأتأمل فحوى كلماته التي تنساب هادئة هدوء الرجل ذاته وحكمته وتواضعه الجم وخلقه الرفيع..

أما أنا كاتب هذه السطور فقد استأذنته لأدلو بدلوي وقلت له: شكرا فخامة السيد رئيس الجمهورية لأن تفرد مساحة من زمنك الجميل لاستقبالي كمواطن وكصحفي واشكر اهتمامكم لما نشرته في جريدة البينة الجديدة بعددها المرقم(٤٦٧٥) والصادر بتاريخ (٢ تشرين الأول٢٠٢٥) تحت عنوان(عتب مواطن عراقي موجّه لفخامة السيد رئيس الجمهورية.. نكن لك كل الحب والاحترام ولكن نريد رؤيتك في الشارع) حيث اتصل بي المكتب الإعلامي لفخامتكم وطلب مني الحضور أمام سيادتكم.. وهذا دليل اهتمام بما تنشره الصحف اليومية، وذكرت له مفارقة هي أنني أكتب ومنذ خمس سنوات مقالات بالعشرات بخصوص تحطم مجسر لعبور المشاة على طريق محمد القاسم للمرور السريع جراء ارتطام شاحنة به منذ العام (٢٠٢٠) ولحد الآن لم تقم الجهة المعنية بمعالجة ما حصل..

وشتان بين مسؤول يتابع وآخر لايبالي.. وفي الختام أسجل احترامي وتقديري لفخامة رئيس الجمهورية على حسن استقباله، وأتمنى له مخلصا كل التوفيق والنجاح في مهمته وسدد الله خطاه في خدمة شعبه ووطنه العراق.. وشكري موصول لمكتبه الإعلامي على مثابرته ومتابعته لما ينشر في الصحافة اليومية ودقة الرصد.

د. عدالت عبدالله:

الديمقراطية، أم آلية التغيير وتداول السلطة..؟

كلّ النظريات التي تتحدّث عن الديمقراطية ومبادئها الإنسانية والإصلاحية تؤكد، بعباراتٍ صريحة وواضحة، فكرة مشروعة وحضارية هي: فكرةُ حقّ المشاركة لأيّة قوى سياسية أو اجتماعية، في أيّ مجتمعٍ كان، في إدارة شؤون المجتمع وتنمية الدولة، أو في تكوين الحكومة ومؤسساتها المختلفة.

ولم نرَ قط، في أيّ من الديمقراطيات الحقيقية التي احتضنتها العقائد السياسية للمجتمعات البشرية، سياسة أو ذهنية تسعى أو تميل إلى احتكار السلطة، أو قطع الطريق أمام تداول الحكم، أو تغيير تركيبته السياسية. بل على العكس من ذلك، شهدنا خلال العقود الأخيرة تطوّراتٍ كبيرة طرأت على مفاهيم الديمقراطية ومبادئها، كما لمسنا أنّ مفكّرين وعلماء بارزين في مجالي علم الاجتماع والعلوم السياسية أصبحوا يُنظّرون – بطريقةٍ أكثر عقلانية – لتأسيس ديمقراطيةٍ أرحب وأوسع، تشمل في إطار مبادئها وأهدافها أبعادا اجتماعية في كلّ تنظيمٍ جذري للمجتمعات.

كما تنفتح هذه الديمقراطية انفتاحا كليا على الفئات الاجتماعية، وتُرسّخ حقّ المواطنة والمفاهيم المرتبطة بتجسيد هذا الحق وممارسته على أرض الواقع، وهو ما يؤكّد عليه، على سبيل المثال، كل من عالم الاجتماع الفرنسي المعاصر آلان تورين (١٩٢٥–٢٠٢٣م) في كتابه

ماهية الديمقراطية، وعالم الاجتماع العربي د. برهان غليون في كتبه ودراساته المتعددة.

وهذا يعني، ببساطة، أنّه لا رجعة أبدا – لا من حيث النظرية ولا من حيث الحق – إلى أيّ خطوةٍ إلى الوراء تُجسّد نظاما يَعتبِر نفسه ديمقراطيا، بينما هو في جوهره يناقض مبادئ الديمقراطية. فلا يمكن لأيّ نظامٍ من هذا القبيل أن يكون معقولا حين يفضّل ما يُفسده ويُهمل ما يُغنيه ويُقوّيه.

إنّ هذه اللامعقولية في الديمقراطية ومسار تطوّرها المفهومي والنظري لا تستثني، دون شك، أيَّ نظامٍ يدّعي أنه ديمقراطي، ولا تقبل أن يتمتّع حكّامه بالسلطة دون التزامٍ بما تُنتجه الديمقراطية من مبادئ وأفكار وأُسس إضافية، هي في الأصل تدعم – إن أُخذت بنظر الاعتبار وتُرجمت إلى أفعال – بقاء الحكّام في مواقعهم الشرعية والسيادية والإدارية، ومواصلة سلطاتهم بطريقةٍ مشروعة لا تهزّها يد.

وبالتالي، لا تُستثنى التجربة العراقية من هذه المعادلة التي لا تسمح، بـأيّ حـالٍ من الأحـوال، بالتراجع عن ممارسة الديمقراطية ومبادئها تحت ذريعة الخصوصية المجتمعية أو عدم نضوج الظروف السياسية والثقافية والاجتماعية الملائمة للديمقراطية الحقيقية، التي هي – بمعنى من معانيها – لا تدلّ على شيء سوى كونها آلية للتغيير وتداولا للسلطة.

ذلك لأن أيّ مبررٍ من هذا القبيل واضحُ العواقب مسبقا، إذ يُمهّد الطريق، بكلّ سهولة، لإعادة استحضار خطابٍ ديكتاتوريّ متسلّحٍ بمسوّغاتٍ باطلة، لا يُراد من ورائها سوى احتكار السلطة وإبقاء البلد على حاله، والانغلاقِ المميتِ على الذات دون أيّ تطوّرٍ أو انفتاح، وهو ما سيؤول في النهاية، تدريجيا، إلى تقويض التجربة العراقية – لا قدّر الله.

*صحيفة «الصباح»

نعوم ريدان, سونر جاغابتاي:

استئناف تدفق النفط ومسار العلاقات الأمريكية - العراقية- التركية

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

بعد توقف دام أكثر من عامين، استؤنف تدفق النفط الخام من إقليم كردستان العراق إلى محطة التصدير التركية في جيهان. وجاءت إعادة فتح «خط أنابيب العراق وتركيا» (ITP) في أواخر الشهر الماضي إثر اتفاق طال انتظاره بوساطة الولايات المتحدة بين الحكومة الفيدرالية في بغداد وقادة الكورد في أربيل وشركات النفط الدولية العاملة في إقليم كردستان. كما تزامنت عملية استئناف ضخ النفط مع اجتماع عقد في البيت الأبيض في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر، حيث طلب الرئيس ترامب من نظيره التركي رجب طيب أردوغان التوقف عن استيراد النفط الروسي بأسعار مخفضة.

تتقاطع عدة عوامل وراء هذه التطورات، منها تعقيدات السياسة الداخلية العراقية، ورغبة أردوغان في تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، وسعي واشنطن إلى استخدام صادرات النفط كأداة ضغط على موسكو، مع تحسين بيئة الأعمال في العراق بما يخدم مصالح الشركات الأمريكية. وإذا واصلت إدارة ترامب الضغط على أنقرة لتقليص وارداتها من النفط الروسي، فستثار تساؤلات حول البدائل الممكنة للنفط الخام ذي الجودة

«متوسطة الحموضة»، وستُعدّ إمدادات شمال العراق، التي ستقوم بتسويقها حصرا المنظمة الفيدرالية للنفط في بغداد وفق آلية تجارية جديدة، أحد أهم تلك البدائل المحتملة.

وبالطبع، ينبغي لإدارة ترامب أن تكون واضحة بشأن محدودية توقع أن تتخلى تركيا بالكامل عن النفط الروسي، وبشأن التأثير الطفيف الذي قد تتركه هذه الخطوة على إجمالي مبيعات النفط الروسية عالميا، نظرا للكميات الصغيرة نسبيا من الخام المعنية. ومع ذلك، تبقى الفرص واعدة إذا جرت إدارة المفاوضات الجارية بحنكة، ليس فقط لصالح مصافي التكرير التركية التي قد تجد نفسها مضطرة لتنويع مصادرها النفطية مستقبلا، بل أيضا لخدمة العلاقات الأوسع بين العراق وتركيا والولايات المتحدة.

الزاوية التركية

العلاقات مع روسيا:

تعد تركيا مستوردا رئيسيا للنفط الروسي، ومن المرجح أن تظل كذلك، إلا أنه يمكن تقليص مستوى الاعتماد هذا تدريجيا. فمن ناحية، يتشابه النفط الخام القادم من شمال العراق في خصائصه مع نفط الأورال الروسي، وعلى الرغم من أن الخام الروسي يباع بأسعار أدنى، فقد ترى أنقرة في الإمدادات العراقية وسيلة عملية لتنويع وارداتها النفطية، لا سيما في ظل تشديد العقوبات الأوروبية على الإمدادات الروسية، وبالتالي تقليل اعتمادها الأوسع على موسكو في قطاعي الطاقة والاقتصاد.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين على واشنطن مواصلة تسهيل المفاوضات بين بغداد وأربيل، بما يضمن استمرار تدفق النفط الخام من شمال العراق بشكل كافٍ يشجع على زيادة الصادرات، سواء من الحقول الكردية أو تلك الخاضعة للسيطرة الفيدرالية في كركوك، وفقا لظروف السوق المحلية وتطورات الطلب الإقليمي.

العلاقات مع العراق:

خلال السنوات الأخيرة، ومع توقع انسحاب القوات الأمريكية من العراق والخشية من حدوث فراغ في السلطة هناك، سعت تركيا إلى لعب دور فاعل في إعادة مركزية الدولة العراقية. وتقوم استراتيجية أنقرة تجاه العراق على مبدأ واضح يتمثل في تعزيز النفوذ الاقتصادي التركي مقابل تقليص النفوذ الإيراني القائم على السلاح والميليشيات. ومن هذا المنطلق، طرحت أنقرة مشروع «طريق التنمية»، وهو شبكة طموحة من الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وخطوط الأنابيب التي تمتد عبر العراق وتركيا، لتربط الأسواق الآسيوية والأوروبية عبر المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط. ويُعد إعادة فتح «خط أنابيب العراق – تركيا» أول ثمرة ملموسة لهذا المشروع.

العلاقات مع الولايات المتحدة.

تسعى أنقرة في الآونة الأخيرة لتعزيز تقاربها مع واشنطن بشكل ملحوظ، في مسعى جزئي لتأمين

صفقة شراء طائرات مقاتلة من طراز F- ٣٥. فبعد أن اشترت تركيا منظومات الدفاع الصاروخي الروسية S-٤٠٠ عام ٢٠١٧، تعرضت لعقوبات من الكونغرس الأمريكي بموجب «قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات» و«قانون تفويض الدفاع الوطني» لعام ٢٠٢٠، اللذين يحدان من مبيعات الأسلحة إلى أنقرة. مع ذلك، يرى الرئيس ترامب أن تركيا تمثل حليفا مهما في سياق المنافسة بين القوى الكبرى، ما يبرر - من وجهة نظره - إعادة ضبط العلاقات العسكرية والسماح باستئناف صفقات التسليح. ولتحقيق ذلك، يُرجح أن يصدر خلال الأشهر المقبلة إعفاء أمنيا وطنيا يتجاوز قيود «قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات»، وأن يعتمد على دعم حلفائه في الكونغرس خلال انتخابات منتصف المدة لإلغاء البنود الواردة في قانون «قانون تفويض الدفاع الوطني» التي تحظر مبيعات الأسلحة إلى تركيا.

في المقابل، ستنتظر الإدارة الأمريكية من أنقرة اتخاذ خطوات ملموسة لبناء الثقة، وهنا يأتي برنامج «خط أنابيب العراق - تركيا» في مقدمة تلك الخطوات. ولأسباب سياسية واقتصادية واستراتيجية، من غير المرجح أن توقف تركيا فجأة جميع واردات النفط الروسي، لكن استئناف تدفق النفط العراقي إلى الأسواق العالمية يمثل بادرة حسن نية مهمة تجاه واشنطن وبغداد، حتى وإن كانت الكميات صغيرة نسبيا مقارنة بإجمالي الصادرات الروسية.

كما أبلغ الرئيس أردوغان نظيره ترامب خلال لقائهما أن أنقرة ستزيد مشترياتها من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي (LNG)، في خطوة تخدم أجندة ترامب القائمة على «بيع المنتجات الأمريكية»، وتدعم في الوقت ذاته جهود تركيا لتقليص اعتمادها على واردات الطاقة الروسية، خاصة مع استمرارها في شراء كميات كبيرة من الغاز الروسي. وبذلك، تقرب هذه التطورات تركيا خطوة أخرى نحو استعادة مكانتها كشريك مؤهل للحصول على طائرات F-٣٥، أكثر من ذي قبل.

تفاصيل الاتفاق العراقي

يُتوقع أن يُسهم الاتفاق المؤقت الخاص ببرنامج التصدير عبر «خط أنابيب العراق -تركيا» في إطلاق مفاوضات جديدة لمعالجة القضايا السياسية والتقنية والإدارية العالقة منذ سنوات بين أربيل وبغداد، والمتعلقة بإنتاج النفط وتصديره من شمال البلاد. كما يمهد هذا الاتفاق الطريق لبدء حوار بين حكومة إقليم كردستان وشركات النفط الدولية حول تسوية أكثر من مليار دولار من المتأخرات المالية المستحقة لتلك الشركات على أربيل.

ووفقا لمصدر صناعي مطلع على تفاصيل المحادثات، تنص الاتفاقية الأولية على فترة انتقالية تمتد لثلاثة أشهر تتيح استئناف تصدير النفط الخام تدريجيا. وخلال هذه الفترة، ستتولى شركة استشارية غربية مستقلة تقييم التكاليف الفعلية للإنتاج والنقل داخل الإقليم، إلى جانب الإشراف على تسوية المدفوعات المستحقة لشركات النفط الدولية. وبعد الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر، ستخضع الاتفاقية للتجديد الشهري.

في الوقت الراهن، يُستخرج النفط الخام في كردستان من حقول تديرها ثماني شركات نفط دولية،

من بينها الشركات الأمريكية WesternZagros وHunt Oil وHKN Energy، التي ضخت مجتمعة أكثر من خمس مليارات دولار من الاستثمارات في شمال العراق حتى عام ٢٠٢٣. وبموجب الاتفاق الجديد، من المتوقع تسليم ما بين ١٨٠ إلى ١٩٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام الكردي إلى شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، التي ستصبح الجهة الوحيدة المخوّلة بإدارة عمليات التسويق رسميا.

ومع ذلك، لا يُتوقع أن تعود تدفقات النفط إلى مستويات ما قبل عام ٢٠٢٣ في المدى القريب. فقد أُغلق «خط أنابيب العراق وتركيا» في آذار/مارس من ذلك العام بعد أن قضت محكمة تحكيم دولية لصالح بغداد، وألزمت أنقرة بدفع نحو ١/٥ مليار دولار كتعويض، نتيجة سماحها لحكومة الإقليم بتصدير النفط دون موافقة الحكومة الفيدرالية، وهو ما يشكل انتهاكا لمعاهدة عام ١٩٧٣ المنظمة لتشغيل خط الأنابيب. قبل ذلك، كان «خط أنابيب العراق وتركيا» ينقل ما يقارب ٤٠٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام. لكن مع نهاية آذار/مارس ٢٠٢٣، توقفت صادرات النفط الكردي إلى الأسواق العالمية، وتراجعت الطاقة الإنتاجية تدريجيا. وعلى الرغم من إغلاق خط الأنابيب، استمر تكرير جزء من نفط الإقليم وبيعه محليا، فيما أشارت تقارير متعددة إلى تهريب كميات كبيرة من النفط الكردي إلى إيران وتركيا عبر الشاحنات.

مقارنة تدفقات «خط أنابيب العراق وتركيا» بواردات تركيا من روسيا

قبل إغلاق «خط أنابيب العراق وتركيا» في عام ٢٠٢٣، كانت إيطاليا واليونان وإسرائيل وكرواتيا وتركيا من بين الوجهات الرئيسية للنفط الخام من شمال العراق، وفقا لبيانات مؤسسة «كيبلر». في غضون الأشهر القليلة المقبلة، قد يكون لدى المصافي التركية الكبرى أسباب وجيهة لاستئناف شراء النفط الخام العراقي المستعاد. حاليا، تصدر هذه المصافي منتجات نفطية مصنوعة من النفط الخام الروسي إلى الأسواق الأوروبية، ولكن هذه الممارسة قد تصبح أكثر تعقيدا في ظل العقوبات الأوروبية الجديدة.

في تموز/يوليو حظر الاتحاد الأوروبي استيراد المنتجات النفطية المشتقة من الخام الروسي اعتبارا من عام ٢٠٢٦، وهو ما يتفق عليه خبراء صناعة النفط بأنه سيؤدي على الأرجح إلى تحول في واردات تركيا من النفط الخام. وإذا قررت المصافي التركية الحصول على نفط خام مماثل من مصدر آخر، فقد يكون شمال العراق أحد أفضل البدائل، وفقا للمحلل البارز في مؤسسة «كيبلر» همايون فلكشاهي. ومع ذلك، سيكون لدى هذه المصافي أكثر من خيار واحد متاح، وقد تؤثر تقلبات أسعار السوق على قراراتها النهائية .

خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، استوردت المصافي التركية ما معدله ٣٠٩ ألف برميل يوميا من النفط الخام الروسي، وكان معظم هذه الكميات من نصيب مصفاة توبراش (Tupras) وشركة سوكار الأذربيجانية (SOCAR)، التي تدير مصفاة ستار (STAR) في تركيا.

التداعيات على سياسة الولايات المتحدة

لا يزال الاتفاق الجديد بشأن «خط أنابيب العراق وتركيا» يواجه جملة من التحديات قبل أن تُستأنف الصادرات بشكل فعلي، بما في ذلك القضايا المالية والإدارية العالقة، والحاجة إلى وضع آلية شاملة لتنظيم إنتاج النفط وتصديره من شمال العراق. كما أن التحديات الأمنية ما زالت قائمة، إذ أدت هجمات الطائرات المسيرة على حقول النفط في إقليم كردستان – والتي يُعتقد أن ميليشيات موالية لإيران نفذتها – إلى تعليق بعض المنشآت عملياتها مؤقتا في وقت سابق من هذا العام.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات تستحق التغلب عليها بالنظر إلى الفوائد المحتملة التي يمكن أن يحققها الاتفاق للعراق وللولايات المتحدة أيضا، لأن الشركات الأمريكية هي التي تدير الحقول المعنية. كما أن استئناف التدفقات عبر «خط أنابيب العراق وتركيا» يمكن أن يمنح واشنطن نفوذا إضافيا، وإن كان محدودا، تجاه روسيا، من خلال إبعاد مشترٍ رئيسي مثل تركيا وتحسين العلاقات بين الحليفين في حلف شمال الأطلسي (الناتو). وينبغي على المسؤولين الأمريكيين أن يدركوا أن دعم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، أمر بالغ الأهمية لضمان استقرار إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية، لا سيما في ظل حالة عدم اليقين المتعلقة بالإمدادات من الدول الخاضعة للعقوبات مثل روسيا. وينطبق هذا على النفط الخام المنتج في إقليم كردستان وفي جنوب العراق على حد سواء.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن إيران ما زالت الدولة الأكثر نفوذا في العراق، فإن تعزيز العلاقات الاقتصادية التركية مع بغداد يصب في مصلحة الولايات المتحدة، بدءا من إعادة تشغيل «خط أنابيب العراق وتركيا». إن وجود أنقرة كقوة اقتصادية موازنة لطهران سيكون عاملا إيجابيا في خدمة السياسة الأمريكية داخل العراق.

وبالنظر إلى هذه المصالح، ينبغي على إدارة ترامب أن تحافظ على دورها الدبلوماسي النشط في مفاوضات خط الأنابيب لضمان عدم تعثر الاتفاق. فقد لعبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة دورا محوريا في حثّ بغداد وأربيل على الدخول في حوار بنّاء لحل أزمة استمرت لأكثر من عامين حتى الآن، ومعالجة قضايا أخرى مثل تحويل الرواتب من الحكومة الفيدرالية إلى إقليم كردستان. ومن الضروري الحفاظ على هذا الزخم، خاصة إذا كانت واشنطن ترمي إلى تعزيز بيئة مستقرة للشركات الأمريكية التي استثمرت بالفعل في الإقليم وتطمح في توسيع نطاق مشاريعها في جميع أنحاء البلاد.

** نعوم ريدان هي زميلة أقدم في معهد واشنطن، وتكتب حول المواضيع المتعلقة بصناعات الطاقة والشحن في الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على لبنان والعراق.

** الدكتور سونر جاغابتاي هو زميل أقدم في برنامج الزمالة «بايير فاميلي» ومدير «برنامج الأبحاث التركية» في معهد واشنطن.

آديل بوسييه:

العراق.. لاعب رئيسي جديد في تهريب المخدرات في الشرق الأوسط

ترجمة : عدوية الهلالي:في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٤ حول قضايا المخدرات العالمية، دقّت الأمم المتحدة ناقوس الخطر بشأن الوضع في العراق، الذي يوشك أن يصبح ممرا رئيسيا لتهريب المخدرات في الشرق الأوسط.

وفي تقريرها، أشارت الأمم المتحدة إلى أنه على الرغم من انخفاض مستويات الاستهلاك بشكل كبير مقارنة بمعظم جيرانها ، شهد العراق أيضا ارتفاعا حادا في تعاطي المخدرات على مدى السنوات الخمس الماضية، وخاصة الكبتاجون والميثامفيتامين.ويُعدّ هذان المخدران الاصطناعيان الأكثر استهلاكا في العراق، وقد شهدا زيادة مطردة ومتسارعة منذ عام ٢٠١٩. ولكلا المادتين تركيبات وتأثيرات كيميائية متشابهة، بما في ذلك اضطراب نظم القلب.

ويُمثل استهلاك هذه الأنواع من المخدرات نقطة تحول في تاريخ المنطقة. فمنذ القرن الثاني عشر، انتشر القنب في جميع أنحاء العراق والشرق الأوسط الأوسع، وظلّ أكثر المخدرات استهلاكا على نطاق واسع منذ ذلك الحين. وفي عام ٢٠١٤، أوضح تقرير صادر عن مجموعة عمل الأوبئة المجتمعية العراقية أن الحشيش (مخدر مشتق من راتنج القنب) كان أكثر المخدرات شيوعا في العراق. كما وصف التقرير نفسه ظهور مخدرات اصطناعية جديدة تكتسب شعبية متزايدة مثل: الكبتاجون، والميثامفيتامين الكريستالي، والترامادول. علاوة على

ذلك، وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين، بدا العراق بمنأى نسبيا عن انتشار تعاطي المخدرات على نطاق واسع مقارنة بدول أخرى في المنطقة، والتي كانت تُوثّق أحيانا اعتمادها على مواد معينة، كما هو الحال في مصر مع الحشيش أو إيران مع الأفيون.ففي عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، كانت كمية المخدرات المضبوطة في العراق هي الأقل في العالم العربي.

ومع ذلك، لا يختلف التشريع العراقي اختلافا جوهريا عن تشريعات دول أخرى في المنطقة، التي تُجرّم حيازة وبيع المخدرات بنفس القدر من الصرامة. ففي الواقع، يُجرّم قانون المخدرات العراقي، المُعتمد عام ١٩٦٥، المشاركة في الاتجار بالمخدرات أو الترويج لها جريمة جنائية يُعاقب عليها بالسجن المؤبد أو حتى بالإعدام. وتعكس هذه الشدة اتجاها إقليميا، حيث تفرض معظم دول الشرق الأوسط عقوبات قاسية بشكل خاص على حيازة المخدرات والاتجار بها. حتى أن المملكة العربية السعودية وإيران تنصان على عقوبة الإعدام لمثل هذه الجرائم.

ومع ذلك، وعلى الرغم من بُعد العراق النسبي تاريخيا عن الاتجار بالمخدرات واستهلاكها، فإن موقعه الجغرافي يضعه بين الدول التي تُنتج أو تستهلك مخدرات أكثر بكثير مما يُنتجه هو، حيث يقع العراق بين دول مصدرة للمخدرات كأفغانستان وسوريا ولبنان، ودول مستهلكة رئيسية كدول الخليج، مما جعله أحد أهم مراكز تجارة المخدرات في الشرق الأوسط.

وبعد سقوط نظام بشار الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، ومع تزايد استهلاك المخدرات في العراق خلال السنوات الأخيرة، هل ستظل بغداد مجرد منطقة عبور في هذه التجارة الإقليمية، أم أنها قد تصبح أكثر من ذلك بكثير؟ هل يمكن أن يصبح العراق منتجا لهذه المخدرات الاصطناعية الجديدة، التي تنتشر ليس فقط في الشرق الأوسط بل في جميع أنحاء العالم؟ أم أنه على وشك أن يصبح سوقا متنامية لهذه المخدرات تتجاوز مكانته الحالية كمركز عبور؟

في الواقع، أدى موقع العراق على طرق التهريب الإقليمية إلى نشوء شبكات توزيع داخل أراضيه، إذ يستهلك العراق، وفقا للأمم المتحدة، حوالي ١٠ ٪ من المخدرات التي تمر عبر أراضيه. وكما ذُكر سابقا، تقع بغداد على مفترق طرق بين أفغانستان وسوريا ودول الخليج.

> **الامم المتحد: العراق شهد أيضا ارتفاعا حادا في تعاطي المخدرات**

وقد بدأت أفغانستان، المُصدّرة تقليديا للأفيون، والتي كانت تُشغّل زراعته جزءا كبيرا من مزارعي البلاد، في تصدير المخدرات الاصطناعية. في الواقع، بعد أن حظرت طالبان زراعة الأفيون، اضطر هؤلاء المزارعون إلى البحث عن مصادر دخل جديدة، فبدأوا في إنتاج الميثامفيتامين (على شكل كريستال ميث)، الذي ينقلونه إلى إيران. كما تستفيد إيران من تنظيم هذه التجارة، مما يوفر لها عائدات جديدة تُمكّنها من التحايل على العقوبات المالية التي تفرضها الولايات المتحدة. ولأسباب مماثلة، لجأ نظام بشار الأسد، الخاضع للعقوبات الدولية، إلى إنتاج وتصدير الكبتاجون.

وفي حين يتزايد استهلاك هذه المنتجات الجديدة في جميع أنحاء المنطقة، إلا أنه الأعلى بكثير في دول الخليج، ولا سيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وهكذا، وجد العراق نفسه

في قلب طرق جديدة لنقل المخدرات من سوريا ولبنان وأفغانستان إلى دول الخليج. وقد أدى مرور مختلف أنواع المخدرات عبر الأراضي العراقية إلى نشوء شبكات توزيع داخل البلاد.

على سبيل المثال، يُعد ميناء البصرة متورطا بشكل خاص في تهريب المخدرات، كونه الميناء الدولي الرئيسي للعراق، ويقع على مقربة شديدة من الحدود الإيرانية، حيث تصل عبره شحنات الكريستال ميث من أفغانستان. وبينما لا يمثل هذا الميناء سوى مرحلة واحدة من مراحل تهريب الميثامفيتامين، تشهد المدينة نفسها عددا متزايدا من متعاطي المخدرات (تقدر السلطات عددهم بـ ٣٠ ألف متعاطٍ). وبالتالي، فقد أدى مرور هذه التجارة عبر العراق إلى إرساء أنماط استهلاك وشبكات توزيع للمخدرات في مناطقها.

> **"استهلاك هذه الأنواع من المخدرات يمثل نقطة تحول في تاريخ المنطقة"**

وبالإضافة إلى وجود المخدرات في العراق المُصدّرة والمستوردة من دول أخرى، يُمكن بسهولة ظهور منتجين عراقيين جدد للمخدرات الصناعية. في الواقع، أدى الانتقال من المخدرات التقليدية ذات الجذور الثقافية إلى المخدرات الاصطناعية إلى تسهيل إنتاج المخدرات بشكل متزايد، مما ساهم في تطوير وتنويع منتجيها. فعلى سبيل المثال، عملية إنتاج الكبتاجون بسيطة نسبيا: لا يتطلب الأمر سوى مسحوق الأمفيتامين وآلة لصنع الحبوب.

ويسهل الحصول على هذه الآلة نسبيا، إذ تُباع بحرية للأغراض الصيدلانية. وبالتالي، يمكن لأي شخص يمتلك هذه الآلة إنتاج الكبتاجون في منزله إلى أجل غير مسمى. علاوة على ذلك، سمح هذا التحول إلى المخدرات الاصطناعية بفصل إنتاج المخدرات عن دورات المواسم والمزارعين وعملية المعالجة النباتية بأكملها. كما أدى إلى انخفاض أسعار المخدرات بشكل متزايد وزيادة إدمانها.

وبينما لا تزال غالبية المختبرات موجودة في سوريا، لا شيء يمنع ظهور منتجين جدد للكبتاجون (ومنتجي المخدرات الاصطناعية الأخرى) في دول أخرى في المنطقة، بما في ذلك العراق.وبعد سقوط نظام بشار الأسد، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان النظام الجديد سيدعم إنتاج الكبتاجون بنفس القدر الذي دعمه سلفه.

ووفقا لشهادة مُتاجر أردني سابق، «يُصبح الناس تجارا بسبب نقص فرص العمل». ووفقا لأرقام منظمة العمل الدولية، وصل معدل البطالة في العراق إلى أكثر من ١٦ ٪ في عام ٢٠٢١، ويُعدّ معدل مشاركة القوى العاملة بين العراقيين في سن العمل من بين أدنى المعدلات في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (٣٩٫٥ ٪ مقارنة بـ ٥٢ ٪ في جميع أنحاء المنطقة). ونتيجة لنقص الفرص، قد يلجأ العراقيون إلى الاتجار بالمخدرات، ثم إلى إنتاجها، الذي أصبح أكثر سهولة ويمكن أن يُحقق أرباحا أعلى.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ كان نقطة تحول في تعاطي المخدرات بين العراقيين.فقد أظهرت دراسات مختلفة أن فترات النزاع المسلح تؤدي عموما إلى زيادة تعاطي المخدرات بين السكان المتضررين.

وتفسر آليات مختلفة ذلك. على سبيل المثال، من المرجح بشكل خاص أن يُصاب المقاتلون والمقاتلون السابقون بإدمان المخدرات، إذ يستخدمون هذه المواد لإدارة اضطراب ما بعد الصدمة عند عودتهم من الحرب.

وتشمل الفئات الأخرى الأكثر تضررا النازحين، وبشكل أعـم، أولئك الذين لم يعد بإمكانهم الحصول على علاجاتهم الطبية ويلجأون إلى بعض الأدوية كبدائل.. وهنالك عوامل أخرى أسهمت في نشر المخدرات، فوفقا للسلطات، حُوِّلت جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات إلى عمليات مكافحة الإرهاب، مما أتاح للمتاجرين حرية أكبر في التوسع. ربما انتشر استهلاك الكبتاغون داخل البلاد من خلال مقاتلي داعش أنفسهم. بل إن هذا المخدر لُقّب بـ»مخدر داعش» لأن الجهاديين استخدموه ليشعروا باليقظة والقوة أثناء القتال.أخيرا، على الرغم من نقص البيانات طويلة المدى حول استهلاك المخدرات في العراق، فمن السهل الجزم بأن الحروب المتتالية – وخاصة الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ والحرب ضد داعش بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ – كان لها تأثير على الصحة النفسية للعراقيين.

على الرغم من ذلك، فـإن الوضع السياسي الخاص بالعراق ليس السبب الوحيد لارتفاع استهلاك المخدرات على أراضـيـه. فقد أصبحت المخدرات الاصطناعية متاحة بسهولة لجميع طبقات المجتمع، وهو أمر واضح بنفس القدر في دول أخرى في المنطقة (ولا سيما دول الخليج). صحيح أن هذه المخدرات زهيدة الثمن، لكنها لا تقتصر على أكثر شرائح السكان حرمانا. فعلى سبيل المثال، تأتي أقراص الكبتاجون بأنواع مختلفة، وتأثيرات متفاوتة، وبأسعار متفاوتة، وبالتالي تصل إلى شرائح سكانية متنوعة للغاية. ولأسباب تتعلق بالإنتاجية، (الكبتاجون مثبط للشهية أيضا)، وتُباع أحيانا في صالونات تصفيف الشعر النسائية.

وأخيرا، وكما أوضحنا سابقا، تُستخدم أيضا في سياق الحرب: من قبل الجنود لتجربة الشعور بالقوة العظمى، ومن قبل المدنيين للهروب من واقع يومي قاسٍ. وهكذا، لا يقتصر استهلاك الكبتاغون على أفقر شرائح المجتمع أو أكثرها تهميشا؛ بل امتد أيضا إلى الطبقة الوسطى والطبقات الأكثر ثراء، مما يُفسر تفشي الاتجار.

ومع ذلك، وفي مواجهة هذه التطورات في تجارة المخدرات، غالبا ما تلجأ دول الشرق الأوسط إلى القمع، الذي لم يُسفر قط عن أي نتائج ملموسة. بل تُظهر التجارب التاريخية أنه كلما اشتد القمع فيما يتعلق ببيع واستهلاك المخدرات، زاد لجوء المستخدمين إلى مواد أكثر فعالية. لقد سبق للأمم المتحدة أن دقّت ناقوس الخطر ودعت إلى بذل جهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي والـدولـي. ومع ذلك، لا تزال جهود الدولة العراقية محدودة. ولم تظهر سوى مبادرات قليلة: فقد أُنشئ أول قانون وهيئة لمكافحة المخدرات عـام ٢٠١٧، وأُطلقت «الاستراتيجية الوطنية للمخدرات والمؤثرات العقلية» عام ٢٠٢٣، إلى جانب تنظيم أول فعالية إقليمية حول هذا الموضوع في العام نفسه، بهدف تشجيع التعاون والتنسيق بين دول الشرق الأوسط لمكافحة الاتجار بالمخدرات. ومع ذلـك، يبدو من المشروع التساؤل عما إذا كانت هناك إرادة حقيقية من جانب الدولة العراقية لمكافحة هذا الاتجار، على الرغم من انتشار هذه المشكلة في السنوات الأخيرة، لا تزال سياسات مكافحة هذا الاتجار خجولة للغاية.

> **لا تزال سياسات مكافحة هذا الاتجار خجولة للغاية**

*معاون مدير معهد العالم العربي في باريس
*معهد العالم العربي في باريس

انخفاض المخزون إلى 4%

الوضع المائي في العراق «الأشد خطورة»

العربي الجديد/بغداد-محمد عماد:كشف مرصد «العراق الأخضر» المتخصص بشؤون المياه والبيئة، اليوم الأربعاء، عن انخفاض منسوب الخزين (المخزون) الحالي من المياه إلى ٤٪ من الإجمالي الكلي، بعد أن كان يبلغ ٨٪، مؤكدا أن الوضع المائي في العراق هو «الأشد خطورة» منذ سنوات. وذكر المرصد في بيان له أن «هذا الانخفاض قد يتسبب بنقص مياه الشرب حتى في العاصمة بغداد، بعد أن ضربت هذه الأزمة المحافظات الجنوبية، وخصوصا البصرة وذي قار اللتين عانتا الأمرّين بسبب نقص مياه الشرب في أقضيتها والنواحي، ما أدى إلى خروج مظاهرات للأهالي في تلك المناطق».

وأضاف البيان أن «الوضع المائي في البلد أصبح خطرا جدا مع انخفاض الإطلاقات المائية من تركيا وتأخر موسم الأمطار الذي كان من المؤمل أن يكون مطلع أكتوبر/تشرين الأول الحالي، ومباحثات أجريت مطلع الأسبوع الحالي بين الوفد العراقي الذي ترأسه نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية فؤاد حسين والمسؤولين في تركيا لمناقشة ملف المياه، إلا أن النجاح لم يكتب لها بسبب ادعاء تركيا بأنها لا يمكن أن تزيد الإطلاقات المائية، في ظل التغييرات المناخية التي تسببت بانحسار الأمطار وجفاف مناطق فيها». وأوضح المرصد

الحل يتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد لإدارة المياه

أن «عمليات هدر المياه ما زالت على أشدها ويمكن رؤيتها ضمن الحياة اليومية للمواطن، فضلا عن امتناع الكثير من الفلاحين عن استخدام طرق الري الحديثة من أجل ترك الطرق القديمة في السقي وتقليل الهدر».

من جهته، قال المختص في الشأن المائي والبيئي مرتضى الجنوبي، لـ«العربي الجديد»، إن «وصول منسوب الخزين المائي في العراق إلى ٤٪ فقط من الطاقة الخزنية الكلية يمثل مؤشرا خطيرا للغاية وينذر بأزمة شاملة في مياه الشرب والزراعة والطاقة خلال الأشهر المقبلة، ما لم تتخذ الحكومة إجراءات عاجلة على المستويين الداخلي والخارجي». ورأى أن «هذا الانخفاض الحاد في الخزين المائي يعود إلى عدة عوامل متراكبة، من بينها تراجع الواردات المائية من دول المنبع بسبب بناء السدود واحتجاز المياه، فضلا عن تأثيرات التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة التي أدت إلى زيادة نسب التبخر بشكل غير مسبوق، إضافة إلى سوء إدارة الموارد المائية داخليا وضعف تطبيق خطط الترشيد وإعادة التدوير».

وحذر من أن «استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى انقطاع مياه الشرب في بعض المحافظات الجنوبية والوسطى خلال فصل الصيف المقبل، إذا لم تفعل خطط الطوارئ وتعط الأولوية القصوى لمشاريع تحلية المياه في المحافظات الأكثر تضررا مثل البصرة وميسان وذي قار». وأضاف أن «الحل لا يقتصر على المعالجات المؤقتة، بل يتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد لإدارة المياه، تتضمن إعادة النظر في الاتفاقيات مع دول الجوار، وتبني سياسات وطنية صارمة لتقنين الاستخدام الزراعي والصناعي، وتشجيع الاستثمار في التقنيات الحديثة لتحلية المياه ومعالجة الصرف الصحي».

وخلص المختص في الشأن المائي والبيئي إلى أن «على الحكومة والبرلمان اعتبار الأمن المائي أولوية وطنية عليا لا تقل أهمية عن الأمن الغذائي أو الاقتصادي؛ فالعراق اليوم يقف أمام مفترق طرق مائي خطير، وأي تأخير في المعالجة سيكلف البلاد ثمنا باهظا على مستوى الصحة العامة والاستقرار الاجتماعي».

ويعاني العراق منذ مدة أزمة جفاف خانقة، نتيجة تراجع مستويات نهري دجلة والفرات إلى مستويات قياسية، بعد إقامة تركيا عددا من السدود الضخمة على مجرى الفرات، وتغيير إيران مجرى عدد من روافد نهر دجلة، ما حال دون دخولها الأراضي العراقية. وتقول تركيا وإيران، وهما دولتا منبع لنهري الفرات ودجلة بالعراق، إنهما تعانيان من أزمة جفاف وشح أمطار أيضا، لكن بغداد تطالب بما تسميه «تقاسم الضرر»، والتزام حصة ثابتة للعراق من المياه.

أوجلان: هذا هو الطريق الصحيح نحو السلام

أصدر مكتب القرن الحقوقي بيانا حول زيارته إلى إمرالي في الـ ١٣ من تشرين الأول، ولقائهم بعبد الله أوجـلان وباقي المعتقلين هناك. وجاء في نصّ البيان:

«في الـ ١٣ من تشرين الأول الجاري (٢٠٢٥) التقينا كمحامين بالسيد أوجلان وباقي موكلينا في سجن جزيرة إمرالي، وناقشنا خلال هذه الزيارة ظروف موكلينا ووضعهم القانوني وتبادلنا المعلومات، وفي هذا السياق، نريد مشاركة تقييمات وآراء السيد أوجلان بشأن إرساء السلام مع الرأي العام.

كان الوضع القانوني للسيد أوجلان في إطار قرار حق الأمل الصادر عن المحكمة

> يجب أن يكون بمقدور جميع المعتقدات والمذاهب التعبير عن نفسها بحرية

الأوروبية لحقوق الإنسان أحد أبرز المواضيع وأهمّها خلال نقاشاتنا، فكما نعلم قامت لجنة وزراء مجلس أوروبا بعد جلستها الأخيرة المنعقدة بين ١٥-١٧ أيلول الماضي، بدعوة تركيا مجددا وطالبتها بحل مسألة حق الأمل بشكل قانوني وفق قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وعلى هذا الأساس، أشار السيد أوجلان إلى أنّ مبدأ الأمل حق أساسي في غاية الأهمية، وتابع قائلا: «مبدأ الأمل خطوة يجب على الدولة اتّخاذها، يجب أن تزيل هذا العبء، فهي مسألة تؤثر على حياة آلاف الأشخاص، يجب إزالتها مهما كان تقيمها لها، كما يجب رفعها قانونيا، والسياسة والعدالة تفرضان ذلك»، لقد أكّد على ضرورة وجود القانون بهذا الشكل.

وقد أعلن في إطار نداء السلام والمجتمع الديمقراطي الذي أطلقه في الـ ٢٧ من شباط الماضي، أنّه يجب أن يكون بمقدور جميع المعتقدات والمذاهب التعبير عن نفسها بحرية، كما يحقّ للجميع التعبير عن قوميته والعيش بحرية، وأكّـد على ضـرورة إشـراك الكرد في القانون بشكل كامل، معتبرا أنّ هذا هو الطريق الصحيح نحو السلام، وأشار إلى تجاهل حقوق الكرد وإقصائهم من القانون حتى الآن، مركزا على ضرورة إرساء قانون الاندماج الديمقراطي من الآن فصاعدا.

أثناء شرحه لمفاهيم الإقصاء القانوني والأسر الجسدي والعقلي، أكد قائلا: «للحياة معنى عندما تكون حرة، وقد سبق أن قلتُ هذا: يا حياة! إما أن أعيشكِ بحرية أو أعتبركِ لم تعاش قط»، هذا هو شعاري في الحياة».

من المعروف أن السيد عبد الله أوجلان قد أشار إلى أن الحقيقة الجوهرية الكامنة وراء المشاكل الاجتماعية والسياسية هي عدم المساواة بين المرأة والرجل، وأوضح أن حل هذا يكمن في ممارسة حياتية تتبنى حرية المرأة والفكر الاشتراكي، وأكد أنه يتابع عن كثب أعمال الجنولوجيا، ويُقدّرها تقديرا كبيرا، ووجّه تحياته الخاصة لجميع النساء والمعتقلات في السجون.

ودعا الراغبين في فهمه إلى تعميق عملية السلام والمجتمع الديمقراطي التي نمر بها، والمشاركة فيها، وأكد على أهمية العمل من أجل الحرية في تطوير هذه العملية وتنفيذها».

رئيس البرلمان التركي: سننجح هذه المرة وسيسود السلام

قال رئيس البرلمان التركي نعمان كورتولموش في كلمة ألقاها في مدينة آمد في إطار العملية الجديدة التي أطلقت بشأن القضية الكردية: "هذه المرة سننجح".

وشارك نعمان كورتولموش في مراسم حفل افتتاح العام الأكاديمي للعام التربوي والتعليمي ٢٠٢٥–٢٠٢٦ في جامعة دجلة، حيث ألقى كلمة أكد فيها أن تركيا باتت اليوم بحاجة إلى "الحديث عن الحرية والديمقراطية والوحدة، لا عن السلاح".

وتابع كورتولموش قائلا : "سننجح هذه المرة. هذه المرة سيسود السلام والأخوّة والاستقرار. لقد أظهرت تركيا من خلال اللجنة أنها تريد الاستقرار والأخوّة."

وأشار كورتولموش إلى أن 'عملية السلام والمجتمع الديمقراطي' تسير بمشاركة واسعة من منظمات المجتمع المدني، موضحا: "لقد استمعت اللجنة إلى نحو ١٣٠ مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، حيث عبّر الجميع عن آرائهم وأفكارهم، وجميعهم قالوا جملة واحدة مشتركة: 'نحن لم نعد نريد أن ندفن أبناءنا في هذا البلد، بل نريد أن ندفن الأسلحة."

واضاف كورتولموش أن التجربة الديمقراطية لتركيا يمكن أن تكون نموذجا يُحتذى به في المنطقة، واصفا الأخـوّة والعدالة والديمقراطية بأنها "الركائز الثلاث لمستقبل البلاد".

وأضاف كورتولموش: "عندما تُستكمل هذه التجربة التركية بنجاح، فستُدرَّس هذه التجربة لتركيا في إحلال السلام إن شاء الله في العديد من جامعات العالم، وستكون نموذجا يُحتذى به عالميا."

كما تناول كورتولموش أهمية اللغة الأم، لافتا الانتباه إليها بالقول: إن "اللغة الأم حلال بقدر حليب الأم. ولا يجوز مساءلة أي إنسان في هذا البلد لأنه أراد استخدام لغته، لأن اللغة هي أقرب ما يكون إلى قلب الإنسان. وإن التمييز على أساس اللغة لا مكان له لدينا على الإطلاق."

لجنة السلام: «قانون الإجراءات» في نوفمبر

موقع(T24) /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

اختتمت لجنة التضامن والأخـوة والديمقراطية جلساتها. وستستمع اللجنة إلى مدير جهاز الاستخبارات الوطني (MIT) ووزيري الداخلية والدفاع الوطني. وسيُطلع مدير جهاز الاستخبارات الوطني أعضاء اللجنة على آخر التطورات الميدانية في اجتماع مغلق.

ووفقا لسيرين بايار من قناة T٢٤، من المتوقع أن يبدأ وضع اللوائح القانونية بعد هذا الاجتماع. وفي هذا السياق، سيتم إعداد تقرير اللجنة أولا، تمهيدا لهذه اللوائح القانونية.

سيقدم كل حزب سياسي تقريره الأصلي أولا، وسيتم تجميع هذه التقارير الأصلية لتشكيل تقرير اللجنة النهائي. لم تُحدد بعد آلية تحقيق هذا التعاون.

ومع ذلك، يجري النظر في أساليب مثل إنشاء «لجنة فرعية لكتابة التقارير» أو تكليف نواب رؤساء مجموعات التنسيق بإجراء مناقشات تمهيدية وهيكلة المواضيع.

بعد التوصل إلى توافق، يُرفع التقرير إلى الجمعية العامة. وسيتضمن هذا التقرير لوائح قانونية مقترحة، وليس نصوصا قانونية فنية. وستقوم اللجان المتخصصة المعنية بعد ذلك بتطوير توصيات لجنة الإجراءات إلى مقترحات تشريعية.

في البداية، تهدف الخطة إلى سنّ قانون تنظيمي مُصمّم خصيصا لهذه العملية. يهدف هذا القانون إلى تعريف العملية، وتوضيح هدفها، وتوثيق احتياجاتها.

هذا القانون، الذي يُمكن وصفه بأنه «قانون الإجراءات»، سيتضمن أيضا تعريفا لـ»المنظمة ذاتية الحل» وأحكاما تتعلق بوضع أعضاء المنظمة الذين ينزعون سلاحهم.

علاوة على ذلك، سيتضمن قانون التدوين أيضا أحكاما تتعلق بالحماية القانونية للمشاركين في هذه العملية.

ومن المتوقع الانتهاء من هذا القانون، الذي سيُشكل مرجعا للتعديلات اللاحقة على قوانين مثل قانون العقوبات التركي وقانون مكافحة الإرهاب، في نوفمبر/تشرين الثاني.

وأكد ممثلو الأحزاب السياسية عدم وجود خلافات جوهرية حول ضرورة إصدار قانون تنظيمي، معربين عن اعتقادهم بإمكانية التوصل إلى توافق سريع. وبهذه الطريقة، سيتم إقرار «قانون الإجـراءات» في نوفمبر/تشرين الثاني، قبل عرض مشروع الموازنة على الجمعية العامة.

تونجر بكرهان:

معا، يمكننا أن نجعل تركيا دولة نموذجية في الديمقراطية

قام الرئيس المشارك لحزب الديمقراطية، تونجر بكرهان، بتقييم التطورات في المنطقة خلال العام الماضي وتداعياتها على تركيا لوكالة ميزوبوتاميا وهذا نص الحوار:

لم يحل السلام على الشرق الأوسط منذ مئة عام

*** كما هو الحال في جميع أنحاء العالم، تشهد منطقتنا تطورات هامة. الوضع في سوريا، والهجمات الإسرائيلية على فلسطين، والصراع الأوكراني الروسي... جميعها كانت أيضا على جدول أعمال اجتماع الأمم المتحدة الأخير. يفسر البعض هذه التطورات على أنها «مفاجآت تغيير»، بينما يفسرها آخرون على أنها تدخل من قوى دولية في المنطقة. ما هو تقييمكم؟**

-نعم، تشهد منطقة الشرق الأوسط تطورات هامة. إن المصدر الرئيسي لمشاكل الشرق الأوسط، والسبب الجوهري لتعرضه للتدخل الدولي، ينبع من حقيقة أن الأنظمة الحالية تجمع جميع الاختلافات والألوان في لون واحد. لم يحل السلام على الشرق الأوسط منذ مئة عام. وللأسف، لم يعش الناس في بيئة سلمية. وطوال قرن، استمرت الحكومات التي تتناقض مع واقع المنطقة. وكثيرا ما قاومت المجتمعات وتمردت لتأكيد هوياتها واختلافاتها.

استغلت القوى الدولية التي رسمت حدود الشرق الأوسط، في مرحلة ما، هذه الصراعات والتناقضات. وتستغل

هذه القوى هذه الصراعات والتناقضات لتنفيذ مخططاتها في المنطقة. وهذا ما حدث أيضا مؤخرا.

لقد ظهر توازن جديد في الشرق الأوسط. فقد اضطرت القوى المؤثرة في المنطقة، مثل إيران وروسيا، إلى الانسحاب بشكل كبير، إن لم يكن كليا، من المنطقة. وإسرائيل الآن حاضرة بقوة في المشهد. وبريطانيا، كما فعلت قبل مئة عام، منخرطة مجددا في دبلوماسية جادة وجهود لتشكيل سياسات الشرق الأوسط. يؤسفني القول إن بريطانيا لا تزال لا تؤدي دورا بنّاء. لقد تولّت مهمة مماثلة لدورها قبل مئة عام. ونحن ننتقد هذا الأمر بين الحين والآخر.

هناك شرخٌ في الشرق الأوسط. هناك تشكيلٌ جديدٌ وتحالفاتٌ جديدة. نحن نناضل لضمان تطوّر هذا إلى أساسٍ ديمقراطي، ومنع تكرار أوجه القصور والأخطاء التي وقعت قبل مئة عام.

هناك حقيقةٌ واحدةٌ يُؤكّد عليها الجميع: الشرق الأوسط لن يعود كما كان. يدخل الشرق الأوسط مرحلة تجد فيها الهويات التي رُفضت سابقا مكانها في معادلةٍ وتوازنٍ جديدين، يتناسبان مع قوتها ونضالاتها.

وتجدر الإشارة أيضا إلى سوريا. تُعدّ سوريا أحد أهمّ مراكز الشرق الأوسط. في الواقع، قد يُؤثّر تحوّل سوريا إلى نظامٍ ديمقراطيٍّ على الشرق الأوسط بأكمله. تحتلّ سوريا موقعا استراتيجيا وجيوسياسيا بالغ الأهمية، حيث تتعايش شعوبٌ ومعتقداتٌ متنوّعة. إنها أحد أهم محاور الممر التجاري، بما في ذلك خطوط أنابيب الطاقة التي تسعى القوى المهيمنة إلى مدها من الهند إلى أوروبا والأمريكيتين. إذا أُرسي أساس أكثر ديمقراطية في سوريا، وإذا أمكن للهويات والمعتقدات التي أُقصيت ونُكرت لسنوات أن تتعايش بحرية ومساواة داخل النظام، فقد ينطلق عهد جديد في الشرق الأوسط. وإلا، فإذا حُرم الكورد والدروز والعلويون والتركمان من حقوقهم مجددا، فستستمر الأزمة والفوضى والصراعات والتوترات في سوريا والشرق الأوسط.

لم تُسفر سياسات الإنكار والرفض عن أي نتائج

*** تشهد تركيا أيضا عملية جارية. هل يمكننا القول إن تركيا قد شرعت في مسارٍ جديد؟**

-تشهد جميع أنحاء العالم، وخاصة في الشرق الأوسط، ضغوط التغيير والتحول. تركيا ليست بمنأى عن الشرق الأوسط؛ ونحن نشعر بذلك. نرغب في أن يتطور هذا التغيير إلى عملية ديمقراطية وسلمية في تركيا. مع دخول هذه العملية عامها الأول، شرعنا في مسارٍ جديد. هذا مهمٌ وقيّم. ومع ذلك، لا يمكننا التنبؤ تماما بمسار هذا المسار الجديد أو إلى أين سيقودنا.

بصفتنا حزبا ديمقراطيا، نريد منع تكرار الأخطاء التي تكررت على مدى مئة عام على هذا المسار الجديد.

نحن نناضل من أجل ذلك. إذا أردنا السير في هذا المسار الجديد معا، في رخاء، وعلى أسس ديمقراطية، يجب علينا التخلي عن نهج الإنكار والوحدانية السابق. يجب أن نرسي تفاهما يمكّن جميع شعوب البلاد من العيش معا في ظل نظام ديمقراطي.

إن الشروع في مسارٍ جديدٍ بحد ذاته أمرٌ قيّمٌ للغاية. لكن مصير هذا المسار مرهون بنضال شعوب تركيا، عمالها ومظلوميها. علينا أن نحتضن هذه المسيرة. علينا أن نتضامن لنُظهر حقيقة من حُرموا ونحقق النجاح.

لم تُفلح سياسات النظام الإنكارية إلا في هذا الحد. ورغم كل هذا الإنكار، حقق الكورد والعمال والمظلومون تقدما ملحوظا. نحن الآن ثالث أكبر قاعدة في تركيا.

لم تُسفر سياسات الإنكار والرفض عن أي نتائج. نعم، لقد ألحقت جروحا عميقة بالمجتمع. أصبح هذا الجرح جرحا نازفا مؤلما. لكن في هذه المرحلة، لم تعد سياسة التجاهل مجدية. الآن هو الوقت المناسب لفتح صفحة جديدة. معا، يمكننا بناء نظام يعترف باللغة والهوية والثقافة الكردية، وينظر إلى الكورد كمواطنين متساوين، ويضع حدا لجميع

السياسات التفرقة، ويتخلى عن التهميش، ويعامل مختلف الأديان والهويات العرقية باحترام متساوٍ. نحن عازمون على تحقيق ذلك.

إن الدعوة التاريخية التي أطلقها السيد أوجلان في هذا السياق بالغة الأهمية. فرغم سجنه لمدة ٢٦ عاما، قاد السيد أوجلان دبلوماسية سلام جادة للغاية. وقد ركزت هذه الدبلوماسية السلمية دائما على الديمقراطية والسلام والمجتمع الديمقراطي. وقد سعى، وتوقف، لإعادة النهج الإنكاري في تركيا إلى مسار ديمقراطي. وأود أن أؤكد أن السيد أوجلان قد قدم مساهمات كبيرة في انطلاقنا نحو مسار جديد.

معا، يمكننا أن نجعل تركيا دولة نموذجية في الديمقراطية. إذا تعاملنا مع هذه العملية بحسن نية وإخلاص، يمكننا إرساء أسسٍ تضمن عدم تكرار الأزمات والمشاكل التي عانت منها تركيا على مدى قرن. هل تتوفر الظروف لذلك؟ نعم.

لماذا تُوضع أي عقبات أمام تحدث الكورد بلغتهم، وممارسة العلويين شعائرهم الدينية بحرية، وضمان العدالة الاقتصادية؟ نحن جميعا مواطنون في هذا البلد. نريد حقوقا متساوية. لا نريد أن نُهمّش. لا يمكننا تحصين تركيا من مشاكل وتطورات الشرق الأوسط.

رياح الشرق الأوسط قد تُثير شرارة التغيير في بلد آخر. نحن أيضا نريد أن تُفيد هذه الرياح ٨٦ مليون مواطن يعيشون في تركيا، بغض النظر عن الوضع السائد. رياح الديمقراطية التي ستهب على تركيا قادرة على إنعاش المنطقة بأسرها. فأين يقف حزب الديمقراطية في هذه العملية؟ إنه أحد أهم محاور هذا المسعى. إنهم صادقون، ومؤمنون، وعازمون. لكن هذه العملية لن تنجح معنا وحدنا.

يجب على الحكومة/الدولة أيضا أن يكون لديها فهم مناسب لهذه العملية الجديدة. كل تصريح إيجابي له قيمته، لكن يجب أن يقترن بخطوات عملية. مع ذلك، بعض السياسات والممارسات تتعارض تماما مع روح العملية. نعم، يقولون إن هناك كوردا. نعم، يقولون إن هناك كوردا. لكن فريق أميد سبور يُعاقب بسبب إعلان كردي على قميصه. إنهم إخوة كورد، ومع ذلك لا يستطيعون التحدث ولو بكلمة كردية في البرلمان. هؤلاء يُثيرون الآن شكوكا وترددا وقلقا في المجتمع. لهذا السبب تحديدا، نؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات إيجابية. وكما ذكرتُ سابقا، فإنّ السبيل إلى إزالة هذا الارتياب والقلق في المجتمع لا يكمن في ارتكاب هذه الأخطاء، بل في اتخاذ خطوات ديمقراطية للقضاء عليها.

السيد بهجلي لعب دورا بناء في العملية حتى الآن

بدأت العملية التي ذكرتها بدعوة بهجلي لكم لمصافحتكم ولأوجلان لإلقاء كلمة في البرلمان. مرّ عام على هذه العملية. ومع ذلك، ورغم دعوة بهجلي، لم يُتخذ أي إجراء حتى الآن. هل يُمكن القول إن كلمات بهجلي تُركت معلقة؟

-من المهم الإشارة إلى أن السيد بهجلي لعب دورا بناء في العملية حتى الآن. ففي النهاية، بهجلي هو زعيم حزب سياسي يدعم الحكومة ويتحالف معها، ولكنه ليس الحزب الوحيد في السلطة. يُمكن لحزب الحركة القومية والسيد بهجلي لعب دور أكثر فاعلية. تلتقي حكومات حول العالم الآن مع محاوريها الرئيسيين في هذا الشأن. لننظر إلى التجربة العالمية: يتم تهيئة ظروف التواصل والحرية للمحاور الرئيسي لتنفيذ العملية.

بعبارة أخرى، فإن مؤشر حسن النية هو في الواقع التعامل مع السيد أوجلان. إن التخفيف المؤكد للعزلة بعد الأول من أكتوبر أمر إيجابي. مع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن شروط السيد أوجلان لا تتماشى مع روح العملية. السيد أوجلان مسجون منذ ٢٦ عاما. وقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أحكاما في هذا الشأن. بمعنى آخر، يجب عليه ممارسة «حقه في الأمل» بمعزل عن هذه العملية. علاوة على ذلك، يُعدّ ضمان شروط التواصل والحرية

أمرا بالغ الأهمية لفعالية هذه العملية. إذا ما توافرت للسيد أوجلان ظروف تُمكّنه من التصرف بحرية أكبر، فسيكون قادرا على لعب دور أكثر إسهاما.

يجب الآن أن تُقابل كلمات السيد بهجلي بالمثل. لقد قال أمورا بالغة الأهمية خلال العام الماضي، ونحن أيضا نقدّرها. كما نُولي أهمية خاصة للمساحة والديناميكية التي خلقتها كلماته. نعم، إن استمرار هذه العملية التي استمرت عاما واحدا، رغم جميع عيوبها، أمرٌ بالغ الأهمية. وهذا أيضا ذو أهمية تاريخية. لذلك، وصلنا الآن إلى عتبةٍ تتطلب اتخاذ خطواتٍ تتجاوز الكلمات لإزالة القلق وانعدام الثقة في أذهان المجتمع. ستكون هذه المرحلة أفضل مؤشر وصورة لمن هو صادق وكيف يتعامل مع هذه العملية.

الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي هما المخرج الوحيد الآن

*** لقد شاركتَ شخصيا في العملية، وكنتَ أيضا جزءا من الوفد الذي التقى أوجلان. يعتقد البعض أن الحكومة تتعامل مع العملية من منظور حل دائم، بينما يعتقد آخرون أنها تستخدم هذا الوضع كأداة. ما هي مخاوفك في بداية العملية، وهل لا تزال قائمة؟**

-ليس فقط في تركيا، بل في جميع أنحاء العالم، تحاول الحكومات إدارة مثل هذه القضايا وفقا لمصالحها ومكاسبها. يحاولون كتابة سردية جديدة. ولعل هذا أكثر شيوعا في تركيا. لا يمكن ممارسة السياسة من خلال قراءة الأفكار. بدلا من التركيز على نوايا الحكومة، نسعى جاهدين لإيجاد سبل لتقريب الدولة والحكومة من الحل.

لا أريد التشكيك في نوايا الحكومة في تركيا. أعتقد أنه من المهم أن تبدأ هذه العملية من جديد بعد كل هذه السنوات؛ على الحكومة أن تتجاوز وضعها الحالي.

العالم يتغير. الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي هما المخرج الوحيد الآن. على الدولة أن تتبنى الديمقراطية وأن تكون أكثر وعيا بها. ليس هذا فحسب، بل يجب أن توفر أيضا الأساس القانوني المناسب لذلك. يجب ألا نعيش بعد الآن في بيئة تستنزف طاقة المجتمع واقتصاده، وتخلق الاضطرابات والتعاسة. هذا لا يفيد أحدا. إذا كان الكورد سعداء، فلا بد أن تكون الحكومة سعيدة. إذا كان العلويون سعداء، فلا بد أن يكون من يحكمون هذا البلد سعداء. إذا استطاع المواطنون العيش من دخلهم، فلا بد أن يكون وزراء هذا البلد ورؤساؤه سعداء. تقع على عاتقنا مسؤولية كبيرة لمعرفة كيفية المضي قدما دون يأس، ودون الخوض في عيوب الماضي، ودون نسيانها أيضا. وهذا ما يفعله حزب الديمقراطية الآن.

يلعب حزب الديمقراطية دورا أعلى من الحكومة والمعارضة. لأننا الطريق الثالث. ننخرط في السياسة دون الانغماس في هذا أو ذاك. عند الضرورة، نتضامن مع المعارضة ضد الممارسات المناهضة للديمقراطية التي تواجهها، وعند الضرورة، نشجع الحكومة على مواصلة مسيرتها. نحن نمهد الطريق. نسعى جاهدين لخلق توازن بين الحكومة والمعارضة. دورنا مميز للغاية. لسنا حزب معارضة تقليدي، بل نختلف عن الأحزاب السياسية التقليدية الأخرى التي تقود هذه العملية. ندافع عن مطالب قاعدتنا ونناضل من أجل التعايش الأخوي لمن بقي خارجها على منصة ديمقراطية.

دعوني أوضح الأمر باختصار: نعرف الحكومة جيدا، ولا داعي لوصفها لبعضنا البعض. أقول هذا كأشخاص تعرضوا لصفعة الحكومة مرارا وتكرارا. لذلك، من الخطأ النظر إلى ماضي الحكومة والقول: «هذا لن ينجح». سنتحدى الحكومة، وسنسعى جاهدين لإنجاحها. بتوسيع نطاق التفاوض والحوار، سنسعى جاهدين لتطوير مسار الأحداث إلى عملية سلام وديمقراطية. إذا لم ينجح ذلك، فسنقاتل. القتال هو ما نعرفه أكثر من غيره. الآن نسعى أيضا إلى تطوير

التفاوض. سنتقن التفاوض أيضا.

لاحظوا أنه على الرغم من كل أوجه القصور والنقائص والأخطاء التي ارتكبناها على مدار عام، فقد حافظنا على نهج متين وثابت، لدرجة أن الحكومة واليمين واليسار يعترفون بأفعالنا. لأننا صادقون ونريد أن تتقدم العملية. لا ندير ظهورنا لأدنى عقبة ونقول: «هذا مستحيل». هذه هي الثورة. إنها تعني السعي لنشر هذا النور دون استسلام، حتى عندما نرى بصيص أمل. لكلٍّ رأيه. لكن من الخطأ القول إن هذه العملية ستكون سلبية منذ البداية. ومن الخطأ بالتأكيد القول إنها لن تنجح. أنا لا أقول إنها «ستنجح بنسبة ١٠٠٪، بل ستنجح بنسبة ١٠٠٪». ولكن بينما لا نزال في بداية الرحلة، وبينما لا تزال حجر الأساس قيد الإنشاء، من السابق لأوانه تحديد القمة أو التنبؤ بنجاحها. لسنا نحن من يفعل ذلك. * أطلق أوجلان دعوات تاريخية خلال هذه الفترة، وأُقيمت مراسم تدمير أسلحة بناء على دعوته، وحل حزب العمال الكردستاني نفسه. من بين القضايا التي شدد عليها أوجلان بشدة خلال هذه العملية القانون. ما أهمية الأساس القانوني؟

المشكلة بحد ذاتها سياسية. جذر المشكلة هو القانون. لو استطاعت تركيا حل المسألة القانونية لمدة مئة عام، لما وُجدت هذه المشاكل. ما نشهده الآن هو انعدام القانون. إنه الفشل في تحديد هذه المسألة على أساس قانوني، والفشل في وضع إطار قانوني. تحدث السيد أوجلان أيضا عن العديد من القضايا خلال اجتماعنا. وقد تجلى ذلك في تصريحاته ودعواته. وقد صرّح مؤخرا: «إذا وُضع الأساس السياسي والقانوني...»

نريد ضمان تشريع الحقوق الأساسية للكورد. نريد ضمان تشريع حقوق العمال والمضطهدين والنساء والعلويين. لأنه بدون قانون، لا ديمقراطية ولا سلام. السلام بدون قانون ليس سلاما. الديمقراطية بدون قانون ليست ديمقراطية. من الضروري إرساء إطار قانوني لهذا الأمر، دون تركه للإرادة والمبادرات الطيبة للأفراد والأحزاب. نُطلق على هذا «القانون الشامل». لذا، يُعدّ القانون أمرا بالغ الأهمية، ونحن نسعى جاهدين لإرساء هذا الأساس.

تم تشكيل لجنة في البرلمان، وتهدف جميع توصياتنا في تلك اللجنة إلى إرساء إطار قانوني، وضمان تثبيت هذه القضية قانونيا، وحلها من خلال القانون. في الوقت الحالي، القانون هو المعيار الأكثر فعالية. حتى أبسط معاملة تجارية بين شخصين لها أساسها القانوني الخاص. إذا لم نُشرّع قضية قديمة، قضية يعاني منها ملايين الناس، فإن كل ما نفعله سيبقى مجرد كلام. وهذا يُظهر عدم صدقنا. لقد أدلى السيد أوجلان بهذا التصريح الواضح، ونحن نتفق معه. يجب إرساء الأساس السياسي والقانوني.

خطوات لضمان نجاح العملية

*** ماذا سيحدث إذا لم يُرسَ الأساس القانوني؟**

-سنناقش الوضع لاحقا. لسنا في مرحلة يُمكننا فيها قول غير ذلك وتوجيه أصابع الاتهام. كل جهودنا مُنصبّة على إرساء هذا الأساس وضمان أن يُؤدي إلى حل.

*** ما هي الخطوات الأولى التي ينبغي اتخاذها لضمان نجاح العملية؟**

-حضرتُ برنامجا حول «بناء السلام» نظمته نقابة محامي ديار بكر في آمد. وحضره أيضا رؤساء نقابات المحامين في المناطق، إلى جانب مؤسسات وقيادات رئيسية من المدينة. أوضحتُ هناك بوضوح تام: بمجرد إعادة فتح البرلمان، يجب سنّ القوانين التي يسميها السيد أوجلان «قوانين مؤقتة» والتي تُناقش حاليا كـ«قوانين انتقالية». يجب تعديل قانون الإعدام. يجب تعديل قانون مكافحة الإرهاب.

يجب تعديل قانون الإجراءات الجنائية. يجب تحرير مسألة الاعتقال من تعسفها. يجب وضع حدٍّ لهذا الاستغلال للإرادة. من الممكن تكرار مثل هذه الأمثلة. يجب على البرلمان اتخاذ خطوات في هذه القضايا كأولوية. يجب اتخاذ خطوات تُشفي المجتمع، وتكسب ثقته، وتُلهم الأمل حقا. والأهم من ذلك كله، علينا مناقشة وضع السيد أوجلان بصراحة وصدق. لقد أمضى ٢٦-٢٧ عاما في السجن. أليس هذا كافيا؟ السيد أوجلان هو أحد الأطراف الرئيسية في هذه العملية. ونحن نرى الأمر بهذه الطريقة، كما يفعل كل من الحكومة والمعارضة.

هل كان من الممكن أن تصل هذه العملية إلى هذه النقطة بدون السيد أوجلان؟ من كان بإمكانه تحمل المسؤولية؟ لذلك، هناك حسن نية. هناك إرادة وإيمان بحل المشكلة. إن إشارته إلى الأرضية الديمقراطية، على الرغم من كل ما تحمله، لا تقدر بثمن، لا تقدر بثمن.

والآن، ألا تتناقض حقيقة أن السيد أوجلان، الذي لعب هذا الدور، وتحمل هذه المسؤولية، وتحمل هذه المخاطرة، ويعتبره الجميع أحد أهم الأطراف في هذه القضية، لا يزال مسجونا في زنزانة مساحتها ١٢ مترا مربعا مع العملية؟ هل نحن الوحيدون الذين نرى هذا تناقضا؟ كل من يؤمن بالحل يقول إن هذا تناقض.

وهذا جزء من المشكلة. لتتحسن ظروف السيد أوجلان، وليتواصل بحرية، وليتواصل مع حركته ومجتمعه. لعله يتمكن من التأثير على المجتمع. إنه حركة انبثقت من قضية عمرها قرن، وهو قائدها. هو الفاعل الوحيد القادر على حل المشكلة حقا. لا يوجد فاعل آخر؛ لا أرى أي فاعل.

أوجلان طرفٌ أساسيٌّ في حلّ هذه القضية، إذ يجب حلّها في أسرع وقت ممكن. لا ينبغي التذرّع بالحساسيات كذريعةٍ لعرقلة العملية. الدعم الشعبيّ متاحٌ لأيّ خطوةٍ تُتّخذ عندما يكون هناك إرادةٌ سياسية. كان هناك من قال إنّه إذا تحدّث السيد أوجلان عبر الفيديو، فستُفتح أبواب الجحيم. فماذا حدث؟ تحدّث السيد أوجلان عبر الفيديو، ثمّ اشتعلت الحركة. لقد رأينا أنّ سيناريوهات يوم القيامة لا أساس لها. كلّ ما نحتاجه هو ثبات المؤسسة السياسية، لأنّ المجتمع يتوقّع حلاً.

قد تختلف بيروقراطية الدولة أحيانا. لكنّ عدم ذهاب اللجنة إلى السيد أوجلان يتعارض مع روح العملية. هذا ليس أمرا يمكن تحقيقه بمجرد موافقة رئيس البرلمان أو رفضه. يجب على رئيس البرلمان أن يلعب دورا إيجابيا في هذا. لقد شُكّلت اللجنة البرلمانية، وهي تعمل، وأجرت عمليات تنصت، وأحرزت تقدما ملحوظا. الآن، لا بد أن يؤدي هذا الطريق إلى إمرالي. بمعنى آخر، بطريقة أو بأخرى، ومن خلال طريقة مناسبة، يمكن للجنة الذهاب إلى الجزيرة وتمهيد الطريق لحل أكثر رسوخا.

يتحمل رئيس البرلمان مسؤوليات جسيمة في هذا الشأن. إذا شُكّلت اللجنة ويرأسها، فعليه تشكيل مجموعة داخلها وإرسالها إليها. لا ينبغي مناقشة هذا الأمر كمشكلة. من يجب أن تستمع إليه اللجنة إن لم يكن السيد أوجلان؟ إليّ؟ إلى رئيسنا في مقاطعة قارص؟ بالطبع، فليأتِ إلينا؛ لقد عبّرنا عن آرائنا، وسنفعل. لكن في النهاية، هو قائد حركة. الجميع يقبل هذا.

لذلك، يجب التواصل مع السيد أوجلان، لأنه جزء من المشكلة. لا يحق لأحد إطالة أمد هذا الأمر، أو تمديده، أو إرباك المجتمع بقول شيء جديد كل يوم. تتألف اللجنة من قرابة ٥٠ عضوا. يتم اختيار ثلاثة أو أربعة أو خمسة أشخاص وإرسالهم. كما يُعبّر السيد أوجلان عن آرائه ويشاركها مع الجمهور. وهذا من أهم مؤشرات نهج العملية.

وأخيرا، دعوني أؤكد: سنبذل قصارى جهدنا لضمان عدم ضياع هذه العملية. النضال هو رسالتنا. نحن نتصرف بوعي لحساسية هذه العملية التفاوضية. حزب الديمقراطية، بنهجه وانضباطه وحسن نيته، يبذل كل جهده لضمان تطور هذه العملية إلى بيئة ديمقراطية وسلمية، وسيواصل ذلك.

تسريع عملية الدمج مرتبط بمواقف الحكومة تجاه حقوق المكونات

أكد عضو القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية وعضو اللجنة العسكرية للتفاوض مع حكومة دمشق، سيبان حمو، أن قوات سوريا الديمقراطية مستعدة للانضمام إلى الجيش السوري الجديد المزمع تشكيله، لكن بشرط أن يتم الدمج على أسس تحترم هوية "قسد" ونضالها وتضحياتها، وتحفظ حقوق جميع مكونات الشعب السوري دون استثناء، مشددا على أن الخطوات القادمة لحكومة دمشق هي التي ستحدد ما إذا كانت عملية الدمج ستتسارع أو ستتباطئ أو ربما تتجمد.

وفي مقابلة مطوّلة مع المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية، قدّم حمو عرضا شاملا لرؤية القوّات حول المفاوضات الجارية مع حكومة دمشق، متحدثا عن العقبات التي تواجه عملية الدمج منذ توقيع اتفاقية العاشر من آذار/ مارس ٢٠٢٥، ومؤكدا أن "قسد" ستظل قوة وطنية جامعة تدافع عن جميع السوريين حتى تحقيق نظام ديمقراطي عادل.وفيما يلي نص المقابلة:

انطلاقة الحوارات مع دمشق

باسم قوات سوريا الديمقراطية، أحيي جميع مكونات شمال وشرق سوريا وسوريا عامة. كما تعلمون، تجري بيننا وبين حكومة دمشق سلسلة من الاجتماعات والحوارات، وأُدخل مصطلح "الدمج" منذ اتفاقية العاشر من آذار في أدبيات التفاوض بيننا وبينهم.

منذ تأسيس قوات سوريا الديمقراطية، ناضلنا من أجل هدف أساسي تبنيناه، وهو بناء سوريا ديمقراطية قائمة على التشاركية وضمان حقوق جميع مكونات الشعب السوري دون تمييز أو إقصاء. ولأجل هذا الهدف، تأسست قواتنا، ولا تزال متمسكة به، وقد خاضت حروبا ضارية ضد تنظيم "داعش" الإرهابي وكافة الأطراف المعتدية، وقدمت تضحيات جسيمة في سبيل تحقيق هذا الهدف.

قسد: مشروع سياسي واجتماعي قبل أن تكون قوة عسكرية

إن قوات سوريا الديمقراطية ليست تشكيل عسكري، بل هي قوات تحمل هدفا سياسيا واجتماعيا واضحا، أعلنت منذ البداية كفاحها ضد التهميش والدكتاتورية والظلم وناضلت ضدها.

واستمر هذا النضال بوتيرة ثابتة حتى سقوط النظام البعثي، وبعدها تشكلت حكومة مؤقتة عمادها "هيئة تحرير الشام". وفي العاشر من آذار ٢٠٢٥، وُقعت اتفاقية معها، ومنذ ذلك التاريخ دخلنا في حوارٍ مباشر لمناقشة سبل تنفيذ الاتفاق.

الدمج ضرورة لبناء الجيش السوري الجديد

نحن نسعى إلى الدمج ضمن الجيش السوري المراد تشكيله، ونؤمن أن قوات سوريا الديمقراطية هي الأساس لبناء الجيش الوطني الجديد. في الحقيقة، لا يمكن بناء جيش سوري وطني من دون مشاركة "قسد"، بهذا الإطار أعلنا استعدادنا للانضمام إلى الجيش الجديد، وهذا هو هدفنا الاستراتيجي.

خلال الفترة الماضية، وُجهت إلى قواتنا اتهامات بتعطيل أو إبطاء عملية الدمج، وهذه الادعاءات غير صحيحة على الإطلاق ولا تستند إلى الحقائق.

على العكس، نحن نرغب في الانضمام إلى الجيش الجديد، لكن هناك بعض الأطراف تحاول تفسير عملية الدمج وفق رؤى ضيقة لا تزال أسيرة ذهنية النظام السابق.

تلك الأطراف تسعى إلى القضاء على قواتنا أو إلغاء هويتها السياسية والاجتماعية والإدارية، وهو ما لن نقبله إطلاقا، لأن مثل هذه المحاولات لا يمكن وصفها بالوطنية ولا تندرج ضمن أهداف مشروعة.

نحن نؤكد أن الدمج الذي نطالب به يجب أن يحفظ هوية "قسد" ويحترم نضالها. ولسنا نتحدث هنا فقط عن شمال وشرق سوريا، بل عن جميع المكونات السورية التي ينبغي أن تشارك في بناء سوريا الجديدة، السنة، الدروز، المسيحيون، الكرد، والعلويون.

فإذا لم يُعترف بحق مكوّن واحد فقط، فإن سوريا لن تكون قد تخلّصت بعد من الظلم الذي عانت منه طويلا.

اجتماع دمشق الأخير: أجواء إيجابية بحاجة إلى نتائج على أرض الواقع

خلال الاجتماع الأخير في دمشق، سادت أجواء إيجابية بمشاركتنا ومشاركة وزارة الدفاع وعدد من المسؤولين الأمريكيين.

ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى أي نتائج ملموسة، واقتصرت المخرجات على وعودٍ شفهية وآمال عامة دون اتفاقات واضحة ومكتوبة.

وقد شددنا على ضرورة ترجمة الأجواء الإيجابية إلى خطوات عملية على الأرض.

عوائق الثقة والطمأنينة

ناقشنا خلال الاجتماع آليات انضمام قوات سوريا الديمقراطية إلى الجيش السوري، وذكرنا بشكل مطول أسباب ودوافع بناء قوات سوريا الديمقراطية وكفاحها، وأوضحنا بشكل صريح أن الأسباب التي دفعت لتشكيل قسد لا تزال قائمة.

وحتى تنجح عملية الدمج، يجب معالجة الأسباب المرتبطة بالمخاطر التي تهدد شعبنا في شمال وشرق سوريا.

وبحسب قناعتنا، ما زالت الحكومة المؤقتة عاجزة عن إشاعة الطمأنينة والأمان لدى مختلف المكونات، ولم تتخذ خطوات جادة لإزالة المخاوف.

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة مقاربات كارثية من جانب الحكومة وقواتها، تمثلت في حالات قتل جماعي استهدفت العلويين والدروز، إضافة إلى حالة الفوضى الأمنية المنتشرة في البلاد.

هذه الممارسات شكلت تحديا جديا أمام جهود دمج "قسد"، وأكدت الحاجة الملحة لاستمرار وجود قواتنا لحماية شعبنا. وهنا نتساءل: ما هي الخطوات الإيجابية الملموسة التي اتخذتها الحكومة المؤقتة لدعم عملية الدمج في ظل هذه الانتهاكات؟

هجوم الشيخ مقصود ومخاوف جديدة

في الوقت الذي نتحدث فيه عن دمج "قسد"، تعرض حي الشيخ مقصود في حلب للحصار والهجوم، رغم اتفاقية العاشر من آذار التي انسحبت قواتنا بموجبها من المنطقة.

ورغم ذلك، أقدمت فصائل تابعة لحكومة دمشق على الهجوم على الحي المحاصر، محاولة تكرار ما حدث

في السويداء والساحل، وهاجمت الحي من عشرة محاور.

ولولا صمود السكان ومقاومتهم، المستندة إلى تجربتهم السابقة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، لكانت الكارثة أكبر.

هذه الاعتداءات تثير الكثير من التساؤلات والمخاوف، وتتناقض تماما مع ما يُروّج له من أن الأوضاع تسير بشكل جيد.

لذلك، يجب أن تتحول الخطابات الإيجابية إلى خطوات عملية تبعث على الطمأنينة، لا إلى أفعال تولّد التوتر والمشاكل كما يحدث الآن.

الإقصاء من مؤسسات القرار

أكدنا مرارا أن إقصاء المكونات السورية، وخاصة شعبنا في شمال وشرق سوريا، عن مؤتمرات الحوار وصياغة الدستور وسنّ القوانين وتشكيل الحكومة، يمثل مشكلة حقيقية بالنسبة لنا.

يجب على الطرف الآخر أن يدرك أن عدم احترام إرادة المكونات السورية سيمنع الحكومة الحالية من أن تكون ممثلة لجميع السوريين.

فلا يمكن لأي حكومة أو جيش أن يحظى بالاحترام ما لم يشارك جميع المكونات في بنائه.

وسوريا لن تكون وطنا للجميع من دون مشاركة الجميع، ولن نسمح بتكرار السياسات الإقصائية التي عانى منها السوريون لعقود.

وجود قسد شرط لحماية سوريا والمكونات

نؤكد أن وجودنا داخل الجيش السوري هو شرط أساسي لتجاوز الأزمة الحالية وحماية جميع المكونات.

لكن هذا الدمج يجب أن يتم على أساس الاحترام المتبادل والتشاركية، لا وفق رؤية بعض الأطراف في دمشق التي تبني خططها على الإقصاء والتصفية.

لذلك، ستستمر الحوارات، وستبقى إزالة مخاوف شعبنا أساس أي خطوة نتخذها.

وطالما أن الحكومة الحالية لا تتخذ إجراءات حقيقية لطمأنة المكونات السورية، فإن "قسد" ستظل القوة التي تدافع عن وجود شعبنا وحياته وهويته في مواجهة أي خطر.

المدة الزمنية لعملية الدمج

أوضحنا للمسؤولين في دمشق أن تسريع عملية الدمج مرتبط بمواقفهم وخطواتهم المقبلة تجاه حقوق جميع المكونات وفتح باب الشراكة الوطنية.

فخطواتهم القادمة هي التي ستحدد ما إذا كانت عملية الدمج ستتسارع أو ستتباطئ أو ربما تتجمد.

وقدمنا مثالا واحدا واضحا يمكن أن يقوموا به لتهيئة الأجواء أمام انضمام "قسد" ويتمثل في قضية عفرين، وأكدنا على أن عودة المهجرين العفرينيين، وتعويض المتضررين، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات هي

مؤشرات رئيسية على جدية الحكومة في بناء جيش وطني.

وقلنا لهم إن موقفكم من عفرين سيكون المعيار الحقيقي لمواقفكم من باقي القضايا في شمال وشرق سوريا وسوريا عامة.

فإذا تصرفتم بعدالة تجاه عفرين وأزلتم المظالم وقمتم بتهيئة الأجواء أمام عودة المهجرين، يمكن عندها النظر إلى الحكومة المؤقتة برؤية مختلفة، ليس فقط من أجل عفرين بل من أجل جميع المناطق السورية.

قسد: قوة وطنية جامعة

أكدنا مجددا أن قوات سوريا الديمقراطية هي قوة سورية وطنية، وهي الوحيدة القادرة على التواصل والتنسيق مع جميع المكونات السورية، من السنة والكرد والدروز والعلويين والمسيحيين، وحتى مع الحكومة في دمشق.

نحن مستعدون لأن نكون النواة الأساسية للجيش السوري الجديد وضمانة لتصحيح المسار السياسي والعسكري في البلاد.

لقد أثبتت قواتنا من خلال كفاحها وسياساتها نجاح مشروعها الوطني في الحفاظ على وحدة سوريا الجغرافية والاجتماعية، في وقتٍ كانت فيه البلاد تمزقها الطائفية والانقسامات.

ولهذا تحظى "قسد" باحترام واسع بين مختلف المكونات السورية.

رسالة إلى مكونات شمال وشرق سوريا

منذ تأسيس وحدات حماية الشعب، ومن ثم قوات سوريا الديمقراطية، قدمنا آلاف الشهداء دفاعا عن شعبنا، وسعيا لبناء وطن مشترك لجميع السوريين.

حققنا إنجازات كبيرة وسنواصل تحقيق المزيد من المكاسب التي تليق بتضحيات شعبنا.

نحن نعيش اليوم في مناطقنا بأمان واستقرار بفضل "قسد"، بينما تعاني بقية المناطق السورية من الفوضى وأعمال القتل اليومية.

لذلك يجب علينا الحفاظ على ما تحقق، ومواجهة جميع المؤامرات والتحديات.

ونأمل أن تعمّ حالة الأمان التي نعيشها كل مناطق سوريا، من السويداء إلى الساحل، ومن الداخل إلى الشمال، على أساس التسامح والتعايش والعطاء.

على شعبنا أن يثق بقواته ومقاتليه بأنهم لن يترددوا لحظة في الدفاع عنه، وسيواصلون كفاحهم مهما اشتدت التحديات.

وندعو الجميع إلى اليقظة من محاولات الأعداء الساعية للنيل من تماسكنا وتنفيذ مخططاتهم القذرة.

وأخصّ بالذكر أبناء دير الزور والرقة، الذين ينبغي أن يدركوا أن قوات سوريا الديمقراطية التي قدّمت آلاف الشهداء لتحريرهم من إرهاب "داعش"، ستواصل الدفاع عنهم وتمثيلهم في دمشق بما يليق بتضحياتهم.

تركيا تزود سوريا بالأسلحة، وتسعى لاتفاق أوسع نطاقا بشأن الكورد

وكالة «بلومبيرغ»الامريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تقرير: سيلكان هاجا أوغلو:أعلن مسؤولون أتراك أن تركيا تخطط لتزويد سوريا بمعدات عسكرية، وإبرام اتفاق يسمح لها باستهداف المسلحين الكورد على طول الحدود السورية.

وأضاف المسؤولون، الذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم نظرا لحساسية الأمـر، أن الخطط تشمل توريد سيارات مدرعة، وطائرات بدون طيار، ومدفعية، وصواريخ، وأنظمة دفاع جوي خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

وأضافوا أن هذه المعدات ستُنشر في شمال سوريا، لتجنب تأجيج التوترات مع إسرائيل في الجنوب الغربي.

وامتنعت الرئاسة التركية عن التعليق، ولم ترد وزارة الإعلام السورية على طلب للتعليق.

وتهدف الشحنات التركية المخطط لها إلى دعم الرئيس السوري أحمد الشرع، القائد السابق في تنظيم القاعدة، الذي قاد حملة الإطاحة بالديكتاتور بشار الأسد أواخر العام الماضي، ويسعى إلى توحيد البلاد تحت قيادته.

من المتوقع أن تساعد الإمـدادات العسكرية

> تركيا تعول على الشرع لمقاومة المطالب الكردية بمزيد من الحكم الذاتي

الشرع في إعادة بناء جيش البلاد، بعد أن دمرت إسرائيل جزءا كبيرا من الترسانة العسكرية السورية بعد فترة وجيزة من الإطاحة بالأسد.

كما تُبرز هذه الخطوة قلق أنقرة بشأن شمال شرق سوريا، المُتاخم لتركيا والخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة.

ينتمي فصيل مؤثر داخل قوات سوريا الديمقراطية، وحدات حماية الشعب الكردية، إلى حزب العمال الكردستاني، أو PKK، الجماعة الانفصالية التي شنت حربا استمرت ٤٠ عاما من أجل الحكم الذاتي ضد تركيا، والتي تُصنفها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جماعة إرهابية.

وقال المسؤولون إن تركيا وسوريا ناقشتا توسيع نطاق اتفاقية أمنية عمرها ما يقرب من ثلاثة عقود تسمح لتركيا بضرب المسلحين الكورد الذين يعملون بالقرب من الحدود. وأضافوا أن تركيا تريد توسيع المدى المسموح به إلى ٣٠ كيلومترا (١٩ ميلا)، من ٥ كيلومترات حاليا.

وأعلن حزب العمال الكردستاني في مايو/أيار أنه سيُلقي سلاحه ويُحل نفسه، لكن عملية السلام لا تتقدم إلا ببطء بسبب الشكوك المحيطة بعملية نزع السلاح والخطوات التي قد تتخذها تركيا لتلبية المطالب الكردية.

أكد المسؤولون أن تركيا تُعوّل على الشرع لمقاومة المطالب الكردية بمزيد من الحكم الذاتي، لا سيما في المناطق الواقعة على طول حدودها.

وأضافوا أن تركيا تريد أيضا من الزعيم السوري أن يُقيّد وصول قوات سوريا الديمقراطية إلى حقول النفط والغاز بسبب مخاوف من تحويل الأموال إلى حزب العمال الكردستاني.

ووقّعت قوات سوريا الديمقراطية والشرع اتفاقا في مارس/آذار يُتوقع بموجبه اندماج الجماعة المسلحة في الجيش الوطني السوري. لم يحدث ذلك بعد، ويشير أي اتفاق بين الحكومة السورية وتركيا إلى استمرار التوترات بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية، مع أن وكالة أسوشيتد برس أجرت مقابلة مع قائد كبير في قوات سوريا الديمقراطية هذا الأسبوع، والذي أكد إحراز بعض التقدم في اتفاق مارس.

– بمساعدة فرات كوزوك

سوريا تعيد ضبط علاقاتها مع روسيا

قـال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال استقباله الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع في الكرملين، الأربعاء، إن "التعاون بين روسيا وسوريا سيجلب نتائج جيدة".

وأضاف بوتين، إن اللجنة المشتركة للبلدين سوف تستأنف عملها، مضيفا "نحن مستعدون لإنجاز مشاريع عدة".

وقال بوتين خلال لقائه بالشرع: "العلاقات بين سوريا وروسيا كانت دائما ذات طابع ودي خالص وتبلورت علاقات خاصة بين البلدين على مدى عقود عديدة".

وبيّن أن روسيا مستعدة لإجراء مشاورات منتظمة مع سوريا عبر وزارة الخارجية.

وأشـار الرئيس الروسي إلـى أن "الانتخابات البرلمانية في سوريا نجاح كبير وستعزز الروابط بين كافة القوى السياسية".

من جهته قال الرئيس السوري أحمد الشرع، إن بلاده ستحاول إعادة ضبط علاقاتها مع روسيا، مبينا أن "الأهم هو الاستقرار في البلاد والمنطقة".

وأضاف الشرع: "نحاول أن نُعرّف بسوريا الجديدة في روسيا ومختلف أنحاء العالم من الدول التي تربطنا بها علاقات جيدة، ونؤكد أن هناك علاقات قوية بين سوريا وروسيا ونعمل على إعادة ربط هذه العلاقات".

وقال الرئيس السوري: "نحترم كل ما مضى من اتفاقيات مع روسيا ونعمل على إعادة تعريف طبيعة العلاقات مع روسيا".

نوفاك يتحدث عن تفاصيل المباحثات بين بوتين والشرع

من جهته قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، مساء الأربعاء، إن مباحثات الرئيسين فلاديمير بوتين وأحمد الشرع في الكرملين تناولت جوانب عدة أهمها الإنساني بالإضافة إلى الطاقة والنقل والصحة والسياحة.

وتأتي تصريحات نوفاك هذه عقب المحادثات التي جمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع الرئيس السوري أحمد الشرع، والتي عُقدت اليوم الأربعاء في الكرملين واستمرت لأكثر من ساعتين ونصف.

وتابع نوفاك في حديث للصحفيين، أن "سوريا بحاجة إلى إعادة بناء بنيتها التحتية، مؤكدا أن روسيا قادرة على تقديم الدعم في هذا المجال"، موضحا أن موسكو ودمشق اتفقتا على عقد اجتماع للجنة حكومية دولية مشتركة في المستقبل القريب.

وأضاف أن مسائل الإمدادات الإنسانية إلى سوريا جرى بحثها خلال المحادثات بين الرئيسين بوتين والشرع في الكرملين.

وكشف نوفاك أن الجانبين ناقشا التعاون في مجالات متعددة، من مجالات الطاقة والنقل وتنمية القطاع السياحي والرعاية الصحية، إلى جانب التعاون في المجالين الثقافي والإنساني، لافتا إلى أن دمشق أبدت اهتماما بالحصول على القمح والأدوية الروسية.

الى ذلك عن النقاط التي نوقشت خلال اجتماع الرئيس فلاديمير بوتين مع زعيم سوريا أحمد الشرع، كتبت أليونا نيفيدوفا، في «إزفيستيا»:

"سيمينوف: تثبت زيارة الشرع أن العلاقات لا تزال استراتيجية"

عُقد في الكرملين لقاء تاريخي بين الرئيس فلاديمير بوتين والرئيس السوري الجديد، أحمد الشرع. وأعلنت قيادة الجمهورية العربية السورية أن روسيا ستلعب دورا مهما في بناء «سوريا الجديدة»، إلا أن العلاقات بين موسكو ودمشق تنتظر «إعادة ضبط».

ووفقا للمستشرق كيريل سيمينوف، تُثبت زيارة الشرع أن العلاقات بين روسيا وسوريا لا تزال استراتيجية بطبيعتها، وأنها تتطور بثبات، وتغطّي طيفا واسعا من المجالات. وأشار إلى أن اللقاء في الكرملين رسّخ فعليا الشرعية النهائية للسلطات السورية الجديدة في نظر موسكو.

وقال: «تم نفي «الطبيعة القسرية»، التي رُوّج لها في الغرب، لبعض الاتصالات نفيا قاطعا. لقد تجاوزت روسيا وسوريا أعباء الماضي، وإن لم ترتقيا بالعلاقات إلى سوية جديدة نوعيا، فعلى الأقل استعادت (العلاقات) زخمها الإيجابي، ما يفتح آفاقا استراتيجية واسعة. والآن، ترسم موسكو ودمشق معالم جديدة لعلاقاتهما الثنائية. لم ينفوا في الكرملين احتمال أن يكون بوتين والشرع قد تطرّقا، خلال المحادثات المغلقة، بطريقة أو بأخرى إلى موضوع القواعد الروسية في سوريا- القاعدة البحرية اللوجستية في طرطوس وقاعدة حميميم الجوية في اللاذقية».

وأكد سيمينوف أيضا أن الوجود العسكري الروسي لا يزال حاليا عامل استقرار مهم. وذكر أن القواعد الروسية يمكن استخدامها للحد من التهديدات الإرهابية الجديدة الصادرة عن داعش، كما أنها تُشكل وسيلة لدعم السلطات السورية الجديدة في مواجهة الضغوط الخارجية.

شفان إبراهيم:

الكرد السوريون بين حقوق مهدّدة ومركزية متربّصة

رغم مرور أكثر من عقد على انطلاق الثورة السورية، لا يزال مستقبل الكرد في البلاد يكتنفه الغموض، وسط تشابك المصالح الإقليمية والدولية، وتقلّبات المواقف المحلّية. فالكرد، الذين شكّلوا بعض أبرز الفاعلين في مرحلة ما بعد ٢٠١١ وجدوا أنفسهم أمام مفترق طرق يتقاطع فيه الحلم القومي والمكتسبات السياسية والتهديدات الوجودية. وفي غياب حلّ سياسي شامل، وركود العملية الدستورية، وتآكل الإدارة الذاتية من الداخل وتحت الضغط الخارجي، يُطرح السؤال الجوهري: ما هو مستقبل الكرد في سورية؟

منذ سنوات، شكّل الحضور الامريكي في شمال شرقي سورية مظلّةَ حماية سياسية وأمنية لـلإدارة الذاتية، ومكّنهم من تعزيز سلطتهم الذاتية.

إلا أن التردّد الامريكي، وتصاعد الإشـارات حول انسحاب أو تقليص الدور، أدخل المسار السياسي الكردي في حالة من الترقّب والحذر.

فبعد سقوط النظام السابق، ومجيء الإدارة الجديدة، وعقد مؤتمرٍ للحوار الوطني غابت عنه مكوّنات طائفية، قومية ومذهبية، وبعدها جـاء الإعـلان الدستوري، والحكومة، ولجنة انتخابات لمجلس الشعب... شكّلت جميعها مؤشّرات خطيرة لإقصاء وتهميش المكوّنات.

بدا واضحا أن الحلول السياسية رُبطت بالوضع الأمني والعسكري العام. فمجازر الساحل والسويداء، وقبلها تفجير كنيسة الدويلعة، حدّدت مسار البوصلة السياسية للكرد السوريين بضرورة عقد مؤتمر وطني شامل للمكوّنات السورية كافّة، من أجل بناء سورية لامركزية، متعدّدة القوميات والثقافات والأديان والطوائف، ويضمن دستورها حقوق الجميع.

واللامركزية، عدا أنها غير محصورة بالكرد وحدهم، تتلاءم مع الجهود الدولية والإقليمية للحفاظ على وحدة سورية وتبديد مخاوف بعض الدول من فوبيا التقسيم.

ومع غياب بدائل استراتيجية فاعلة، يبقى السؤال بشأن خيارات الكرد ما بعد امريكا مفتوحا على احتمالاتٍ معقّدة، فإن العنوان الأساس للمسار السياسي الكردي هو الضبابية، وتقلّب المواقف الدولية، بعدما راهنت «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، والإدارة الذاتية، على

غياب حل سياسي شامل وركود العملية الدستورية

تحالف ثابت مع واشنطن. وكشفت التطوّرات أخيرا غياب الاستراتيجية الواضحة لدى امريكا تجاه مستقبل «قسد».

فرغم تأكيدات المبعوث الامريكي توم بـرّاك في لقاءاته مع قيادة «قسد» خلال الفترة الماضية، التزام واشنطن بدعم الإدارة الذاتية، فوجئت الأخيرة بإعلان وزارة الخزانة الامريكية رفعا جزئيا لبعض العقوبات عن سورية، من دون أيّ تنسيق مباشر معها، أو اشتراط واضح لمشاركتها في مستقبل الحكم. إضافة إلى قنوات تفاهم مباشرة مع حكومة أحمد الشرع، وإمكانية القبول بأمر واقع جديد، شرط تحقق الاستقرار الأمني. وتكلّل ذلك بزيارة الرئيس أحمد الشرع الأمم المتحدة وإلقاء كلمة سورية أمام جمعيتها العامة.

يكشف هذا التناقض نهجا امريكيا متقلّبا وغير حاسم، قائما على التعامل مع من يُمسك بالأرض، وليس بالضرورة من التزمت تجاهه واشنطن سياسيا وعسكريا سنوات، وهو ما يُعرف بمعادلة «الاستقرار مقابل الاعتراف»، إذ لا يتم الاعتراف الكامل بالحكومة الجديدة، لكن التعامل معها يجري واقعيا إذا استطاعت فرض الحدّ الأدنى من السيطرة والتهدئة. لهذا، تجد القوى الكردية نفسها أمام استحقاق إعادة التموضع، ليس عبر المراهنة على الوعود الدولية، بل عبر فتح قنوات تفاهم داخلية وطنية واسعة، تُثبت أنها جزء أساس من مستقبل سورية، لا طرف مؤقّت في حسابات خارجية.

ورغم اللقاءات المتقطّعة بين الطرفَين، لا تزال العلاقة بين الإدارة الذاتية ودمشق تراوح مكانها، في ظلّ غياب أيّ إطار تفاهم دستوري واضح أو نيّة سياسية جدية من النظام، وفقا لما تروّجه قيادات وسياسيين محسوبين على الإدارة الذاتية و«قسد»، لتُطرح تساؤلات حول مدى قابلية هذه العلاقة للتطوّر أو الانفجار، خصوصا مع تصاعد الضغوط الخارجية والداخلية على الطرفَين.

الطرف الثاني في معادلة التمثيل الكردي، والمتمثّل في المجلس الوطني الكردي، تلقّى فرصة ذهبية، إن لم يستثمرها قد يندم إلى الأبد. إذ تلقّى دعوة رسمية للقاء رئيس الجمهورية السورية، ولا يزال ينتظر.

ومع أنه أرسل أسماء المشاركين في وفده، لم يتلقَّ (حتى لحظة كتابة هذه السطور) ردّا، ويعيش حاليا صراعا مع ذاته ومع الوفد الكردي المشترك، رغم تمسّكه بالوفد، وبمخرجات «كونفرانس» إبريل/ نيسان ٢٠٢٥ في القامشلي. لكن على المجلس الكردي أن يعرف أنها فرصة نادرة في تاريخ الحياة السياسية السورية، وكسر للقوالب التي فرضتها حكومة أحمد الشرع على الحياة السياسية، وللحظر الذي فرضته على التعامل مع الكيانات السياسية وإرسال دعوات للأحزاب.

أيضا هذا تحريك للحياة السياسية السورية برمّتها، وارتقاء للمجلس نفسه في سلّم التمثيل السياسي للقضية الكردية، بل هي خطوة بالغة الأهمية في طريق إطلاق مسار حوار سوري – سوري جادّ، لطالما سعى إليه الكرد منذ بدايات تشكيل الحركة السياسية الكردية، وتعميقه أكثر بعد سقوط النظام السابق. ولطالما أكّدت الحركة السياسية والشعبية الكردية وحدة الأراضي السورية مبدأ لا مساومة عليه، وركيزة ثابتة في رؤية مستقبل البلاد، والمزايدة في هذا الملفّ لا تخدم سوى من يريد تقويض فرص الحلّ السياسي.

فالمطالب الكردية واضحة من دون لبس: نظام ديمقراطي تعدّدي، لا مركزي، وعدالة اجتماعية، ومساواة بين الجميع، ودستور يضمن حقوق جميع المكوّنات. وهي ليست مطالب جديدة، بل هي صلب ما خرج السوريون

من أجله منذ عام ٢٠١١. رفض هذه المطالب، ووصمها بـ«الانفصال» تزوير متعمّد لحقيقة النضال السوري ضدّ الاستبداد.

ووفقا لذلك، تسود في الأوساط الكردية فكرة أن الحكومة السورية تتعامل مع الكرد من موقع مزدوج: فهي من جهة تلوح بالاحتواء السياسي، ومن جهة أخرى تهدّد باستعمال أدوات أمنية وعسكرية لتحجيم نفوذهم.

هذه المقاربة، تُثير الشكوك حول نيات النظام الفعلية، وتدفع باتجاه تساؤل مشروع: هل تسعى الحكومة إلى استيعاب الكرد شركاء في الحلّ السياسي أم لا؟ وإلى نظام حكم وشكل دولة جديدين، يحميان الجميع بصيغة ناعمة أو قسرية؟... من جانب آخر، ونتيجة لتوزّع الكرد بين أربع دول متجاورة، فإن الطموحات الكردية في سورية لا تُقرأ من زاوية الداخل فقط، بل تتأثّر بشكل مباشر بخطاب ومواقف القوى الإقليمية.

بين المخاوف التركية من «الانفصال»، والهواجس الإيرانية من عدوى الفيدرالية، يلعب السياق الإقليمي دورا حاسما في رسم حدود الممكن الكردي في سورية المستقبل. لهذا يُشكّل الخطاب الإقليمي عاملا حاسما في الطموحات الكردية في الإقليم، وكل دولة تنتهج خطوات وسياسات متشابهة، وإن اختلفت التفاصيل.

منها ما ينظر لأي خطوة كردية في الإقليم خطرا على أمنها القومي، وينعكس على دول الإقليم، تقود إلى تدخّلات عسكرية. لهذا بدأت أنقرة التحوّل في حلّ القضية الكردية لديها إلى الجانب السياسي، بعد حلّ مشكلة «العمّال الكردستاني»، لكنّها لا تزال تنظر إلى المشاريع الأخرى بوصفها تمسّ الأمن القومي، وليست قضية سياسية في دولة جارة.

فيما تتحرّك إيران في الظلّ، وتعمل في إجهاض أيّ مشروع لامركزي، لا يخضع بالكامل للمركز في دمشق. وهو ما يُبرز الحاجة الكردية المُلحّة إلى بناء شرعية وطنية داخلية، تُقنع بقيّة السوريين بأن القضية الكردية ليست

> **القوى الكردية مطالبة بإعادة التموضع داخليا**

مشروع انفصال، بل جزء من حلّ سياسي شامل وعادل لكلّ مكوّنات البلاد.

لهذا يقع على عاتق السلطة السورية تحقيق توازن دقيق بين متطلّبات الوحدة الوطنية ومطالب المكوّنات القومية، والضغوط الإقليمية والدولية، في أيّ حلّ يتضمّن اعترافا دستوريا بالحقوق الكردية.

والمطلوب اليوم (وليس غدا)، والآن (وليس بعد قليل) تحقيق انفتاح على الاعتراف بالتنوّع القومي في سورية، والسعي نحو إطار دستوري يضمن الحقوق الثقافية واللغوية للكرد، وشكل من أشكال الحكم اللامركزي.

ورغم إشارات إيجابية في العهد الانتقالي الجديد، مثل ما ورد في البند الثالث من المادّة السابعة من الإعلان الدستوري المؤقّت، عن كفالة التنوّع الثقافي واللغوي، إلا أن العبرة في الربط بين النصّ والتطبيق لتوفير تلك الحقوق، والاختبار الحقيقي لا يكمن في النصوص والوعود، بل في القدرة على تحويل هذه المبادئ إلى واقع دستوري ومؤسّساتي.

أيامٌ عصيبة تمرّ على الشعب الكردي في سورية، بين خطاب الكراهية وتهم العمالة والتخوين والانفصال، وتمسّكهم بالعيش المشترك والحقوق السياسية وفق اعتراف دستوري يضمن لهم إدارة التنوّع والمشاركة في رسم السياسات الاقتصادية والعسكرية والسياسية في سورية، مواطنين لا وافدين.

*صحيفة «العربي الجديد»

إيران: جميع القيود المفروضة على برنامجنا النووي «انتهت»

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

أعلنت إيران انتهاء جميع القيود على برنامجها النووي اعتبارا من ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥، مما يعني عدم التزامها بالاتفاق النووي لعام ٢٠١٥.

جاء ذلك بعد إعادة تفعيل عقوبات الأمم المتحدة عبر آلية «سناب باك» من قبل الترويكا الأوروبية، ورفض مجلس الأمن تمديد رفع العقوبات، مما أدى إلى إعادة فرض جميع العقوبات الدولية على إيران.

وكانت دول الترويكا الأوروبية، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، قد أعادت في أغسطس الماضي تفعيل العقوبات الأممية على إيران عبر استخدام آلية «سناب باك»، في إطار عملية انتهت صلاحيتها بحلول ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥.

ورفض مجلس الأمن الدولي التصويت على تمديد رفع العقوبات على إيران، وبالتالي أعيد فرض جميع العقوبات الأممية.

وذكرت الخارجية الإيرانية في بيانها، أن «فترة العشر سنوات المنصوص عليها في الاتفاق النووي تنتهي السبت،

وستُعتبر جميع أحكامه، بما في ذلك القيود المفروضة على البرنامج النووي الإيراني والآليات ذات الصلة، منتهية اعتبارا من اليوم»، وفق ما أوردت وكالة «إرنا» الرسمية.

ودعت إلى «حذف القضية النووية الإيرانية، التي كانت مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن تحت عنوان منع الانتشار، من قائمة القضايا قيد النظر»، معتبرة أنه «ينبغي التعامل مع البرنامج النووي الإيراني مثل البرنامج النووي لأي دولة غير حائزة على أسلحة نووية وطرف في معاهدة منع الانتشار النووي».

رسالة الى مجلس الأمن

ونقل التلفزيون الرسمي الإيراني اليوم (السبت) عن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، قوله في رسالة لمجلس الأمن، إن القرار رقم ٢٢٣١ الخاص بالاتفاق النووي الصادر عن المجلس انتهى مفعوله، وانقضى بشكل نهائي اليوم.

وأضاف أن الاتفاق النووي عكس إيمان المجتمع الدولي المشترك، بأن الدبلوماسية والتفاعل متعدد الأطراف هما أنجح السبل لحل النزاعات، وأن واشنطن امتنعت بداية عن تنفيذ تعهداتها، ثم انسحبت من الاتفاق، وأعادت فرض عقوباتها غير القانونية والأحادية؛ بل وسَّعتها.

وأشار إلى أن هذه الإجراءات الامريكية شكَّلت انتهاكا جسيما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأدت إلى إرباك شديد في تنفيذ الاتفاق، مضيفا أن الأطراف الأوروبية لم تفِ بالتزاماتها؛ بل فرضت عقوبات غير قانونية إضافية على الأفراد والمؤسسات الإيرانية.

وقال الوزير الإيراني إن إصرار امريكا والترويكا الأوروبية على المطالب المفرطة، واستمرار العقوبات أفشلا الهدف الأساسي للاتفاق النووي.

وشدد على أن بلاده «انتهجت مقاربة بنَّاءة في التفاعل، لضمان العودة الكاملة للولايات المتحدة إلى الاتفاق».

حول تفعيل «سناب باك» وإعادة فرض العقوبات

واعتبرت إيران أن تفعيل آلية «سناب باك» من قبل بريطانيا وفرنسا وألمانيا تم «دون أي أساس قانوني أو مبرر منطقي، وامتثالا لإرادة الولايات المتحدة وحدها»، والتي كانت انسحبت من الاتفاق النووي في عام ٢٠١٨.

وشدد طهران على أن الهجمات الإسرائيلية الامريكية على المنشآت النووية الإيرانية «عطّلت التعاون الطبيعي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، فيما أكدت «التزامها الدبلوماسي»، وأيضا ما وصفته بـ«الحقوق المشروعة والمصالح القانونية للشعب الإيراني في جميع المجالات، بما في ذلك الاستخدام السلمي للطاقة النووية».

ودخلت عقوبات الأمم المتحدة على إيران حيز التنفيذ في ٢٨ سبتمبر الماضي، عبر آلية «سناب باك»، بعدما رفض مجلس الأمن الدولي مشروع قرار «روسي صيني»، لتأجيل إعادة فرض العقوبات على إيران لمدة ٦ أشهر، بعد اتهامات من الترويكا الأوروبية لطهران بانتهاك الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥.

وأعلنت «الترويكا الأوروبية» حينها، أنها ستواصل «اتباع الطرق الدبلوماسية والمفاوضات. إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة ليست نهاية للدبلوماسية»، وحثوا إيران على «الامتناع عن أي عمل تصعيدي والعودة إلى الامتثال لالتزاماتها بشأن الضمانات الملزمة قانونا».

وتعني إعادة فرض العقوبات عودة جميع التدابير التي أقرها مجلس الأمن في ٦ قرارات بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠، وتشمل حظر أسلحة على إيران، ومنع تخصيب وإعادة معالجة اليورانيوم، وتقييد الأنشطة الخاصة بالصواريخ الباليستية، بما في ذلك حظر نقل التكنولوجيا والدعم الفني المتعلق بها.

كما تعني إعادة فرض العقوبات، تجميد أصول إيرانية محددة، وفرض قيود سفر على أفراد وكيانات إيرانية، ومنح الدول الأعضاء صلاحية تفتيش شحنات شركة «إيران إير» للشحن الجوي، وخطوط الشحن الإيرانية، بحثا عن مواد أو بضائع محظورة.

ويضم الاتفاق النووي الإيراني، المعروف بـ»خطة العمل الشاملة المشتركة» (JCPOA) والموقع عام ٢٠١٥، كلا من الترويكا الأوروبية إلى جانب الصين وروسيا. وانسحبت الولايات المتحدة منه في عام ٢٠١٨.

وتقوم آلية «سناب باك»، التي تم إدراجها في اتفاق ٢٠١٥، على «إعادة فرض العقوبات الدولية بشكل تلقائي» في حال انتهاك إيران لشروط الاتفاق، من دون الحاجة إلى تصويت في مجلس الأمن، تفاديا لاحتمال استخدام الصين أو روسيا حق النقض «الفيتو».

الخطوات المرتقبة بعد تفعيل «سناب باك»

من المقرر أن يصوّت مجلس الأمن الدولي خلال ٣٠ يوما على قرار يتعلق بتمديد رفع العقوبات المفروضة على إيران، وهو قرار يتطلب موافقة تسعة أعضاء على الأقل، شرط ألا تستخدم أي من الدول الخمس الدائمة العضوية حق النقض (الفيتو).

وإذا فشل المجلس في اعتماد قرار تمديد رفع العقوبات، فسيعاد فرض كامل العقوبات الأممية تلقائيا على إيران بحلول أواخر سبتمبر، أي بعد ٣٠ يوما من بدء إجراءات إعادة التفعيل، ما لم يعتمد المجلس خطوات بديلة.

موقف روسيا والصين من تفعيل «سناب باك»

ترى روسيا والصين أن دول الترويكا الأوروبية لم تلتزم بآلية تسوية النزاعات المنصوص عليها في الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥. وتقول موسكو وبكين إن فرنسا وبريطانيا وألمانيا لا تملك الحق في تفعيل إعادة فرض العقوبات الأممية على إيران، لأنها «لم تلتزم بتعهداتها في إطار الاتفاق».

ورغم أن روسيا والصين تملكان حق «الفيتو» في مجلس الأمن، فإنهما لا تستطيعان منع إعادة فرض العقوبات الأممية تلقائيا على إيران، لكن يمكنهما الامتناع عن تنفيذها، كما يمكنهما استخدام «الفيتو» ضد أي محاولة من المجلس لمعاقبتهما على ذلك.

سنواجه ظروفا جديدة

واكد سفير ومندوب روسيا الدائم لدى المنظمات الدولية في العاصمة النمساوية فيينا «ميخائيل اوليانوف»، انه بنهاية الفترة المحددة لتنفيذ القرار ٢٢٣١ الصادر عن مجلس الامن الدولي في ١٨ اكتوبر ٢٠٢٥م، فإن الاتفاق النووي سيكون قد انتهت صلاحيته عمليا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستواصل اجراءاتها حول القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي الايراني في اطار اتفاق الضمانات الشامل فقط.

واوضح اوليانوف في تدوينة نشرها عبر منصة «اكس» للتواصل الاجتماعي يوم (السبت) ستنتهي الفترة المحددة للقرار ٢٢٣١ الصادر في عام ٢٠١٥ عن مجلس الامن الدولي؛ وبذلك ستنتهي الصلاحية لـ «خطة العمل المشترك الشاملة» (الاتفاق النووي)، ومنذ ذلك الوقت فصاعدا ستتابع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اجراءاتها حول ايران في اطار الاتفاق الشامل للضمانات فقط.

واردف السفير الروسي لدى النمسا : مع نهاية القرار ٢٢٣١، نحن سنواجه ظروفا جديدة بشأن البرنامج النووي الايراني.

نص رسالة عراقجي الى غوتيريش

كتب وزير الخارجية الايراني عباس عراقجي في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرش: مع انتهاء العمل بالقرار ٢٢٣١، فإن أي ادعاء بإحياء أو إعادة تطبيق القرارات منتهية الصلاحية باطل من حيث الأساس ولا أساس قانوني له.وفي ما يلي نص الرسالة:

رسالة وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية،إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن بشأن انتهاء العمل بالقرار ٢٢٣١

إلحاقا بمراسلاتي السابقة، وآخرها بتاريخ ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥، أُبلغ معاليكم بأن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) قد انتهى بشكل قاطع في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥، وفقا لأحكامه الصريحة.

وفي هذا الصدد، أودّ أن أؤكد مجددا موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية على النحو التالي:

قبل عشر سنوات، دخلت خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) حيز النفاذ بإقرار القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، مما يعكس الاعتقاد المشترك للمجتمع الدولي بأن الدبلوماسية والتفاعل متعدد الأطراف هما الوسيلة الأكثر فعالية لحل النزاعات.

في ضوء التزامها الراسخ بالحل السلمي للنزاعات، قبلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية خطة العمل الشاملة المشتركة بحسن نية ونفذتها بالكامل وبصرامة وفقا لالتزاماتها. ورغم التزام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الكامل والموثوق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، في انتهاك واضح لالتزاماتها، رفضت في البداية تنفيذ التزاماتها، ثم انسحبت من جانب واحد في ٨ مايو/أيار ٢٠١٨، وأعادت فرض عقوباتها غير القانونية والأحادية والتي تتجاوز الحدود الإقليمية، بل ووسعت نطاقها.

إجراءات قسرية

تُشكل هذه الإجراءات القسرية انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وقد عرقلت بشدة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. أما الأطراف الأوروبية في خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا، فرغم التزامها الأولي بالحفاظ على الاتفاق وتعويض آثار الانسحاب الأمريكي، لم تكتفِ بالوفاء بالتزاماتها، بل فرضت أيضا عقوبات غير قانونية إضافية على أفراد وكيانات إيرانية، مرتكبة بذلك المزيد من الانتهاكات الجسيمة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

لقد تم توثيق جميع هذه الحالات الخطيرة من عدم تنفيذ الالتزامات والانتهاكات الجسيمة بشكل كامل على مدار السنوات الماضية، وتم إطلاع معاليكم وأعضاء مجلس الأمن عليها في مناسبات عديدة.

أقصى درجات ضبط النفس

وقد مارست الجمهورية الإسلامية الإيرانية أقصى درجات ضبط النفس في مواجهة هذه الانتهاكات المتكررة والأساسية، وبذلت جهودا دبلوماسية مكثفة لاستعادة التوازن والحفاظ على الاتفاق.

بعد عام واحد من امتثال إيران الكامل للاتفاق النووي، على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة، نفذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في إطار حقوقها غير القابلة للتصرف وفقا لأحكام الاتفاق، تدابير تعويضية تدريجية ومتناسبة وقابلة للعكس اعتبارا من ٨ مايو ٢٠١٩.

وفي وقت لاحق، انخرطت إيران بشكل بناء لضمان العودة الكاملة للولايات المتحدة إلى الاتفاق، والتزام الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الثلاث بجميع التزاماتها، والرفع الكامل للعقوبات. ومع ذلك، وللأسف، أحبطت أمريكا والترويكا هذه الجهود، من خلال إصرارهما على المطالب القصوى واستمرار العقوبات غير القانونية والأحادية الجانب؛ قوّض هذا الإجراء الهدف الرئيسي للاتفاق النووي، وهو تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية لإيران.

سجل إيران الواضح

يُظهر سجل إيران الواضح في المشاركة البناءة، بما في ذلك العديد من الاجتماعات التشاورية مع الأطراف الأوروبية، وحتى المفاوضات مع الجانب الأمريكي، التزامها المستمر بالمسار الدبلوماسي. ومع ذلك، قوبلت هذه الجهود حسنة النية بإجراءات هدامة وعدوانية ضد المنشآت النووية السلمية الإيرانية

الخاضعة للضمانات. في الأشهر الأخيرة، وبدلا من الوفاء بالتزاماتها، انخرطت الدول الأوروبية الثلاث في حملة متجددة من التلاعب السياسي والتحريف القانوني، في محاولة لتحويل ما يسمى بآلية «الزناد» إلى أداة ضد إيران.

في ظل هذه الظروف، وفي ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٢٥، حاولت ثلاث دول أوروبية أعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة، دون أي مبرر شرعي أو قانوني أو إجرائي أو سياسي، وبشكل أحادي وتعسفي، اللجوء مباشرة إلى مجلس الأمن وتفعيل ما يسمى بآلية «الزناد»، متجاهلة آلية حل النزاعات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة.

كما هو مُفصّل في الرسالة المشتركة لوزراء خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي بتاريخ ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٢٥، فإن محاولة الأطراف الأوروبية اللجوء إلى ما أسمته «إشعار بدء ما يُسمى بآلية الزناد» باطلة شكلا ومضمونا. ولا يُمكن لأي إجراء يُتخذ خرقا للقرار ٢٢٣١ أن يُنشئ التزاما قانونيا على الدول الأعضاء. وتؤكد سجلات تصويت مجلس الأمن والمواقف الصريحة لأعضائه أن «الإشعار» المذكور يفتقر إلى أي صلاحية قانونية.

مطالبات باطلة من حيث الأساس

وبناء على ذلك، فإن أي مطالبة بـ«إحياء» أو «استعادة» قرارات منتهية الصلاحية باطلة من حيث الأساس، وليس لها أساس قانوني، ولا تُنتج أثرا مُلزما.

في ضوء ما تقدم، تؤكد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن الممارسة التي اتبعتها الدول الأوروبية الثلاث تُشكل إساءة واضحة للإجراءات القانونية، وتتعارض مع نص وروح القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وبناء على ذلك، وفّر القرار ٢٢٣١ إطارا واضحا ومحدودا لإنهاء جميع القرارات السابقة المتعلقة بالبرنامج النووي السلمي الإيراني.

ووفقا للفقرة ٨ من منطوق القرار، ينتهي العمل تلقائيا بالقرار ٢٢٣١ نفسه و«الأحكام الواردة فيه»، إلى جانب جميع قرارات العقوبات التي أُنهي العمل بها سابقا والمشار إليها فيه، وفقا للجدول الزمني الذي وضعه المجلس. ولم يُمدد أي قرار لاحق صادر عن مجلس الأمن هذا الجدول الزمني أو يُعلقه أو يُعدّله بأي شكل آخر. كما أكدت مداولات مجلس الأمن وعمليات التصويت التي أجراها في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ بوضوح عدم وجود أي توافق في الآراء بشأن تعديل أو إعادة تفسير أحكام القرار.

في هذا الصدد، خلال الاجتماع التاسع عشر لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز، المنعقد يومي ١٥ و١٦ أكتوبر/تشرين الأول في كمبالا، عاصمة أوغندا، أكدت ١٢١ دولة عضوا في الحركة في وثيقتها الختامية على ضرورة إنهاء العمل بالقرار ٢٢٣١ في الوقت المناسب، حيث جاء فيها: «تؤكد الحركة مجددا على أهمية روح التعاون والتعددية التي أدت إلى اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع، وتذكّر بضرورة احترام أحكامه وجداوله الزمنية احتراما كاملا. كما تؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة إنهاء جميع أحكام هذا القرار وفقا للفقرة ٨ من القرار ٢٢٣١».

عدم وجود توافق في الآراء

أظهر تصويتا مجلس الأمن، اللذان عُقدا يومي ١٩ و٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ على التوالي، بوضوح عدم وجود توافق في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن صحة الإخطار الذي أطلق ما يُسمى بآلية «الزناد». وكما أكد مجلس الأمن عام ٢٠٢٠ أن الولايات المتحدة لا تملك صلاحية تفعيل تلك الآلية بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن إصدار أوروبا للإخطار المذكور أعلاه يخلو أيضا من أي أساس قانوني أو أثر قانوني، ولا يمكن اعتباره دليلا على أي إجراء أو قرار يتعلق بحالة القرار ٢٢٣١ أو قرارات العقوبات التي أُنهي العمل بها سابقا.

علاوة على ذلك، لا يمنح القرار ٢٢٣١ أي سلطة أو صلاحية للأمين العام أو الأمانة العامة للأمم المتحدة للاعتراف بالقرارات التي أُنهي العمل بها بموجب الفقرة التنفيذية ٨، أو إعلانها، أو إعادة تفعيلها، أو إعادة العمل بها.

اجراءات تفتقر إلى أي أساس قانوني

يُعتبر أي إجراء في هذا الصدد خارج نطاق السلطة القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقرار ٢٢٣١، ويتعارض مع الدور الإداري والمحايد المحض للأمانة العامة بموجب الميثاق. فالأمانة العامة ليست هيئة لصنع القرار أو التفسير؛ ولا يمكنها تعديل أو توسيع الآثار القانونية لقرارات مجلس الأمن، كما أنها غير مخولة بإنشاء التزامات على الدول الأعضاء من خلال بيانات أحادية الجانب. أي «إخطار ببدء ما يسمى بعملية آلية الزناد» أو «تأكيد» من الأمانة العامة سيكون باطلا من الناحية القانونية، ومن شأنه أن يقوض المصداقية المؤسسية للأمم المتحدة.

وبالمثل، فإن أي محاولة لإحياء أو إعادة تفعيل هيئات فرعية مثل «لجنة الجزاءات» أو «هيئة الخبراء» بعد إنهائها بموجب الفقرة ٨ من منطوق القرار تفتقر إلى أي أساس قانوني. ولا يجوز لأي دولة عضو أو الأمانة العامة أو أي مسؤول التصرف قانونيا في هذا الصدد دون قرار جديد وصريح من مجلس الأمن.

وبناء على ذلك، يظل القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ساري المفعول حتى ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥، واعتبارا من ذلك التاريخ، تكون جميع أحكامه، وكذلك أحكام قرارات الجزاءات التي تم إنهاؤها سابقا، قد انقضت ولن يكون لها أي أثر قانوني مستمر، وفقا للفقرة ٨ من منطوق القرار.

ولا يجوز إحياء أو إنفاذ أي تدابير تم إنهاؤها سابقا بعد ذلك التاريخ، وأي محاولة للقيام بذلك تكون غير قانونية وباطلة. سأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة.

نجدد لكم فائق تقديري واحترامي.

رسالة إيران لترسيم العالم

*افتتاحية صحيفة «كيهان» الايرانية

ما جـرى ويجري من احـداث وتطورات استراتيجية في المنطقة والعالم تستدعي المزيد من التواصل خاصة مع الدول الصديقة التي تتمتع بثقل عالمي على الساحتين الاقليمية والدولية كروسيا لذلك ارتأت القيادة السياسية العليا في الجمهورية الاسلامية المتمثلة بسماحة الامام الخامنئي ارسال رسالة خطية الى زعيم الكرملين يتطرق فيها الى احدث المستجدات في الساحة العالمية ورؤاه لهذه الامور خاصة وان واشنطن في تدميرها المباشر وقيادتها لحرب التدمير في غزة قد تجاوزت كل الخطوط الحمر والمحرمات وباتت غارقة في احلامها بانها عـادت زعيمة العالم وصاحبة القطب الواحد وهذا ما دأب اليه الرئيس ترامب خلال تصرفاته الهوجاء في قمة شرم الشيخ الذي تأخر عنها متعمدا ثلاث ساعات بهدف احتقار واستصغار واهانة اكثر من ٢٠ رئيس دولة وملك واميرا اضافة الى رشقهم بعبارات نابية واستفزازية وساخرة وفي نفس الوقت اعاد ما كرره في الكنيست الصهيوني بانه شارك بشكل فعال وعبر الاسلحة الامريكية الفتاكة في قتل شعب غزة ولولا دعمه لما حققت «اسرائيل النصر»

> مارست الجمهورية الإسلامية الإيرانية أقصى درجات ضبط النفس

على حد زعمه.

ويضيف هذا السفاح المشارك بشكل رئيس في حرب الابادة في غزة باننا» نريد فرض السلام بالقوة!» وهذا اعتراف لا يقبل الشك بانه ارهابي اكثر من نتنياهو فعليه ان يمتثلا معا امام محكمة الجنايات الدولية.

فزيارة السيد لاريجاني المفاجئة لموسكو ولقاء الرئيس بوتين شخصيا لتسليم رسالة قائد الثورة الاسلامية الامام الخامنئي خاصة في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها امتنا ليس امرا عاديا بل تحمل الكثير من الدلائل والمؤشرات بانه ينبغي التحرك لرسم خارطة جديدة للمنطقة والعالم بعيدا عن التكالب الغربي وعلى رأسه امريكا المتوحشة التي تريد بناء زعامتها على البلطجية والابتزاز واحتقار الدول غير المستقلة.

لقد اثبتت حرب الـ١٢ يوما المفروضة من قبل «اسرائيل» وامريكا على ايران تغييرا في الموازنات العالمية حيث ظهرت ايران بمثابة قوة عظمى عندما تصدت لامريكا والناتو والكيان الصهيوني معتمدة على سلاحها المحلي دون الاعتماد على اي سلاح شرقي او غربي وهذا مازاد من مكانتها الاقليمية والعالمية مما اجبر امريكا على الاستنجاد بإيران بوقف اطلاق النار خاصة بعد ان ابلغه العدو الصهيوني بحجم الاثار المدمرة للصواريخ الايرانية.

وحسب بعض المراقبين ان رسالة الامام الخامنئي الى الرئيس بوتين تكتسب اهمية كبيرة خاصة وان الكيان الصهيوني المؤقت قد فوضته امريكا والـدول الغربية بالعبث بأمن المنطقة ومقدراتها خاصة بأمن لبنان يوميا رغم مرور اكثر من ستة اشهر على عملية وقف اطلاق النار، وهكذا يتكرر الموقف في غزة حيث لم يلتزم لحد الان بوقف عملية اطلاق النار وهذا يدفع الى تفجير المنطقة من جديد لذلك لابد من وقفة جادة وقوية لوقف مثل هذه الانتهاكات والاعتداءات اليومية المتوحشة التي تودي بحياة الابرياء وتنزل المزيد من الخسائر في الاموال والممتلكات ووشارت العمل المتخصصة لاعادة الاعمار في لبنان.

على الاطراف الغبية اللبنانية والعربية التي اغلقت عقولها وراهنت على الاملاءات الامريكية ان تدرك جيدا ان المعركة الكبرى لم تنته بعد وان اطراف محور المقاومة قد استعادوا زمام المبادرة وان يدهم على الزناد لصد اي عدوان اسرائيلي امريكي جديد.

الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين:

الحـرب الكـبرى أمامـنا

مجلة «أركتوس» /الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

عادة ما يحدث تحول في النظام العالمي من خلال الحرب. ونادرا ما يُبدي أصحاب النفوذ العالمي استعدادا للتخلي عنه طواعية. فهم يتمسكون به حتى النهاية، حتى يُدمروا ويُصبحوا أنقاضا. ولا شك أن الأمر

نفسه ينطبق اليوم.

بالطبع، يشهد التاريخ تحولاتٍ وانعطافاتٍ مختلفة. لذلك، لا يسع المرء إلا أن يتوقع، أو يأمل، أو على الأقل يتمنى، أن يتخلى القادة الغربيون طواعية عن هيمنتهم.

لكن شيئا ما يُنبئني بأن هذا مستبعد. وإن لم يحدث، فستكون هناك حرب. هذه الحرب جارية بالفعل: الحرب في أوكرانيا، والحروب في الشرق الأوسط. لكنها لم تبلغ ذروتها بعد. حتى الآن، ما هي إلا نذيرٌ للحرب الكبرى والجذرية التي ستُخاض على إعادة توزيع السيادة الحقيقية بين القوى التي تُرسم حدودها اليوم.

كثيرا ما نقول اليوم: انظروا، لقد بزغ فجر عالم متعدد الأقطاب، لم يعد العالم أحادي القطب، بل ظهرت دول البريكس، وظهرت «إنسانية أعظم»، وهكذا. ومع ذلك، نرى أن هيمنة النظام أحادي القطب لا تزال قوية.

هذا على الرغم من تراجعه، وعلى الرغم من أن أزمته الداخلية الهائلة، أي انهيار المجتمع الغربي والحضارة الغربية برمتها، لا انفجارها، تلوح في الأفق بوضوح. ولكن، بمعنى ما، وعلى الرغم من تداعيات هذه الموجة التنازلية، لا تزال الهيمنة الغربية أقوى من التعددية القطبية.

لنكن صريحين: لا يزال بإمكانه، على سبيل المثال، إعادة تشكيل الوضع وتوازن القوى في الفضاء ما بعد السوفيتي. نعلم أن العولميين يعملون في أوكرانيا ومولدوفا وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى منذ ثلاثة عقود. لكننا سمحنا لهم بذلك. والآن، حتى على الرغم من انقسام الغرب إلى قوتين أو حتى ثلاث - العولميون والاتحاد الأوروبي وترامب وحركة «جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» - فقد نجحوا مع ذلك في فرض سيطرتهم على الانتخابات في رومانيا، واستبدال المرشحين غير المرغوب فيهم من قبل العولميين، وقتل عشرات المرشحين من حزب البديل من أجل ألمانيا، والتستر على ذلك باعتباره «حوادث»، وأخيرا، تمكنوا من فرض سيطرتهم على الانتخابات في مولدوفا. في الوقت نفسه، لا تزال الحرب في أوكرانيا مستمرة. الغرب لا يتراجع، ومن الصعب جدا علينا تحقيق نصر حاسم.

> **من السابق لأوانه القول إن العالم الغربي أحادي القطب لم يعد موجودا**

من السابق لأوانه القول إن العالم الغربي أحادي القطب لم يعد موجودا. فهو موجود بالفعل، وإن كان في حالة من العذاب.

وبطبيعة الحال، فمن المرجح تماما أنه إذا لم ينهار العالم أحادي القطب ببساطة في المستقبل القريب، فإن كل هذا سوف يتحول إلى حرب كبرى.

لست متأكدا أين ستدور هذه الحرب، هل في المحيط الهادئ ضد الصين أم ضد الهند، أم في الشرق الأوسط، أم أنها ستشملنا مباشرة.

من المحتمل جدا أن تبدأ منّا. لذا، ما يحدث في أوكرانيا قد يكون بداية حرب أكبر وأخطر.

بأسلحتنا النووية، وأراضينا، وهويتنا التاريخية، وقدرتنا على تصور العمليات العالمية، تتقدم روسيا على الصين بخطوات قليلة. لقد أصبحت الصين الآن قوة عالمية حقيقية.

هذه سمة جديدة، دولة جديدة لها. ليس هناك

ما يضمن أن الصينيين سيتعاملون مع هذا. كنا قوة عالمية عظمى في القرن العشرين (واحدة من اثنتين) وفي القرن التاسع عشر (واحدة من عدة). كانت عظمة الصين في العصور القديمة. لا شك أن الصين الآن واحدة من أهم الدول من الدرجة الأولى، واحدة من اثنتين أو ثلاث دول تحكم العالم. لكن هذه تجربة جديدة للصين المعاصرة. لا تزال بحاجة إلى الاستعداد لذلك، وقد ترتكب أخطاء كثيرة. لدينا خبرة حية في هذا، ولهذا السبب تُعتبر روسيا العقبة الرئيسية أمام العولميين وعدوهم الرئيسي. لذلك، نحن، لا أحد غيرنا، المشاركون الرئيسيون في هذه الحرب، والموجهون الرئيسيون لشعاع التاريخ العالمي. نحن من يبني العالم متعدد الأقطاب.

إن إمكانية تجنب حرب عالمية ثالثة في ظل هذه الظروف تُطرح تساؤلات جوهرية. في الوقت الحالي، الخيار الوحيد المطروح لتجنبها هو الاستسلام، أي إنهاء الحرب عمدا مسبقا برفع الراية البيضاء والاستسلام لرحمة المنتصرين. لكن الإقرار المتعمد بالهزيمة لا يعني نهاية الحرب. ما زلنا مفعمين بالإرادة والقوة، ونتجه نحو النصر لا الهزيمة.

لذلك، إذا كان تجنب حرب كبرى لا يتحقق إلا بالهزيمة، فهذا ليس حالنا، وفي هذه الحالة لا يمكن تجنب الحرب. لكن نشوب الحرب لا يتوقف علينا، بل على كيفية اختيار العالم أحادي القطب الذي ينظمه لمستوى جديد من التصعيد.

عموما، أتفق مع التحليل القائل باستحالة تجنّب حرب عالمية كبرى. ستجرّ هذه الحرب الصين إليها، وعلى الأرجح الهند، والشرق الأوسط بأكمله، والعالم الإسلامي. وفي الوقت نفسه، بالطبع، ستتردّد صداها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث يتشكّل تحالفان أيضا: مؤيدو أحادية القطب ومؤيدو التعددية القطبية.

> **ما يحدث في أوكرانيا قد يكون بداية حرب أكبر وأخطر**

وهكذا، تنتظر البشرية تجارب عصيبة. إنها تحدث بالفعل، ونحن نخوض غمارها.

ما نعيشه الآن سيبدو سهلا مقارنة بما ينتظرنا. بطبيعة الحال، كأي شخص عادي، لا أتفاخر ولا أفرح بهذا. لكن الحروب تكاد تقع دائما عندما يقول الناس إنهم لا يريدونها.

الحروب لا تتوقف على ما إذا كان الناس يريدونها أم لا. هناك منطقٌ ما في التاريخ يكاد يكون من المستحيل التهرب منه.

*أركتوس، دار نشر بارزة متخصصة في أدب اليمين الجديد والأدب التقليدي، تتمتع بسجل حافل بالنجاحات يمتد لأربعة عشر عاما في هذا المجال، وتفخر بسجلها الحافل بأكثر من ٢٥٠ عنوانا مميزا، مما يجعلها اللاعب الأبرز في هذا المجال. وبينما تواصل أركتوس التركيز على نشر الكتب، فقد خطت خطوة جديدة وأعادت تعريف نفسها كمركز أبحاث. وفي إطار هذا التحول، أطلقت الشركة مجلة جديدة ووسّعت نطاق عملياتها، بما في ذلك افتتاح جامعة إلكترونية وتنظيم مؤتمرات.تأسست أركتوس في الهند في نوفمبر ٢٠٠٩.

جون بولتون*

خطة ترامب لغزة.. واقع أم مسرحية؟

*الإندبندنت

أعلن دونالد ترامب أن خطته للسلام في الشرق الأوسط تمثّل «يوماً عظيماً، عظيماً جداً، يوماً جميلاً، وربما أحد أعظم الأيام في تاريخ الحضارة». وبعد أربعة أيام من ذلك، أعلنت حركة «حماس» استعدادها لإطلاق سراح جميع الرهائن الإسرائيليين المتبقين. ورد ترامب بالقول «إن 'حماس' أظهرت أنها مستعدة لسلام دائم»، مضيفاً: «يجب على إسرائيل أن توقف القصف فوراً حتى نتمكن من إخراج الرهائن بأمان وسرعة!».

لكنّ الواقع سرعان ما فرض نفسه. أولاً، لم تكن «الخطة» التي وافق عليها القادة العرب بعد لقائهم ترامب في نيويورك خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة هي نفسها الخطة التي أعلنها ترامب لاحقاً. فقد أقنع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الرئيس ترامب، بإدخال تعديلات عديدة تصب في مصلحة إسرائيل قبل اللقاء الذي جمعهما في البيت الأبيض الأسبوع قبل الماضي.

وعلى الرغم من أن الدول العربية كانت، وفقاً للتقارير، «غاضبة بشدة» من تلك التعديلات، فإنها آثرت إعلان تأييدها العلني للخطة لتفادي عرقلتها والسماح بمضيها قدماً. غير أن تنفيذها سيحتاج إلى أسابيع -وربما إلى أشهر- من المفاوضات قبل أن يتحقق أي تقدم فعلي، حتى في حال جرى تبادل

> خطة ترامب وقد تنهار ببساطة تحت وطأة تعقيدها الذاتي

الرهائن سريعاً. وفي أي مرحلة يمكن أن تصل هذه المفاوضات إلى طريق مسدود، كما حدث مراراً في مسارات السلام السابقة. وحتى بعد التوصل إلى تفاهمات حول القضايا الجوهرية، سيبقى احتمال انهيارها قائماً، وهي تجربة مألوفة في تاريخ جهود السلام في الشرق الأوسط.

ثانياً، تبدو الخطة طموحة في ظاهرها، لكنها تفتقر إلى التفاصيل العملية وآليات التنفيذ الواضحة. فعلى سبيل المثال، ركز المعلقون على ما اعتبروه تنازلاً إسرائيلياً في «البند ١٩» المتعلق بقيام دولة فلسطينية. غير أن النص ذاته مشروط ومليء بالتعقيدات إلى حد يفقده جديته ومضمونه، ويجعله في النهاية نصاً عبثياً، إذ تنص الخطة على أنه «بينما يتقدم تطوير غزة» ويجري تنفيذ برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية «بأمانة والتزام»، عندها «قد تتوافر في النهاية الشروط التي تتيح مساراً موثوقاً نحو تقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة». وكما كان يقول الرومان القدماء: الحذر واجب عند الشراء.

ثالثاً، وهو الأمر الأهم، لم يكن إعلان «حماس» الذي أصدرته يوم الجمعة قبولاً غير مشروط بالخطة، بل كان صيغة «نعم، ولكن»، والتي تضمنت شروطاً قد تعرقل تنفيذ الخطة، ومساعي ضمنية لإعادة صياغتها كما طُرحت. وفي المقابل، كان من السهل نسبياً على إسرائيل قبول خطة ترامب من دون شروط مماثلة، ليس فقط بسبب التعديلات التي منحها ترامب لنتنياهو، بل لأن الخطة، كما كُتبت، تتضمن كثيراً من المسارات أو «الثغرات» التي يمكن لإسرائيل الاستفادة منها متى شاءت.

وهكذا، تجد «حماس» -وإيران، الداعم الرئيس لها في أنشطتها الإرهابية- نفسيهما في موقف سياسي غير مـواتٍ منذ البداية. فقد منح ترامب نتنياهو صراحة بركته ليفعل ما يجب فعله، ودعمه الكامل لإتمام مهمة تدمير التهديد الذي تشكله «حماس». ولذلك لم يكن غريباً أن تجد إسرائيل سهولة في قبول الخطة.

أخيراً، لدى ترامب ميل إلى إعلان النصر حين يخدمه التوقيت، كما حدث عندما أصدرت «حماس» ردها الأولي. فقد اعتبر الموافقة الجزئية على احتمال إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين أمراً منجزاً، ثم أعلن أن الاتفاق برمته قد نجح. وقد فعل الشيء نفسه تقريباً في حزيران (يونيو) الماضي، بعد أن ألقت القاذفات الامريكية من طراز «بي-٢» قنابل خارقة للتحصينات على منشآت برنامج إيران للأسلحة النووية. في ذلك الحين أعلن النصر في حرب الاثني

> سنرى ما إذا كان ترامب سينجح في ما فشل فيه ويلسون

عشر يومًا التي شنتها إسرائيل ضد إيران، ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار. لكن الواقع هو أنه كان على الولايات المتحدة وإسرائيل مواصلة الضربات. فعلى الرغم من أن الهجمات ألحقت أضراراً كبيرة بمنشآت إيران النووية، فإنها لم تدمرها بالكامل.

كانت اللحظات التي اختار فيها ترامب تهنئة نفسه محطات بارزة فعليًا، لكنها لم تكن نتائج نهائية. وينطبق هذا على نحو خاص على مفاوضات الرهائن، التي شكلت هاجساً لترامب منذ ولايته الأولى. وفي مطلع ولايته الثانية، نجح في التوصل إلى صفقة تم الإفراج بموجبها عن عدد من الرهائن (وجثامين من لقوا حتفهم) عن طريق إرغام إسرائيل و«حماس» على قبول خطة كانت قد تفاوضت عليها أساساً إدارة بايدن. غير أنه بعد تنفيذ عملية تبادل الرهائن في «اتفاق بايدن»، انهار ما تبقى من الاتفاق الذي كان يهدف إلى تسوية شاملة للنزاع بين إسرائيل و«حماس». وهناك كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأن السيناريو نفسه سيتكرر في هذه المرة أيضاً.

تثير قضية الرهائن مشاعر قوية وصوراً مؤثرة. لكن النزاعات المعقدة بين إسرائيل وإيران ووكلائها المسلحين، خصوصاً «حماس»، هي أشد صعوبة على المعالجة إذا كان الهدف هو التوصل إلى حل مستدام طويل الأمد، وليس مجرد تفاعل عابر على وسائل التواصل الاجتماعي.

من الواضح أنه في هذه الأيام الأولى بعد إعلان ترامب ونتنياهو، لا ترغب إسرائيل ولا «حماس» في أن تُوصم علناً بأنها «العقبة أمام السلام». وقد شهدنا ما يكفي من السيناريوهات المماثلة في السابق لنعرف أن معظم ما نراه ونسمعه ليس سوى أداء مسرحي. والأهم من ذلك كله هو أن صمت إيران خلال الأسبوع الماضي كان مدوياً. وحتى تُعلن طهران دعمها، إذا فعلت في أي وقت، فإن الخطة ستظل مجرد حبر على ورق.

إن خطة ترامب المؤلفة من ٢٠ بنداً غامضة ومعقدة، وهي تبالغ في طموحها، وقد تنهار ببساطة تحت وطأة تعقيدها الذاتي. حين انتهت الحرب العالمية الأولى، أصدر الرئيس الامريكي وودرو ويلسون «١٤ نقطة» شهيرة لوضع أسس السلام العالمي. وفي ذلك الوقت، رد عليه رئيس الوزراء الفرنسي، جورج كليمنصو، قائلاً: «١٤ نقطة؟ هذا كثير!». والآن، سنرى ما إذا كان ترامب سينجح في ما فشل فيه ويلسون.

*جون بولتون John Bolton: مستشار أسبق للأمن القومي الامريكي

ثمن الذكاء الاصطناعي.. بطالةٌ جماعية وشعبويةٌ صاعدة

كيف سيحوّل اقتصاد الغضب، البطالة، والخوف إلى وقودٍ للشعبوية؟

* مجلة «فورين أفيرز» الامريكية

تقرير: بياتريس ماجيسترو، صوفي بوروين، ر. مايكل ألفاريز، بارت بونيكوفسكي، وبيتر جون لووين

لقد بدأت التحوّلات الاقتصادية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي بالفعل. مثلاً، في شهر أيار/مايو الماضي أعلنت شركة «آي بي إم» أنّها فصلت مئات الموظفين، واستبدلتهم بروبوتات للتواصل والدردشة تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وخلال الصيف قامت شركة «سيلس فورس» بتسريح أعداد كبيرة من العاملين بفضل الذكاء الاصطناعي.

كذلك، شركات مثل «يو بي إس»، وبنك «جي بي مورغان تشيس»، وسلسلة مطاعم «ويندز»، تقلّص أيضاً عدد الموظفين مع زيادة عمليات الأتمتة في وظائفها، بينما يواجه خريجو الجامعات صعوبة متزايدة في الحصول على وظائف للمبتدئين مقارنة بما كان عليه الحال منذ ما يقرب من عقد من الزمن. وهذه الاتجاهات ليست سوى

> معظم الدول الغنية التجارية لم تقم بإنشاء أنظمة تدريب كبيرة لإعادة التأهيل

البداية. ففي استطلاع تلو الآخر، تعلن الشركات حول العالم عن خططها لاستخدام الذكاء الاصطناعي بهدف إحداث تحوّل في قواها العاملة.

مع ذلك من المرجّح أن يولد الذكاء الاصطناعي فرص عمل جديدة حتى في الوقت الذي يعطّل فيه فرصاً أخرى، بينما يختلف خبراء الاقتصاد حول ما إذا كان التأثير فقط سيكون في فقدان الوظائف أو اكتسابها أو مجرّد إعادة هيكلة. ومهما كانت العواقب بعيدة المدى، سيصبح الذكاء الاصطناعي قريباً قضية سياسية رئيسية. فإذا حدث اضطراب كبير، سيواجه المسؤولون عُمّالاً غاضبين من فقدان وظائفهم لصالح الروبوتات والآلات.

وبلا شكّ سيعبّر الناخبون عن استيائهم من كلّ هذا في صناديق الاقتراع، ممّا سيفرض على السياسيين وضع خطط لحماية ناخبيهم بسرعة. وهذا يوجب وضع استراتيجية فعّالة لمواجهة الاضطراب واسع النطاق الذي أحدثه الذكاء الاصطناعي، حيث سيحتاج صانعو السياسات إلى فهم كيفيّة إدراك العمال مصالحهم في ظلّ التهديد التكنولوجي.

في استطلاع للرأي في العام ٢٠٢٣ شمل ٦٠٠٠ امريكي وكندي لقياس مستوى قلقهم بشأن التسريحات الجماعية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، وكيف ينبغي للحكومة التعامل مع هذه القضية، كشفت النتائج عن حجم التحدّي، حيث وضع المشاركون مخاوفهم بشأن فقدان وظائفهم بسبب الذكاء الاصطناعي في المرتبة الأولى مقارنة بجميع المخاوف الأخرى، مثل احتمال استخدامها في الأغراض العسكرية.

أمّا فيما يتعلق بتفضيلات السياسات، فهناك ما يدعو إلى التفاؤل والتشاؤم على حدّ سواء. فمن الجانب الإيجابي، فضّل معظم المشاركين في الاستطلاع إجـراءات مثل برامج إعادة التدريب وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وهي حلول تقنية يُؤمن الاقتصاديون بفعّاليّتها. أمّا الجانب السلبي، فقد أيّد العديد أيضاً فرض قيود تجارية جديدة وحواجز على الهجرة، وهي استراتيجيات قد تؤدّي إلى تفاقم المشكلة، وقد تلجأ إليها الحكومات لأسباب سياسية، في حين استجابت عدة دول في السابق، للتسريحات الناتجة عن نقل الوظائف إلى الخارج بفرض رسوم جمركية صارمة وزيادة عمليات الترحيل، رغم أنّ الطريقتين لم تثبت فعّاليّتهما.

النظرية والتطبيق

لتحديد كيف يرغب الناخبون في أن تدير الحكومة حالات التسريح من العمل الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، لم نُجرِ استطلاعاً بسيطاً للرأي. وبدلاً من ذلك، أعددنا ٨١ سيناريو يتضمّن إمّا تبنّي الذكاء الاصطناعي أو نقل الوظائف إلى الخارج، حيث كانت للصدمة الاقتصادية تأثيرات مختلفة على التوظيف وأسعار السلع. ففي أحد السيناريوهات، على سبيل المثال، أدّى الذكاء الاصطناعي إلى خفض أسعار الهواتف الذكية بنسبة ٥٠٪ مع إلغاء

> لم تعتمد سوى قلة من الحكومات تشريعات شاملة تتعلق بالذكاء الاصطناعي

٢٥٪ من وظائف المصانع، وخلق ٢٥٪ من فرص العمل الإضافية في مجال علم البيانات. وفي سيناريو آخر، بقيت الأسعار على حالها، بينما انخفضت وظائف خدمة العملاء بنسبة ٢٥٪ وظلت وظائف المصانع ثابتةً.

بَعد ذلـك، عرضنا على المشاركين ٤ من هذه السيناريوهات لفحصها، واختيرت عشوائياً، وقدّمنا لهم قائمة بالسياسات المحتملة للاستجابة، مثل برامج إعادة التدريب، وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي، وتنظيمات لحوكمة الصدمة الاقتصادية التي شاهدها المشاركون، سواء كانت نشر الذكاء الاصطناعي أو نقل الوظائف إلى الخارج، والحواجز التجارية، وقيود الهجرة، وطلبنا منهم تحديد مدى تأييدهم لكلّ خيار.

كما طُلب من المشاركين عشوائياً أيضاً، تقييم سيناريوهات الذكاء الاصطناعي أو نقل الوظائف إلى الخارج فقط، وليس كليهما، ممّا أتاح لنا مقارنة ردود الناخبين تجاه التغيير التكنولوجي المحلي مقابل المنافسة الخارجية، ومعرفة ما إذا كانت المفاضلات الاقتصادية المماثلة تـؤدّي إلى تفضيلات سياسية متشابهة عبر أنواع مختلفة من الاضطرابات.

لقد جاءت النتائج واضحة، بغضّ النظر عن الانتماء الحزبي للمشاركين الذين اختاروا في كلا البلدين إعادة تدريب العمال كسياسة مُفضّلة لديهم. وقد بلغ متوسط الدعم لهذا الخيار ٤ أشخاص من ٥ من المشاركين يؤيّدونه بقوة، بينما البقيّة القليلة تعارضه بشدة. وقد جاء أمر تنظيم الذكاء الاصطناعي كثاني أكثر السياسات المحبّذة شعبيةً، بين مختلف الانتماءات السياسية. أمّا توسيع الإنفاق الاجتماعي، فقد جاء في المرتبة الثالثة، لكنّه حظي بدعم أقل بكثير بين «الجمهوريين» في الولايات المتحدة، ودعم أقلّ قليلاً من المحافظين في كندا.

لقد كانت هذه النتائج مشجّعة. وإذا سُئِل الاقتصاديون عن السياسة التي يوصون بها استجابة لحالات التسريح الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، سينحاز معظمهم إلى إعادة التدريب، أو التنظيم، أو التأمين الاجتماعي. فالمنطق بسيط، حيث يمكن إبطاء التغيّر التكنولوجي، لكنّ إيقافه يكاد يكون مستحيلاً، لذلك فإنّ أفضل ما يمكن للحكومات فعله لصالح المواطنين المتضرّرين هو تزويدهم بمهارات جديدة، ووضع ضوابط معقولة، وابتكار علاجات جديدة للبطالة، لكنّ المشكلة هي أنّ الحكومات اليوم نادراً ما تُطبّق هذه السياسات فعليّاً.

كما أنّ معظم الدول الغنية التجارية لم تقم بإنشاء أنظمة تدريب كبيرة لإعادة التأهيل المهني، في الاستجابة للصدمات الاقتصادية الأخيرة، مثل انخفاض الوظائف التصنيعية. كذلك الوضع التنظيمي الآن لا يبدو أفضل حالاً، على الرغم من ازدهار الذكاء الاصطناعي، حيث لم تعتمد سوى قلة من الحكومات تشريعات شاملة تتعلّق به، لكن يعتبر قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي الاستثناء البارز في هذا المجال.

سياسة الاعتدال وتحويل التحديات إلى فرص

*يوسف الطيب

في المشهد السياسي الكوردستاني، يبرز الاتحاد الوطني الكوردستاني كقوة تمتاز بالاعتدال والمرونة، بعيدا عن الانفعال أو القرارات المتسرعة. هذه الخصائص لم تأتِ صدفة، بل هي نتاج تجربة سياسية طويلة، مرت بمراحل صعبة من النضال والمواجهة، وصولا إلى مرحلة الإدارة والبناء.

السياسة التي ينتهجها ويقودها الاتحاد الوطني اليوم تقوم على فن إدارة الأزمات وتحويلها إلى فرص. فبدلا من تضخيم الخلافات أو تغذية النزاعات، يسعى الحزب إلى مقاربة واقعية هادئة تركز على الحلول العملية والجذرية. وهذه الرؤية تجعل منه جسرا للتفاهم بين القوى المختلفة، وقاعدة لتقريب وجهات النظر، سواء داخل إقليم كوردستان أو مع بغداد، وحتى في محيط العراق الإقليمي.

الاعتدال لا يعني التنازل عن الحقوق، بل يعني التمسك بالثوابت مع اعتماد خطاب عقلاني وحوار بناء ، يفتح الأبواب أمام حلول تصب في مصلحة شعب كوردستان. الاتحاد الوطني يدرك أن القضايا الكبرى لا تحل بالصدام أو الخطاب المتشنج، بل عبر قرارات محسوبة ومدروسة، تستند إلى قراءة دقيقة للواقع والتحديات.

ولعل أبرز ما يميز سياسة الاتحاد الوطني أنه لا ينظر إلى المشاكل على أنها أزمات مغلقة، بل على أنها فرص للتجديد والإصلاح والتطويروهذه الرؤية تمنحه مرونة عالية في التعامل مع التحديات، وتجعله أقرب إلى الناس وأكثر استجابة لطموحاتهم.

إن المرحلة المقبلة في كوردستان تحتاج إلى هذا النمط من التفكير: سياسة هادئة، عقلانية، قادرة على تحقيق التوازن بين الطموح الوطني والمصالح الواقعية، بين الحاضر والمستقبل. وبذلك يمكن القول إن الاتحاد الوطني الكوردستاني ماضٍ في ترسيخ حضوره كقوة سياسية تتبنى الحلول الجذرية والقرارات الحكيمة، خدمة لشعب كوردستان وتطلعاته نحو الاستقرار والازدهار.